

جامعة بلحاج بوشعيب - عين تموشنت
كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية



مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع
تخصص: علم الاجتماع التنظيم و العمل

عنوان المذكرة

دور الجامعة في ترسيخ ثقافة المقاوالاتية
(دراسة ميدانية بجامعة بلحاج بوشعيب - عين تموشنت)

تحت إشراف الأستاذ:

- أ. بن مهرة ليندة

من إعداد وتقديم الطالبة :

- بن فضة كوثر

تاريخ المناقشة:/..../..

تمت المناقشة علنا أمام اللجنة المكونة من:

اللقب والاسم	الرتبة	الصفة
سعدون سمية	أستاذ (ة) محاضر - أ -	رئيسا
بن مهرة ليندة	بروفيسور (ة)	مشرفا ومقررا
شريفى رضا	أستاذ (ة) محاضر - ب -	مناقشا

السنة الجامعية 2025 - 2026



الترخيص بإيداع مذكرة الماستر

اسم الأستاذ(ة) المشرف(ة): بن مهن لينة لطيفة
مذكرة التخرج في الماستر الموسومة:

دور الجامعة في تأصيل ثقافة المقاومين
من انجاز الطالب (بين):

1 بنافضة كويل

2

ميدان: العلوم الاجتماعية

شعبة: علم الاجتماع

تخصص: علم الاجتماع والعمل

أشهد أن الطالب (بين) قد قام (أ) برفع كل التحفظات المطلوبة من طرف لجنة المناقشة،
وبإمكانه (ما) إيداع النسخة الالكترونية المصححة على مستوى المستودع الرقمي لجامعة
عين تموشنت.

عين تموشنت في: 2026/01/28

امضاء رئيس اللجنة

الاسم واللقب

امضاء المشرف

الاسم واللقب



سني

رئيس قسم

العلوم الاجتماعية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى:

{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا لِلَّهِ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ

اَنْشُرُوا فَاَنْشُرُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَةً وَاللَّهُ بِمَا

تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ }

[سورة المجادلة: الآية ١١]

الشكر والتقدير

{وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيَّ عَظِيمًا}

"مَنْ قَالَ أَنَا نَالَهَا، وَأَنَا لَهَا إِنَّ أَبْتَ رَغْمًا عَنْهَا أَتَيْتُ بِهَا"

مِنْ أَعْمَاقِ الْقَلْبِ أَتَقَدَّمُ بِأَصْدَقِ عِبَارَاتِ الشُّكْرِ وَالْعِرْفَانِ إِلَى الْأُسْتَاذَةِ الْمُشْرِفَةِ وَالذُّكُورَةِ بْنِ
مُهْرَةَ لِينْدَةِ الَّتِي وَقَفَتْ بِجَانِبِي فِي إِنْجَازِ هَذَا النَّحْثِ الْعِلْمِيِّ، وَالَّتِي مَهَّمَا كَتَبْتُ مِنْ كَلِمَاتٍ
فَلَنْ تُوفِيكَ حَقَّكَ. فَقَدْ كُنْتُ لِي خَيْرَ دَاعِمٍ وَخَيْرِ مُوَجِّهٍ، بِصَبْرِكَ الْكَبِيرِ وَاهْتِمَامِكَ بِكُلِّ صَغِيرَةٍ
وَكَبِيرَةٍ فِي هَذِهِ الْمُدْكِرَةِ، وَبِحِرْصِكَ الدَّائِمِ عَلَى مُسَاعَدَتِي وَتَقْدِيمِ الْأَفْضَلِ لِي، فَلَكَ مَنِّي
أَصْدَقُ عِبَارَاتِ الْإِمْتِنَانِ وَالتَّقْدِيرِ.

وَلَا أَنْسَى أَنَّكَ كُنْتَ تُجِيبُنِي عَنْ جَمِيعِ تَسَاؤُلَاتِي فِي أَيِّ وَقْتٍ بِدُونِ تَرَدُّدٍ وَبِصَدْرِ رَحْبٍ، جَزَاكَ
اللَّهُ خَيْرًا يَا أَسْتَاذَتِي الْفَاضِلَةَ.

لَنْ تَنْتَهِيَ رِحْلَتِي، هَذِهِ فَقَطْ بِدَايَةِ نَجَاحِي بِإِذْنِ اللَّهِ، وَالْمَزِيدُ مِنَ النَّجَاحَاتِ الَّتِي سَأُقَدِّمُهَا
لِنَفْسِي بِتَوْفِيقِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكُلُّ الشُّكْرِ لِنَفْسِي الصَّبُورَةِ.

وَفِي الْأَخِيرِ، نَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ هَذَا الْعَمَلَ نَافِعًا، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ
وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

الاهداء



قال الله تعالى: {رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُثَبُّتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ}

[الأحقاف، الآية 15]

{قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ}

مَا سَلَكْنَا الْبِدَايَاتِ إِلَّا بِتَنْبِيهِهِ، وَمَا بَلَغْنَا النِّهَايَاتِ إِلَّا بِتَوْفِيقِهِ، وَمَا حَقَّقْنَا الْغَايَاتِ إِلَّا بِفَضْلِهِ.
بِكُلِّ فَخْرٍ، أَهْدِي تَخْرُجِي وَفَرَحَتِي إِلَى أَجْمَلِ رِزْقَيْنِ أَنْعَمَ اللَّهُ بِهِمَا عَلَيَّ، تَاجِ رَأْسِي وَنُورِ حَيَاتِي

إِلَى أَبِي الْحَنُونِ

إِلَى مُعَلِّمِي الْأَوَّلِ، إِلَى مَنْ كَانَ سَنَدِي الْحَقِيقِي فِي هَذِهِ الرِّحْلَةِ، وَإِلَى مَنْ كَانَتْ ثِقَتُهُ بِي أَكْبَرَ دَافِعٍ لِتَحْقِيقِ هَذَا النَّجَاحِ. إِلَى صَاحِبِ الْقَلْبِ الْكَبِيرِ وَالْمَكَانَةِ الْعَظِيمَةِ فِي قَلْبِي.

إِلَى أُمِّي الْحَبِيبَةِ

إِلَى مَنْ يَحْمِلُ قَلْبُهَا أَلْفَ دُعَاءٍ لِي، وَإِلَى مَنْ كَانَتْ سَنَدِي فِي أَصْعَبِ الْأَيَّامِ، إِلَى مَنْ لَا تَكْفِي الْكَلِمَاتُ لَوْصِفِ فَضْلَهَا وَمَكَانَتَهَا فِي قَلْبِي.

إِلَى إِخْوَتِي الْغَالِينَ (عُثْمَانُ، يُوسُفُ، مَرْيَمُ): إِلَى مَنْ أَجِدُ مَعَهُمْ مَعْنَى الْعَائِلَةِ وَالطُّمَأْنِينَةَ.

إِلَى جَدَّتِي الْغَالِيَةِ (رَحِمَهَا اللَّهُ): إِلَى مَنْ كَانَتْ مَصْدَرَ الْحَنَانِ وَالْدِفْءِ.

إِلَى رَفِيقَةِ الدَّرَبِ الصَّادِقِ (إِيمَانُ): صَاحِبَةِ الذِّكْرِيَّاتِ الْجَمِيلَةِ.

إِلَى مَنْ كَانَ أَجْمَلَ صُدْقَةٍ فِي طَرِيقِي.

كوثر

تشهد الساحة الاقتصادية العالمية في الآونة الأخيرة جملة من التحولات الهيكلية المتسارعة والمصحوبة بأزمات دورية، الأمر الذي وضع الدول والحكومات أمام حتمية تاريخية للبحث عن بدائل تنموية ناجعة ونماذج اقتصادية مرنة قادرة على كسر الجمود، وتحريك عجلة النشاط الاقتصادي خارج الأطر التقليدية. وفي خضم هذه المساعي، تبوأَت المقاولاتية صدارة الاهتمامات الاستراتيجية لصناع القرار والباحثين على حد سواء، باعتبارها الخيار الأنسب والآلية الأكثر كفاءة في بعث المشاريع الاستثمارية، وخلق الثروة المستدامة، فضلاً عن دورها المباشر في امتصاص البطالة وتوليد فرص عمل جديدة. وتستمد المقاولاتية هذه المكانة الريادية من مرونتها البنيوية العالية، وقدرتها الفائقة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ناهيك عن كونها النواة الأساسية التي تنصهر فيها قيم الابتكار والمبادرة والإبداع، لتتحول من مجرد تصورات نظرية إلى كيانات استثمارية واقعية تقدم منتجات وخدمات مبتكرة تلبي الاحتياجات المتجددة للمجتمعات المعاصرة وتواكب تحديات العولمة الرقمية. وانطلاقاً من هذه الأهمية البالغة، ولجت العديد من الدول -لاسيما النامية منها والتي تسعى جاهدة لتتويع مصادر دخلها- في سباق مع الزمن لتوفير وسط نظامي وهيكل داعم للمقاولين. وتجسد هذا التوجه في استحداث ترسانة من الآليات والأجهزة والهيئات المتخصصة التي أخذت على عاتقها مسؤولية مرافقة أصحاب المشاريع في مختلف المراحل الحرجة لتجسيد أفكارهم؛ بدءاً من التوجيه وتقديم الاستشارات الفنية، وصولاً إلى التمويل وتذليل العقبات البيروقراطية والتنظيمية التي قد تعترض مسارهم التأسيسي. ولم تقتصر هذه الجهود الحكومية على الجوانب المادية فحسب، بل امتدت لتشمل أبعاداً ثقافية وسوسولوجية تهدف بالدرجة الأولى إلى نشر وترسيخ الفكر المقاولاتي وتنمية روح المغامرة الاستثمارية بين مختلف شرائح المجتمع، مع التركيز بصفة استراتيجية على فئة الشباب. وتأتي هذه العناية المركزة بالشباب كونهم يمثلون الكتلة الحيوية الأكثر مرونة وقابلية لاستيعاب التكنولوجيات الحديثة، والأقدر على توليد أفكار ريادية غير مألوفة تملك المقومات الذاتية للتحول إلى مشاريع واعدة إذا ما توفرت لها البيئة والمناخ الاستثماري المحفز والدعم المؤسسي الكافي. وتتجلى هذه البيئة الحاضنة والمحفزة بشكل أساسي في المنظومة الجامعية، من خلال تبنيها لمقاربة ريادية حديثة تدعم اقتصاد المعرفة، وتوجه الطلبة نحو استغلال بحوثهم ومذكرات تخرجهم المبتكرة لإنشاء مؤسسات اقتصادية حقيقية ذات جدوى استثمارية. ومن هذا المنطلق الموضوعي، يأتي تسليط الضوء على هذا البحث لغرض معالجة

إشكالية الواقع المقاوالاتي في الجامعة، وتحديدًا تشريح وتقييم دور جامعة عين تموشنت في نشر هذه الثقافة وتفعيل آليات المرافقة والدعم الميداني لحاملي المشاريع.

الفصل الأول:

الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد:

إن موضوع المقاولاتية أصبح في الآونة الأخيرة من الحقول الواعدة ذات الأهمية الكبيرة، حيث يحتل حيزاً كبيراً من اهتمامات الدولة التي تبذل جهوداً واسعة لتشجيع الفكر المقاولاتي وجعله رافداً لتنويع الاقتصاد الوطني، وهذا ما تجسد فعلياً من خلال القرار الوزاري 1275 إذا سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى تحديد الجانب المنهجي لدراستنا، وإلى أهم الفرضيات والمفاهيم الإجرائية.

أولاً-الدراسات السابقة:

قامت العديد من الدراسات بتناول إشكالية متعلقة بدور الجامعة في تعزيز ثقافة المقاولاتية لدى الطلبة، وبناءاً على ما اطلعنا عليه من الدراسات السابقة فقد وقفنا على أهم الدراسات، التي سنقوم بعرضها وفق تسلسلها الزمني من الأقدم إلى الأحدث.

- الدراسة الأولى:

من إعداد حقاين فوزية و بودية محمد فوزي بعنوان الثقافة المقاولاتية ودورها في تعزيز النية المقاولاتية لدى الطالب. نشرت الدراسة في مجلة العلوم الإنسانية العدد الثاني (نوفمبر 2021).

تناولت هذه الدراسة أثر الثقافة المقاولاتية ودورها في تعزيز النية المقاولاتية لدى الطالب، كون أن قضية البطالة تعد من أكبر التحديات التي تواجه الخريجين في ظل ندرة الوظائف التقليدية، ما جعله ملجأ للجامعة من أجل تبني استراتيجية حديثة تهدف لتنشيط سوق العمل، وتحقيق توجهات الطلبة المختلفة، فإن الدراسة تقترح أن لنشر هذه الثقافة أثراً على تعزيز النية المقاولاتية للطالب، انطلاقاً من التساؤل التالي: ما هو طبيعة الثقافة المقاولاتية للجامعة الجزائرية وما مدى تفسيرها تعزيز التوجه المقاولاتي لدى الطالب؟

لقد توصل الباحثان من خلال دراستهما إلى نتائج، والتي تكمن في ما يلي:

- وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للثقافة المقاولاتية على النوايا المقاولاتية لدى الطالب.
- ظهور هذا التأثير الإيجابي ذو الدلالة الإحصائية في تخصصات مختلفة ومتنوعة كالعلوم الاجتماعية وعلم النفس.

واقترح الباحثان في نهاية الدراسة ما يلي:

- أنه يمكن للجامعة أن تؤدي دور الناصح والمرشد والداعم لنشر المقاولاتية.
- التأكيد على أهمية التغذية الراجعة لعملية إنشاء مؤسسة في تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف لموضوع البطالة

• التقييم:

أفادتنا هذه الدراسة في فهم وضبط مفاهيم الدعم المقاولاتي في الجامعة، ولكنها اكتفت فقط بالنتائج الرقمية والإحصاء؛ وتكمن إضافتنا في تجاوز هذه الأرقام لاستكشاف كيف يتحول التكوين إلى سلطة رمزية وقوة فعلية للطلبة في الميدان.

– الدراسة الثانية:

من إعداد عيساوي سارة و خلافي فايزة بعنوان الثقافة المقاولاتية لدى الطالب الجامعية – دراسة ميدانية بقسم العلوم الاجتماعية جامعة برج بوعرييج. قدمت هذه المذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع تنظيم و عمل (2023/2024) .

تناولت هذه الدراسة الدور الذي تحظى به الجامعة الجزائرية في عملية تشكيلها للثقافة المقاولاتية في أوساط الطلبة، وكذلك التعرف على مدى مساهمة المحيط الاجتماعي والأسري بالنسبة للطلبة المتخرجين في تشكيل ثقافة مقاولاتية لديهم. وينطلق البحث من خلفية أن التحول نحو الاقتصاد الحر يفرض ضرورة استبدال ثقافة التوظيف العمومي بالفكر المقاولاتي داخل الجامعة؛ ومن هذا المنطلق، يسعى (مركز تطوير المقاولاتية) بالجامعة إلى تحريك الدوافع النفسية للطلبة ومرافقتهم في تحويل أفكارهم المبدعة إلى مشاريع استثمارية، كآلية استراتيجية للحد من البطالة وتحقيق التنمية. ولقد انطلقت الدراسة من التساؤل الرئيسي التالي:

هل تساهم الجامعة في تشكيل ثقافة المقاولاتية للطلاب الجامعي

• فرضيات الدراسة:

1. تسعى الجامعة للمساهمة في تشكيل ثقافة مقاولاتية للطلاب الجامعي.
 2. تحاول الجامعة من خلال وظيفتها البيداغوجية لتشكيل ثقافة مقاولاتية للطلاب الجامعي.
 3. تحاول دار المقاولاتية للجامعة في نشر ثقافة للطلاب الجامعي.
 4. يساهم المحيط الاجتماعي والأسري للطلاب الجامعي في تشكيل ثقافة مقاولاتية.
- إعتمد الباحثين المنهج الوصفي كمنهج للدراسة. اعتبار المنهج الملائم الذي يمكننا من الوصف الدقيق والموضوعي للثقافة المقاولاتية في الوسط الطلابي.
- لقد تطرقت باحثتا هذه الدراسة إلى ذكر بعض النتائج التي توصلتا إليها بعد التحليل الإحصائي، والتي نذكرها فيما يلي:

- ساهمت الجامعة من خلال وظيفتها البيداغوجية في تشكيل ثقافة مقاولاتية لدى الطالب الجامعي، باعتبار أن الطالب يحتك أولاً بجامعته بصفته طالباً جامعياً ويتلقى تكوينه هناك.
- يساهم المحيط الاجتماعي والأسري في تشكيل ثقافة مقاولاتية لدى الطالب الجامعي.

- للمجتمع دور في تشكيل الثقافة المقاولاتية للطلبة من خلال ما يقدمه من قيم ومعايير حول هذا الموضوع.
- يكتسي تحاور الأسرة مع أبنائها أهمية بالغة، حيث يلعب دوراً كبيراً في الاختيار الصحيح للوظيفة والإقبال عليها.

• التقييم:

قامت هذه الدراسة بمحاولة معرفة دور الجامعة والمحيط الاجتماعي والأسري في تشكيل الثقافة المقاولاتية لدى الطالب الجامعي، إلا أنها اعتمدت في نتائجها فقط على بعض النتائج الإحصائية (الاستمارة)، ولم يتم تحليلها تحليلاً سوسيولوجياً عميقاً يفسر كيفية تحول هذا التكوين إلى رأسمال ثقافي يمنح الطالب قوة رمزية تركز فكره المقاولاتي ميدانياً.

- الدراسة الثالثة:

من إعداد بالراشد نبيل بعنوان تمثلات الطلبة -المقبلين على التخرج- للمقاولاتية في ظل تكوينهم الجامعي (دراسة ميدانية بجامعة محمد خيضر - بسكرة). قدمت هذه الأطروحة لنيل شهادة دكتوراه في تخصص علم اجتماع الطور الثالث (25 جانفي 2024).

تناولت هذه الدراسة محاولة الكشف عما إذا كانت المقررات التعليمية الجامعية تساهم في تشكيل تمثلات الطالب الجامعي المقبل على التخرج من جامعة محمد خيضر بسكرة- لمفهوم المقاولاتية، ومعرفة مساهمة التظاهرات العلمية المنظمة في إطار التكوين الجامعي في تشكيل تمثلات الطلبة - المقبلين على التخرج من جامعة محمد خيضر بسكرة للمقاولاتية. حيث يعتبر ظهور الاقتصاد المقاولاتي حدثاً ثقافياً وتعليمياً يستوجب إدماج المقاولاتية في المناهج الجامعية لتحويلها من ظاهرة عابرة إلى ثقافة مجتمعية متأصلة. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية الدور الأكاديمي في تهيئة الطلبة نفسياً ومهنيّاً لاتخاذ قرارات صائبة تتعلق بمستقبلهم، من خلال صياغة رؤية ذاتية تساهم في بلورة مشاريعهم المهنية. ولقد انطلقت الدراسة من التساؤل الرئيسي التالي:

ما مساهمة التكوين الجامعي بجامعة محمد خيضر بسكرة في تشكيل تمثلات الطلبة -المقبلين على التخرج للمقاولاتية؟

• **فرضيات الدراسة:**

تسهم المضامين التعليمية الجامعية في تشكيل تمثلات الطالب الجامعي المقبل على التخرج لمفهوم المقاولاتية.

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي من أجل توصيف متغيرات الدراسة وأبعادها ومفاهيمها ووضعها في إطارها الصحيح على غرار مفهوم التمثلات، المقاولاتية، التعليم المقاولاتي، التعليم الجامعي. .. الخ، ومحاولة تفسير جميع الظروف والمعطيات المحيطة.

خلصت الدراسة بالنتائج التالية و التي نذكر منها:

- عدم إسهام المضامين التعليمية الجامعية في تشكيل تمثلات الطلبة المقبلين على التخرج لمفهوم المقاولاتية بصفة مطلقة.
- غياب المساهمة الواضحة للتظاهرات العلمية المنظمة في تشكيل تمثلات الطلبة نحو المقاولاتية لعدم استفادة جل المستجوبين منها.
- انحصار الدور الإيجابي لدار المقاولاتية على طلبة تخصص المقاولاتية فقط بنسبة 88.5% دون بقية طلبة الكليات الأخرى.

• **التقييم:**

قامت هذه الدراسة بمحاولة معرفة تمثلات الطلبة للمقاولاتية في ظل التكوين الجامعي، ولقد أفادتنا هذه الدراسة في معرفة واقع وإسهام المضامين والتظاهرات العلمية داخل الحرم الجامعي، والوقوف على مدى فاعلية دار المقاولاتية في بناء وتوجيه الفكر المقاولاتي للطلبة المقبلين على التخرج، وهو ما قد أفادنا كثيراً في إثراء دراستنا الحالية.

- **الدراسة الرابعة:**

من إعداد مازو كريمة بعنوان دور التعليم المقاولاتي في تعزيز الثقافة المقاولاتية - (دراسة ميدانية بكلية العلوم الاجتماعية الجلفة). قدمت هذه الدراسة لنيل شهادة الماستر في تخصص علم اجتماع التنظيم و عمل (14 ماي 2025).

تناولت هذه الدراسة مستوى تأثير البرامج الجامعية ودار المقاولاتية على تشكيل الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين، وكذلك دراسة دور دار المقاولاتية في نشر ثقافة المقاولاتية بين الطلبة الجامعيين. حيث تبرز

ثقافة المقاولاتية كعنصر محوري لبناء اقتصاد متجدد، مما يضع المؤسسة الجامعية في موقع الحاضنة الموجهة لهذا الفكر، حيث تبحث دراسة في مدى تفاعل البرامج الأكاديمية مع (دار المقاولاتية) بجامعة الجلفة كمنظومة متكاملة تهدف إلى استكشاف دور الإطار المؤسسي في تحفيز أو إعاقة روح المبادرة لديهم، انطلاقاً من التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تؤثر البرامج الجامعية ودار المقاولاتية داخل المؤسسة الجامعية على تعزيز ثقافة المقاولاتية لدى الطالب الجامعي في كلية علم الاجتماع بجامعة الجلفة؟

• فرضيات الدراسة:

1. تساهم البرامج الجامعية ودار المقاولاتية في تعزيز وتشكيل ثقافة المقاولاتية لدى الطالب الجامعي في كلية علم الاجتماع بجامعة الجلفة.
 2. تساهم البرامج الجامعية في تشكيل ثقافة المقاولاتية لدى الطالب الجامعي.
 3. تساهم دار المقاولاتية في نشر ثقافة المقاولاتية بين الطلبة الجامعيين.
- إعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت موضوع ثقافة المقاولاتية وريادة الأعمال في الوسط الجامعي، بالإضافة إلى تحليل المعطيات الميدانية المتعلقة بتصورات الطلبة الجامعيين ومواقفهم تجاه المقاولاتية.
- ولقد تعرف الباحث من خلال دراسته إلى عدة نتائج، إذ تمثلت في:

- أن الجامعة تساهم بشكل فعال لدى الطالب، سواء عبر البرامج التعليمية، أو عبر البيئة الأكاديمية الداعمة، أو عبر الدمج بين المعرفة التخصصية والتطبيقية. وعليه، فإن الفرضية محققة، إذ تؤكد المعطيات أن البرامج الجامعية لها دور جوهري في تنمية التوجه المقاولاتي لدى الطلبة.
- اتضح أن دار المقاولاتية لم تتمكن من خلق تأثير فعال طلابي، سواء من خلال وسائل التواصل، أو من خلال تحفيز التفاعل الجماعي والرقمي إذ يظل دورها محدود.

• التقييم:

تناولت هذه الدراسة موضوعاً هاماً لدور التعليم المقاولاتي في تعزيز الثقافة المقاولاتية ومعرفة التباين بين فاعلية البرامج التعليمية ومحدودية دور دار المقاولاتية، كان الجانب النظري غنياً بالمعارف لهذا الموضوع، كذلك الدراسة الميدانية كانت قيمة وتطرق إلى جميع العناصر، ولقد أفادتنا هذه الدراسة في معرفة مستوى تأثير البرامج واستكشاف دور الإطار المؤسسي، وهو ما قد أفادنا في دراستنا.

- الدراسة الخامسة:

من إعداد شداد هديل وشوابي إكرام بعنوان دور الجامعة في تنمية المقاولاتية (دراسة ميدانية على طلبة قسم علم الاجتماع في جامعة 08 ماي 1945 - قالمة). قدمت هذه الدراسة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع تنظيم و عمل (2025)

تناولت هذه الدراسة دور الجامعة في تنمية المقاولاتية لدى الطلبة، كون أن الجامعة تتجاوز دورها الأكاديمي التقليدي لتشكل فاعلاً أساسياً يغرس نية السلوك المقاولاتي لدى الطلبة كبديل عن التوظيف الكلاسيكي، ما يجعل من تجربة جامعة قالمة نموذجاً للمزاوجة بين التكوين البيداغوجي والآليات الداعمة كدار المقاولاتية والحاضنات لتعزيز الكفاءة الذاتية للطلّاب ومرافقته، فإن الدراسة تهدف إلى فهم وعي الطلبة بالمقاولاتية داخل الجامعة وتبسيط الضوء على أهم الاستراتيجيات التي اعتمدتها في تنمية هذا الفكر ومرافقة الطلبة لتحويل أفكارهم المبدعة إلى مشاريع ملموسة، انطلاقاً من التساؤل الرئيسي التالي: ما هو دور الجامعة في تنمية المقاولاتية؟

وللإجابة على هذا الإشكال انطلقت الدراسة من الفرضيات التالية:

1. للجامعة دور في تنمية المقاولاتية.
 2. تمثل برامج ومؤسسات الدعم المقاولاتي المتواجدة في الجامعة أهم استراتيجيات تنمية المقاولاتية.
 3. تساهم برامج الجامعة في تحسين المقاولاتية عند الطلبة.
- ولتحقيق أهداف الدراسة، إستخدم الباحثان في دراستهما المنهج الوصفي التحليلي وهذا لملائمته لطبيعة وموضوع الدراسة.

لقد توصل الباحثان من خلال دراستهما بعد تفريغ وتحليل المعلومات إلى عدة نتائج، والتي تكمن في ما يلي:

- الإدماج الفعلي لتعليم المقاولاتية ضمن البرامج الأكاديمية، حيث يتلقى الطلبة تكويناً أكاديمياً في هذا المجال، مما يعكس وعياً مؤسسياً بأهمية غرس ثقافة المبادرة المقاولاتية في الوسط الجامعي.
- تقدير فعالية دار المقاولاتية من طرف الطلبة بدرجة متوسطة، مما يدل على وجود جهود مبذولة لكنها لا ترقى بعد إلى مستوى التوقعات أو الحاجات الفعلية للطلّبة.

– ظهور مؤشرات إيجابية على وعي متزايد بوجود حاضنات أعمال جامعية، إلى جانب إدراك لأدوارها في دعم وتوسيع المشاريع، وهو ما يعكس تأثيراً ملموساً وإن كان محدوداً في تعزيز الفكر المقاولاتي في الجامعة.

• التقييم:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الجامعة في تنمية المقاولاتية وقياس وعي الطلبة بالاستراتيجيات الحاضنة، ولكن اقتصر على الرصد الرقمي مع إغفال الجانب الديناميكي لتشكيل الوعي سوسيولوجياً؛ وتكمن إضافتنا العلمية في تجاوز تلك المؤشرات نحو فهم كافي يغوص في العمق الدلالي للممارسات اليومية في جامعة بلحاج بوشعيب.

ثانياً – الإشكالية:

إن تقدم الأمم في العصر الحديث لم يعد يُقاس بما تمتلكه من ثروات طبيعية، بل بمدى استثمارها في عقول أبنائها و بمدى توفرها على كفاءات علمية ومؤهلات معرفية متطورة، تمكنها من إثبات جدارتها وتحقيق التميز في مختلف الميادين. فالدول التي تضع التعليم في قمة أولوياتها هي التي تتجح في بناء نخب ونوابغ يمثلون قوة تنافسية عالمية. وإن المسار التعليمي هو الذي يستطيع من خلاله الفرد إكتساب المعارف والمهارات، وهو السبيل الوحيد لإعادة تشكيل "الهياكل" الاجتماعي وخلق نخب وطنية قادرة على تحمل أعباء النهوض بالمجتمع وتنميته في أبعاده الثلاثة: الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية.

وتبرز الجامعة هنا كأهم حلقة في هذا المسار التعليمي؛ فهي ليست مجرد مؤسسة تعليمية، بل هي "المصنع" الذي يحول الطاقات الخام إلى كفاءات قادرة على الإنتاج والابتكار، فالحقيقة أن الجامعة لا تعيش في فراغ ولا يمكن أن تتعش إلا إذا كيفت نشاطاتها التعليمية وبحوثها مع متطلبات العصر الحالي، وقد تهمش ويستغنى عنها إذ ما هي عجزت عن تحقيق هذا التكيف، فالجامعة تزدهر وتتطور كلما نجحت في أن تكون مركزاً نشطاً للإبداع العلمي والثقافي، والذي يدخل في إطار تقدم المجتمع ورقية. كما تعد كذلك مؤسسة إنتاجية تعمل على إثراء المعارف وتطوير التقنيات وتهيئة الكفاءات مستفيدة من التراكم العلمي الإنساني في مختلف المجالات العلمية والإدارية والتقنية؛ فقيمتها الاجتماعية تُستمد من قدرتها على التفاعل مع مستجدات العالم المتسارع.

إن هذا التحول البنوي يعكس تبني الجامعة لما يعرف بـ "الوظيفة الثالثة"؛ فإلى جانب التدريس والبحث العلمي، أصبحت الجامعة مطالبة بالمساهمة المباشرة في التنمية الاقتصادية. إن العلاقة هنا لم تعد تقتصر

على تخريج "طالبي عمل"، بل إنتاج "خالقي فرص"، حيث تتحول المعرفة الأكاديمية إلى براءات اختراع ومشاريع ميدانية، مما يجعل الجامعة قاطرة فعلية للاقتصاد الوطني وشريكاً أساسياً للمؤسسات الإنتاجية. وتتجلى هذه المساهمة بوضوح في تنمية رأس المال الثقافي لدى الطلبة، باعتباره الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة. والعمل على دفع عجلة الاقتصاد عبر مواءمة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل، ورفع الكوادر المؤهلة والمتخصصة القادرة على تخطيط وتنفيذ برامج التنمية المستدامة بما أن للجامعة مكانة حقول الإستثمار كونها تقدم محصولاً من الطلبة الممتازين على حسب ما تم زرعها من قيم ومعارف في تلقين الطلبة بما يخدم المجتمع وفقاً لمعايير العولمة. بدلاً من التشديد على المفهوم الأكاديمي التقليدي للجامعات.

وتحقيقاً لهذا المسار التنموي، سعت الجامعة إلى تجاوز القوالب التقليدية من خلال تبني "الثقافة المقاولاتية" كخيار استراتيجي في بيئتها التعليمية؛ فلم يعد دورها محصوراً كما قلنا في تقديم المعارف النظرية، بل امتد ليشمل غرس فكر المبادرة والإبداع لدى الطلبة. هذا التحول نحو نموذج "الجامعة المقاولاتية" لم يكن وليد الصدفة، بل جاء كضرورة حتمية لمعالجة الاختلالات الوظيفية التي أفرزتها مشكلة البطالة في صفوف الخريجين؛ حيث أصبحت هذه الظاهرة تَوَرِّق الحكومات وتستنزف الاستثمارات البشرية الكبيرة التي وضعتها الدولة في قطاع التعليم العالي. وبناءً على نتائج الدراسات التي أجرتها المنظمات العالمية المتخصصة، والتي رصدت حالة من العزوف لدى خريجي الجامعات عن اقتحام النشاط المقاولاتي وتفضيل الانتظار في طوابير الوظائف التقليدية، بادرت الدول الرائدة للبحث عن حلول مؤسسية لكسر هذا النمط السلوكي.

ولعل التجربة الفرنسية تمثل النموذج الأبرز في هذا المسار، حيث تم تشكيل لجان مختلطة رفيعة المستوى ضمت وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الصناعة، لغرض إيجاد صيغ تكاملية تربط الحرم الجامعي بالمحيط الاقتصادي. وقد خلصت هذه الجهود إلى ابتكار هيكل مشترك عُرف بـ "دار المقاولاتية" (Maison de l'Entrepreneuriat)، والذي تم تجسيده ميدانياً لأول مرة سنة 1999 بجامعتي "جرونوبل" (Grenoble) و"نانت" (Nantes). ويهدف هذا الهيكل إلى التحسيس بأهمية العمل الحر ومراقبة الطلبة وتكوينهم في كيفية إنشاء مؤسساتهم الخاصة. ويأتي هذا التوجه باعتبار الثقافة المقاولاتية أو المشاريع المقاولاتية عصب الاقتصاد في كثير من دول العالم لأنها استطاعت التقليل من أهمية احتكار القطاع العمومي إذا أصبحت تمثل العمود الفقري لتنمية والنمو والمنافسة نظراً لمساعدة في التقليل من البطالة وتحديد النسج الاقتصادي وإنتاج القيمة والمبتكر يطرح منتجات حديثة تلبي حاجات المستهلكين وتشبع

رغبتهم بتوفير المزيد من الرقاء لهم. إن للمقاولاتية أهمية كبيرة لأنها ترفع من مستويات الإنتاج بالتقليل من عجز المنظمات العمومية في الإنتاج كما تشجع الابتكار عن طريق إنشاء مؤسسات مبتكرة جديدة يمتد أثرها إلى الإدماج الاجتماعي للعمال. كما أن هذا التحول ينسجم مع التوجهات العالمية المعاصرة، لاسيما في الدول التي انتقلت نحو تحرير الاقتصاد، حيث أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الفاعل الأساسي في تنشيط القطاع الخاص وتحقيق التكامل البنيوي المنشود.

وبحكم علاقات التعاون الأكاديمي المتينة بين الجزائر وفرنسا، تم استتساخ هذه التجربة الرائدة ونقلها إلى المنظومة الجامعية الجزائرية سنة 2007، حيث شهدت جامعة 'قسنطينة' ميلاد أول دار للمقاولاتية، كثمرة شراكة إستراتيجية بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وبين وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي (ممثلة في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-ANSEJ). وتعد هذه الدار بمثابة الخلية الديناميكية التي تهدف إلى نشر الثقافة المقاولاتية في الوسط الجامعي. و من ثم انخرطت المنظومة التعليمية في الجزائر في مسار تحديثي شامل، تجلى بوضوح مطلع الألفية الثالثة عبر تبني نظام LMD. ولم يكن هذا التحول مجرد إصلاح إداري، بل كان خياراً استراتيجياً يرمي إلى معالجة الفجوات الهيكلية، والانتقال بالتكوين الجامعي من نمط الدور الكلاسيكي إلى نموذج مرن يتفاعل مع ديناميكيات العولمة والمتطلبات الوطنية.

ويأتي هذا التوجه أيضاً للمقاولاتية في ظل تحديات ديموغرافية واقتصادية متزايدة، حيث أدى تدفق أعداد الخريجين التي تفوق مئة ألف خريج سنوياً في مختلف التخصصات إلى عجز سوق العمل بقطاعيه العام والخاص عن استيعاب هذا الكم الهائل من طالبي الشغل. وأمام عدم قدرة الدولة على توفير مناصب شغل وظيفية لكافة الخريجين وهذا التكامل لا يتحقق إلا من خلال إرساء "نظام بيئي مقاولاتي" (Entrepreneurial Ecosystem) داخل الحرم الجامعي. إن العلاقة بين الجامعة والمقاولاتية تتجسد في هذا الفضاء التفاعلي الذي يربط بين المسارات البيداغوجية والآليات الداعمة (كالحاضنات ودور المقاولاتية). هذا النظام هو الذي يسمح بانتقال الفكرة من حيز التجريد النظري إلى حيز التجسيد المقاولاتي، من خلال توفير الدعم التقني والاستشاري الذي يربط الطالب بواقع السوق. بات من الضروري إيجاد تكامل وظيفي بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية؛ وهو مطلب تمليه الحتمية الاقتصادية للانتقال نحو تنويع الاقتصاد الوطني. إن هذا التوجه يعكس رغبة الدولة في تجاوز الأدوار التقليدية المتمحورة حول التوظيف الإداري، نحو تكريس نموذج "الجامعة المقاولاتية"؛ تلك المؤسسة التي تعمل كاستجابة موضوعية للتحويلات الاقتصادية والسياسية الراهنة، واضعة الجامعة في قلب اقتصاد المعرفة باعتبارها

المحرك الفعلي للابتكار والتغيير. فالشباب الجامعي اليوم يمثل الركيزة الأساسية لهذا التحول الهيكلي، حيث تهدف هذه السياسات الجديدة إلى تحفيز فكرهم الإبداعي وتوجيهه نحو عقلنة المخاطر، لتمكينهم كفاعلين قادرين على المبادرة في مختلف القطاعات الاقتصادية وفق فلسفة "طالب اليوم... مقال الغد".

من هذا المنطلق يعيد هذا التحول صياغة مفهوم المؤسسات الناشئة والصغيرة للتحول من مجرد وحدات اقتصادية إلى أداة حقيقية للتقدم الاجتماعي ووسيلة فعالة لامتصاص البطالة الهيكلية، من خلال خلق أنشطة خدمية، صناعية، وزراعية مبتكرة و الذي من شأنه أن يساهم في بناء اقتصاد متنوع يكسر قيود التبعية الكلاسيكية لقطاع المحروقات، ويجسد الانتقال الفعلي من نموذج "الدولة الريعية" إلى نموذج "الدولة الإنتاجية" التي تستثمر في مواردها البشرية ومعارفها العلمية. وهو ما تجسد في قوانين داعمة للمقال الذاتي والمؤسسات المصغرة (مثل قانون 152 لعام 2020).

إذا إن تكريس الثقافة المقاولاتية داخل الجامعة الجزائرية لم يعد مجرد خيار ثانوي، بل أصبح وظيفة استراتيجية تضطلع بها الجامعة ككل، من خلال تهيئة بيئة متكاملة تدمج بين التكوين الأكاديمي والممارسة الميدانية. ويتجلى هذا الدور بوضوح في استحداث فضاءات متخصصة كـ "دار المقاولاتية"، وتنظيم الملتقيات والبرامج التحفيزية التي تخرج عن النطاق التقليدي للدروس النظرية، لتضع الطالب في مواجهة مباشرة مع تحديات عالم الأعمال. وفي هذا الصدد، يمكننا مقارنة هذا الدور المحوري للجامعة من خلال نظرية "بيير بورديو"، وتحديداً مفهومه حول "رأس المال الثقافي":

"إن الجوهر الحقيقي لعلاقة الجامعة بالمقاولاتية يكمن في إعادة صياغة سيكولوجية الفاعل (الطالب)؛ فالهدف ليس تلقين تقنيات التسيير فحسب، بل زرع "منزع مقاولاتي" (Entrepreneurial Mindset).¹ وهنا يبرز دور الجامعة في تحويل "الهيبيتوس" التقليدي الذي يميل للاستقرار الوظيفي إلى "الهيبيتوس" جديد يقدر المبادرة والمخاطرة. إنها عملية "تثاقف" مستمرة يكتسب من خلالها الطالب الثقة في رأسماله المعرفي كأداة للتحرر الاقتصادي. إن هذا الرأسمال الثقافي لا يُكتسب دون جهود شخصية، بل يتطلب من الفاعل عملاً طويلاً ومستمراً من التعلم والتثاقف ليصبح جزءاً من كيانه؛ وهو مسار تراكمي يظهر بوضوح في المرحلة الجامعية حين يزداد وعي الطالب بتممية مهاراته وعلى هذا الأساس، تتدخل الجامعة الجزائرية لتوجيه هذا الجهد الذاتي وصياغته في قالب "رأسمال ثقافي مقاولاتي"؛ فمن خلال فضاءاتها المتخصصة،

¹ بيير بورديو، **منطق الممارسة**، ترجمة: عبد الجليل الكور، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، 2010، ص98.

تعيد إنتاج هذا الرصيد كمورد يمنح الطالب "قوة" داخل الفضاء المؤسساتي، ويحوّله من مجرد رصيد علمي إلى سلطة فعلية تُمكنه من اقتحام عالم المقاولاتية كفاعل يمتلك المبادرة والتأثير.

وبناءً عليه، يمكن بلورة المسألة البحثية في التساؤل الجوهرية التالي:

"كيف تساهم الجامعة في بناء فكر مقاولاتي لدى الطلبة؟"

الأسئلة الفرعية:

- ما هو دور الممارسات التوجيهية للأساتذة في تنمية الفكر المقاولاتي لدى الطلبة؟

ثالثاً - فرضيات الدراسة:

– الرئيسية:

- المراقبة الجامعية لها دور في تنمية الفكر المقاولاتي لدى الطلبة.

– الفرعية:

- تساهم الممارسات التوجيهية للأساتذة في تنمية الفكر المقاولاتي.

رابعاً - مفاهيم الدراسة:

1. الدور:

- أ- لغة: مادة (د. و. ر) الدور الطبقة من الشيء المدار بعضه فوق بعض.¹
- ب- اصطلاحاً: هو مجموعة من الأنماط المرتبطة أو الأطر السلوكية التي تحقق ما هو متوقع في مواقف معينة مع إمكانية التنبؤ ببلوك الفرد في المواقف المعينة.²
- التعريف الإجرائي: إذا الدور هو عبارة عن أفعال و مهام يمارسها الفرد أو المؤسسة استجابة لتوقعات معينة مرتبطة بموقعهم في المجتمع بهدف تحقيق غاية معينة تحدد تلك المكانة.

¹ ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد الرابع، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1414هـ، ص 292.

² بن عروس محمد لمين، **الدور والمكانة الاجتماعية في المجتمع**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد السادس، العدد الرابع، ديسمبر 2021، ص 556.

2. دور الجامعة:

- دور الجامعة هو تلك الوظائف والأنشطة الأساسية التي تقوم بها المؤسسة الأكاديمية والمتمثلة في: التكوين (التعليم)، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وذلك من خلال إعداد الكوادر البشرية وتزويدهم بالمعارف والمهارات التي تؤهلهم للتفاعل مع متطلبات التنمية الشاملة.¹
- **التعريف الإجرائي:** إذا الجامعة هي تلك المؤسسة التعليمية التي تقوم بتلقين العلوم، نشر الثقافة، توفير المنح الدراسية و التي تعمل أيضا على تطبيق المعرفة عبر نشاطات جديدة مثل ريادة الأعمال للمشاركة كطرف فاعل في التنمية الشاملة.

3. المقاولاتية:

- **لغة:** المقاولاتية تعني المفاوضة والمجادلة لغويا، وهي أيضا: " اتفاق بين طرفين يتعهد أحدهما بأن يعمل للآخر عملا معيناً في مدة معينة لقاء أجر محدود".²
- **اصطلاحاً:** هي مجموعة من الأنشطة والمسااعي التي تهدف إلى خلق وتطوير المؤسسة بشكل أكثر عمومية لخلق نشاط معين وهناك من يرى بأنها: " نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار، تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية من أجل استغلال موارد وحالات معينة، تحمل المخاطرة وقبول الفشل، إنه مسار يعمل على خلق شيء مختلف والحصول على نتائج في شكل رضا مالي وشخصي". كما يرى مارسال موس - Mauss Marcel - على أنها: " الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة بحد ذاتها، إذ أنه عمل اجتماعي بحت".³
- **التعريف الإجرائي:** إذا المقاولاتية هي تلك العمليات و الممارسات الفردية أو الجماعية المرتبطة بالابتكار و التميز و الهادفة إلى الإستثمار في تحويل الطاقات الكامنة (الأفكار) إلى مشاريع ملموسة (المؤسسات الناشئة) والتي تساهم في رقي الدولة.

¹ محمد منير مرسي، **التعليم الجامعي والبحث العلمي في العالم العربي**، عالم الكتب، القاهرة، 2005، ص 132.

² الجودي محمد علي، **نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي** "دراسة على عينة من طلبة جامعة الحلفة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة

في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص 10.

³ كمال العقاب، **مقاولاتية، دروس عبر الخط: مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة أولى ماستر تسيير عمومي**، جامعة التكوين المتواصل،

الجزائر، السنة الجامعية 2022-2023، ص 13.

4. الثقافة المقاولاتية:

- باعتبارها نظاما مكونا من "مجموعة من المدخلات المتمثلة في الأفكار، القيم، الموارد، المعارف، الخبرات. إلى آخره. ثم العمليات التي هي عبارة عن مسار لإنشاء و تفاعل العناصر المكونة للمدخلات ثم المخرجات التي تتمثل في السلوكات و الإجراءات الاستراتيجية، المنتجات، الخدمات. الصورة إلى آخره. و أيضا تعرق على أنها مجمل المهارات و المعلومات المكتسبة لدى مجموعة من الأفراد، و المرتبطة بمزاولة و استغلال الأفكار و ذلك بتطبيق آليات الإستثمار في توسيع و تلبية الأقوال و الأفكار المبتكرة و هي جملة من التصرفات و التي تبرز في ردود أفعال المقاول بالإضافة إلى التخطيط واتخاذ القرارات و التنظيم و الرقابة. يعرفها إيليو جاك بأنها: "طريقة التفكير و السلوك الاعتيادي و التقليدي، وتتميز بتقاسمها و اشتراكها بين أعضاء التنظيم و تعلم تدريجيا للأعضاء الجدد بهدف قبولهم في المقولة".¹

- **التعريف الإجرائي:** إذا الثقافة المقاولاتية هي الذي يمتلكها الفرد كنتاج لعملية التنشئة الاجتماعية و تتجلى إجرائيا في قدرته على تطوير مهاراته و معارفه المكتسبة و تحويلها إلى أفعال إبتكارية على أرض الواقع عند استثمار الفرص المتاحة لديه من خلال اتخاذ قرارات عقلانية.

5. دار المقاولاتية:

- دار المقاولاتية هي مشروع قائم على الملكية له أرض ومباني مخصصة لمرافق البحث العام والخاص ذات توجه تكنولوجي علمي عالي يقوم على تشجيع البحث والتطوير في الجامعة بالشراكة مع رواد الأعمال وتعتبر من أهم وسائل التفاعل بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الصناعية تقوم على إيصال نتائج البحث العلمي إلى السوق أو التجمع العامي تخضع لسلطة ووصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إضافة لعضوية الهيئات العلمية هدفها الأول تحصين الصناعة المحلية من التراجع وتحويل البحوث الطلابية إلى مشاريع مؤسساتية فهي همزة وصل بين عالم الصناعة والعلوم الأكاديمية.²

¹ ناصر دادى عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص 142.

² إزيان كوثر ومطامر غفاف، دار المقاولاتية والفكر المقاولاتي لدى طلبة الجامعة "دراسة حالة جامعة الجيلالي بونعامة"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير (تخصص إدارة الموارد البشرية)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، الجزائر، السنة الجامعية 2021-2022، ص 08.

• دار المقاولاتية فضاء مفتوح للطلبة ينشط ضمن اتفاقية بين وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بهدف نشر الفكر المقاولاتي في الوسط الجامعي، فيتكون مصطلح دار المقاولاتية من كلمتين هما دار ويقصد بها المنزل وما يحمله من دفء ومودة المقاولاتية تتعلق أساسا بالمشاريع وإنشاء المؤسسات وعليه يمكن أن تفسر سبب استخدام مصطلح دار بدلا من معهد أو مركز لأن كلا المصطلحين يشير إلى الهياكل الديناميكية وتدریس تقليب بينما مصطلح دار فهو يعبر عن الدفء العائلي والمودة حيث يكون الجو مناسب لتبادل الأفكار وتنمية روح المبادرة.

• **التعريف الإجرائي:** إذا دار المقاولاتية هي هيئة مؤسساتية مقرها الجامعة تمثل المنشأ الأول للمشاريع المصغرة، فضاء تفاعلي يهدف لمرافقة الطلبة وأصحاب الأفكار المبتكرة لتجهيزهم لعالم ريادة الأعمال من خلال توفير التعليم اللازم و الجانب الاستشاري المهم الخوض في هذه التجربة للانفتاح الفعلي لسوق العمل.

خامسا - منهج وأدوات الدراسة:

1. المنهج المستخدم في الدراسة:

المنهج يعتبر القاعدة الأساسية لبناء البحث العلمي لهذا وجب على الباحث في دراسته لظاهرة ما اختيار المنهج المناسب لمشكلة بحثه فكل دراسة علمية تتطلب منهج خاص و ملائم لها، لذلك وقع الاختيار على المنهج الكيفي باعتبار أن الدراسة تهدف إلى فهم "كيف" تساهم الجامعة في التوجيه المقاولاتي، وليس فقط "كم" عدد الطلبة المهتمين بإنشاء المشاريع و كذا يتيح لنا هذا المنهج استخراج آراء وتجارب شخصية تعكس الواقع الميداني بكل تفاصيله وتعقيداته.¹

يقصد بالبحث النوعي أو الكيفي إجراء دراسات بحثية اعتمادا على الملاحظات الميدانية والمقابلات للحصول على المعلومات دون اللجوء إلى الاستخدامات الإحصائية، ويتطلب ذلك في أغلب الأحيان مشاركة أفراد المجتمع في الفعاليات البحثية التي يمارسها الباحث.²

¹ دريوش راضية، مفهوم المنهج العلمي وحدوده في العلوم الاجتماعية، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، جامعة مولود معمري بتيزي وزو، الجزائر، المجلد 8، العدد 3، 2020، ص 127.

² محسن بلقسم، المنهج الكيفي والكمي في الدراسات الاجتماعية: النظرية والممارسة، مجلة التكامل في بحوث العلوم الاجتماعية والرياضية، جامعة مولاي إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المغرب، المجلد 7، العدد 1، جوان 2023، ص 101.

2. الأدوات المستخدمة في الدراسة:

الأداة المستخدمة في مشكلتي بحثي هذا دور الجامعة في ترسيخ ثقافة المقاولاتية هي **المقابلة**. تعتبر المقابلة من أدوات جمع البيانات و المعلومات من الأفراد و الجماعات التي هي حبيسة صدورهم، أي أنها لم توثق بعد و هذا عبر مقابلتهم وجها لوجه في شكل حوار منظم يأخذ أسلوب السؤال و الجواب.

• **تعريف برمنغهام:** المقابلة هي محادثة جادة موجهة نحو هدف محدد وليس مجرد الرغبة في المحادثة ذاتها.

• **تعريف إبراهيم البيومي غانم:** صنفها ضمن الأدوات الميدانية لجمع المعلومات من خلال الاتصال المباشر بين الباحث والمبحوث باستخدام السؤال الشفهي كوسيلة أساسية للحصول على البيانات الخاصة بالظاهرة المدروسة.¹

سادسا - أهمية وأهداف الدراسة:

1. أهمية الدراسة:

تتجلى الأهمية الكبيرة لهذه الدراسة كونها تناولت ظاهرة جديدة مست المجتمع الجامعي والتوجه الاقتصادي الراهن، وتتمثل في:

- مواكبة التوجهات الحديثة للجامعة الجزائرية، لاسيما في ظل تفعيل القرار الوزاري 1275 (شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة).
- إبراز دور التعليم المقاولاتي في الجامعة كمدخل لتطوير الفكر الريادي، وتحويل ابتكارات الكفاءات الجامعية إلى مشاريع رائدة توجههم نحو الاستثمار الذاتي كبديل للتوظيف التقليدي.

2. أهداف الدراسة:

نهدف من خلال دراستنا إلى:

- التعرف على المسار الميداني للطالب من فكرة البحث إلى محاولة إنشاء مؤسسة ناشئة.

¹ غواطني مليكة، **المقابلة كأداة من أدوات جمع المعطيات**، مجلة العلوم الإنسانية (المركز الجامعي علي كافي، تندوف)، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، ديسمبر 2021، ص 180 / 181.

- فهم مدى فاعلية الدور الذي تلعبه الحاضنات ودار المقاولاتية في توجيه وتطوير المشاريع من خلال تجارب المبحوثين.

سابعا - أسباب اختيار الموضوع:

1. الأسباب الذاتية:

- الاهتمام الشخصي بمجال المقاولاتية و بما أنني سأدرسه عن فقد ولد لدي دافعا كبيرا للغوص في تفاصيله الأكاديمية و الميدانية.
- الرغبة في استكشاف آليات تحويل الأطروحات النظرية والأفكار الأكاديمية إلى مشاريع ريادية ملموسة، من خلال الاستفادة من خبرات الأساتذة وتجارب الطلبة المقاولين.

2. الأسباب الموضوعية:

- مواكبة التحولات الراهنة بما أن الجزائر توجهت إلى الجامعة المقاولاتية ووضعت آليات جديدة لدعم ذلك.
- كثرة الملتقيات التي تقوم بها جامعة بلحاج بوشعيب في هذا المجال الخصب.

ثامنا - صعوبات البحث:

كأي دراسة بحثية علمية واجهنا بعض الصعوبات، ومن أهم هذه الصعوبات التي واجهناها أثناء عملية البحث ما يلي:

- قلة المراجع والدراسات السابقة التي تناولت المقاولاتية من زاوية سوسيولوجية.
- صعوبة ضبط مواعيد المقابلات مع الأساتذة المكونين؛ نظراً لالتزاماتهم بدار المقاولاتية والتدريس.
- صعوبة التنسيق الزمني وجدولة المقابلات الميدانية مع الطلبة المبحوثين، حيث تزامنت فترة جمع البيانات مع انشغال أفراد العينة (حاملو المشاريع) بإعداد مذكرات تخرجهم الخاصة.

تاسعا - مجالات الدراسة:

1. المجال المكاني:

يقصد به الحيز الجغرافي والمؤسسي الذي أجريت فيه الدراسة الميدانية، حيث تم تطبيق هذه الدراسة في جامعة بلحاج بوشعيب بولاية عين تموشنت، وبالتحديد داخل "دار المقاولاتية" باعتبارها الفضاء المعني

باحتراف وتكوين المبحوثين. وقد شملت عينة الدراسة فئتين أساسيتين هما: طلبة السنة الثانية ماستر تخصص اقتصاد، والأساتذة المكونين التابعين لدار المقاولاتية بالجامعة.

2. المجال الزمني:

يقصد به الفترة الزمنية التي استغرقها الجانب التطبيقي من الدراسة، وقد مرّت بمرحلتين أساسيتين الدراسة الاستطلاعية انطلقت في شهر أكتوبر، وهي المرحلة التي تم فيها الاحتكاك الأولي بالميدان وتحديد معالم الإشكالية، أما الدراسة الميدانية فقد تم إجراء المقابلات مع المبحوثين في الفترة الممتدة من 17 أبريل إلى 06 ماي، حيث استغرقت كل مقابلة حوالي نصف ساعة، تلتها مرحلة تفريغ البيانات وتحليلها للوصول إلى النتائج النهائية للدراسة.

3. مجتمع البحث:

لا بد لأي دراسة بحثية من تحديد مجتمع البحث الذي يمثل المجال البشري للدراسة؛ حيث يتحدد مجتمع بحثنا في الفاعلين بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وتحديداً داخل الفضاء التنظيمي لجامعة "بلحاج بوشعيب" بعين تموشنت، والذين تربطهم علاقة مباشرة بآليات التوجيه والمرافقة المقاولاتية، حيث يتكون هذا المجتمع من 15 طالباً من المقبلين على التخرج حاملي المشاريع الابتكارية (Start-up) و 05 أساتذة من المكونين بمركز المقاولاتية..

4. العينة المستعملة في الدراسة:

العينة هي إجراء منهجي يقوم على توفير عدد من الوحدات بكيفيات مختلفة تكون ممثلة للمجتمع الأصلي و بالتالي تنتج هذه العملية ما يسمى بعينة أو عينات المجتمع.¹

نظراً لطبيعة الدراسة التي تندرج ضمن البحوث الكيفية، تم الاعتماد على العينة القصدية (Purposive Sample) كخيار منهجي يتيح الوصول إلى ذوي الخبرة والمعرفة العميقة بموضوع الدراسة. وهو إجراء غير احتمالي يستخدم بخاصة إذا كان مجتمع البحث غير محدد المعالم، بما يسمح للباحث بإعداد إطار دقيق يمكنه من اختيار عينة عشوائية.

ففي مثل هذه الحالات يلجأ الباحث إلى اختيار مجموعة من الوحدات تناسب أغراض بحثه و يراعي في ذلك تمثيل هذه الوحدات و تنوعها (الوضع الاقتصادي، المستوى التعليمي، مكان الإقامة، البناء، مزاوله

¹ مسعودي احمد، العينات في البحث الوصفي، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، جامعة الجلفة، المجلد 4، العدد 8، ص 253.

نشاط من عدمه... إلخ). في هذا النوع من العينات يكون الاختيار حراً من قبل الباحث و حسب طبيعة بحثه، بحيث يحقق هذا الاختيار، أهداف الدراسة المطلوبة.¹

أمثلة:

- اختيار الطلبة المتفوقين الذين تكون معدلاتهم في الامتحان النهائي بملاحظة جيد جداً فما فوق فقط؛ هدف الدراسة هو معرفة العوامل التي أدت الى تفوق هؤلاء في دراستهم مثال.
- اختيار المتقاعدين فقط كشريحة اجتماعية في منطقة ما دون غيرهم من شرائح المجتمع الأخرى.

— شروط وضوابط العينة القصدية:

وتتمثل في:²

- الارتباط المباشر بفئة الدراسة: يجب أن تكون العينة المختارة مطابقة تماماً للمجتمع المستهدف، ولا يمكن استبدالها بفئة أخرى، مثل استهداف معلمي مادة معينة.
- الخبرة والمعرفة البحثية: يعتمد الاختيار على خبرة الباحث في تحديد من يمتلك المعرفة التامة بالموضوع، حيث لا تخضع للصدفة.
- الشمولية والتمثيل النوعي: يجب أن تكون العينة ممثلة لخصائص مجتمع الدراسة، وتغطي مختلف جوانبه.
- تحديد الهدف بوضوح: يجب أن تخدم العينة هدف الدراسة بشكل دقيق ومباشر.
- الحيادية: رغم اختيارها من قبل الباحث، يجب تجنب التحيز الشخصي في الاختيار وضمان موضوعية العينة.
- الاستخدام عند الضرورة: تستخدم بشكل أساسي في البحوث النوعية أو الاستكشافية التي لا تتطلب تعميم النتائج على كامل السكان.

إذا نظراً لطبيعة البحث وأهدافه، تم حصر مجتمع الدراسة في الفئات الفاعلة المرتبطة بدار المقاولاتية، والمتمثلة في الطلبة والأساتذة. وبناءً عليه، تم اعتماد عينة قصدية مكونة من 20 مفردة من أصل 35

¹ طلحة الياس، نظام المعاينة في البحوث الاجتماعية والإعلامية، جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة، الجزائر، جوان 2017، ص 13.

² ذوقان عبيدات، عبد الرحمن عدس، وكايد عبد الحق، مناهج البحث العلمي: التصميم والادوات والأساليب، عمان، دار الفكر، 2014، ص 160.

مفردة، موزعة إلى 15 طالباً من أصل 25 طالباً مقبلين على التخرج بشهادة مؤسسة ناشئة من كلية العلوم الاقتصادية، أي بنسبة 60%، و 5 أساتذة من أصل 10 أساتذة، أي بنسبة 50%.

أ. بالنسبة للأساتذة المكونين :

تم اختيار هذه الفئة بناءً على دورهم المحوري في التوجيه الأكاديمي والتطبيقي، وتوفير الشروط الآتية فيهم:

- أن يكون الأستاذ ضمن الطاقم المكون بدار المقاولاتية.
- أن يكون ممارساً لعملية التدريس أو التدريب الفعلي داخل الدار.

ب. بالنسبة للطلبة :

- أن يكونوا من فئة الطلبة المقبلين على التخرج.
- أن يكون موضوع مذكرتهم ضمن آلية "مذكرة تخرج - مؤسسة ناشئة".
- أن يكونوا قد زاولوا تكويناً أو دراسةً بداخل دار المقاولاتية.

الخلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى معرفة الإطار المنهجي لدراستنا وتحديد إشكاليتنا والتي تمثل تساؤلها في: كيف تساهم الجامعة في بناء فكر مقاولاتي لدى الطلبة؟ واستخدمنا المنهج الكيفي كونه يخدم موضوعنا، أيضاً قمنا ببناء أهم الفرضيات التي سنعمل على اختبار صدقها ومناقشة معطياتها في الفصول الميدانية الموالية.

الفصل الثاني:

مساهمة الجامعة في بناء الفكر المقاولاتي
لدى الطلبة

تمهيد:

إن التوجه الحديث للجامعة الجزائرية نحو تعزيز الفكر المقاوالاتي، وتشجيع الطلبة على ولوج عالم الابتكار، كان له دور بارز في إعادة تشكيل طموحاتهم المهنية، خاصة في ظل القرار الوزاري 1275 (شهادة جامعية-مؤسسة ناشئة). حيث أصبحت الجامعة تسخر آليات تكوينية ومرافقة ميدانية تهدف إلى بناء هوية مقاوالاتية لدى الطالب، وتحويل أفكاره المبدعة إلى مشاريع اقتصادية ملموسة ومدى تمكن الجامعة من تحقيق ذلك في الواقع وتجسيده من خلال آلياتها المختلفة، وهذا ما سنعالجه في طيات هذا الفصل.

1. المقاوالاتية:

1.1 نشأة المقاوالاتية:

اختلفت القراءات السوسولوجية والاقتصادية حول التأصيل الزمني الدقيق لظهور "المقاوالاتية" كظاهرة وممارسة؛ حيث يرى فريق من الباحثين أن بذور الفكر المقاوالاتي تعود إلى القرن السادس عشر، وهي الفترة التي ارتبط فيها المفهوم بالمبادرات الفردية في الأنشطة التجارية والإنتاجية اليدوية. بينما يشير "ريتشارد كانتيلون - (Richard Cantillon)" الذي يُعد أول من أعطى للمفهوم وزناً علمياً - إلى أن المقاوالاتية بدأت تتضح معالمها في القرن الثامن عشر كقدرة على التحمل والمخاطرة في ظل عدم اليقين.¹

وتكمن "أزمة المفهوم" تاريخياً في أن المقاوالاتية لم تظهر في البداية كحقل مستقل، بل ظلت لقرون مجرد وظيفة ثانوية داخل الاقتصاد الكلاسيكي، حيث تم دمج أدوار الماقل مع أدوار "المسير" أو "الرأسمالي". ووفقاً للتحليلات التاريخية، فإن الاهتمام الحقيقي بالفرد "الماقل" كفاعل اجتماعي ومحرك للإبداع لم يبرز إلا بعد انتقادات لاذعة وجهت للمدرسة النيوكلاسيكية التي اختزلت المؤسسة في مجرد تنسيق بين عوامل الإنتاج (رأس المال والعمل).

وتطورت المقاوالاتية بصورة متسارعة مع نهاية القرن التاسع عشر، نتيجة الثورة الصناعية الثانية التي فرضت الفصل بين الملكية والإدارة. إلا أن "نقطة التحول" الجوهرية (Turning point) حدثت في منتصف الثمانينات؛ فبعد عجز المؤسسات الكبرى عن مواجهة الأزمات الاقتصادية وتضاعف معدلات البطالة، أعاد الباحثون والجهات الحكومية الاعتبار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل استراتيجي.

وبناءً على هذا التحول الهيكلي، انتقلت المقاوالاتية من "ممارسة هامشية" إلى "ظاهرة سوسيو اقتصادية عالمية" وثقافة أكاديمية تدعمها الدول لتحقيق التنمية المستدامة، وهو ما يفسر نضجها التام مع بداية التسعينات كدعامة أساسية للاقتصاد الوطني.

¹ زيتوني هوارية، "مطبوعة بيداغوجية في مادة المقاوالاتية"، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر (تخصص اقتصاديات العمل)، الجزائر: جامعة ابن خلدون تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2021-2022، ص 09.

2.1 تعريف القرار الوزاري رقم 1275:

جاء القرار الوزاري رقم 1275، المؤرخ في 27 سبتمبر 2022، في إطار تجسيد سياسة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي الرامية إلى تتمين الأعمال والمشاريع المبتكرة التي ينجزها الطلبة أثناء مساهمهم التكويني.¹

3.1 تعريف المقاوالاتية:

المقاوالاتية **Enterprenship** كلمة من أصل إنجليزي تم اشتقاقها من الكلمة الفرنسية **Entrepreneur** وقد ترجمت من قبل الكنديين إلى اللغة الفرنسية **Entrepreneariat**. وبالرغم من الأهمية المتزايدة للظاهرة، إلا أن الباحثين اختلفوا حول وضع تعريف دقيق وموحد للمقاوالاتية حيث تعددت المقاربات العلمية في ضبط مفهوم المقاوالاتية؛ إذ عرفها فريق من الباحثين بوصفها:

- حالة خاصة، يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية، لها خصائص تتصف بعدم الإعادة، أي تواجد الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تخصص بنقل التغيير وأخطار مشتركة، والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي.
- المقاوالاتية هي اكتشاف الأفراد أو المنظمات لغرض الأعمال المتاحة واستغلالها، وضمان التأقلم مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي.
- هي فرصة الحالات أو أوضاع سوقية أو منتجات أو خدمات جديدة أو إدخال طرق جديدة في التنظيم، تسمح هذه العملية عن طريق المفاوض القادر على اكتشاف موارد غير مثمرة وينظمها لكي يبيعها على شكل سلع وخدمات.
- المقاوالاتية بأنها وضعية تربط الفرد بمشروع أو منظمة ناشئة وذلك بالتزام شخصي قوي، والقيمة التي يتم خلقها ترجع للمساهمات التقنية، المالية، والشخصية التي تولدها المنظمة والتي تمنح الرضا للمفاوض وللجهات المهتمة.
- المقاوالاتية هي عملية استحداث أو البدء في نشاط معين، وتحقيق السبق في قطاع معين.

¹ حياة بوردوسن ومحمود قريز، "القرار الوزاري رقم 1275 شهادة مؤسسة ناشئة/ شهادة براءة اختراع ودوره في تعزيز قيم المواطنة لدى الطالب الجامعي"، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، جامعة خنشلة، المجلد 08، العدد 01، أبريل 2023، ص 344.

- المقاوالاتية هي حركية إنشاء واستغلال فرص أعمال من طرف فرد أو عدة أفراد وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق قيمة.¹

خلاصة التعاريف: ومن خلال ما سبق، يمكن استخلاص تعريف مشترك للمقاوالاتية و على أنها فن تحويل الفكرة إلى واقع ممزوج بالإبداع والابتكار، وهي صيرورة تتميز بخصائص غير تكرارية وتتضمن عنصر المخاطرة في عالم ريادة الأعمال.

4.1. أدوار وأبعاد المقاوالاتية:

4.1.1 دورها:

لا يقتصر أثر النشاط المقاوالاتي على الجانب المادي فحسب، بل يمتد ليشمل أبعاداً اقتصادية واجتماعية وبيئية عميقة، ويمكن تفصيل هذه الأدوار وفق المستويات التالية:

أ) على المستوى الاقتصادي:

تساهم المقاوالاتية في صياغة المشهد الاقتصادي من خلال:

- إعادة هيكلة النسيج الاقتصادي: عبر إنشاء مؤسسات ناشئة تعتمد على الأفكار الإبداعية والاستجابة الذكية لمتطلبات السوق؛ وغالباً ما تتجسد هذه الأفكار في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة (PME)، وهي الكيانات التي أصبحت تقود قاطرة النمو في الاقتصادات المتقدمة خلال العقود الأخيرة.
- دفع عجلة النمو الاقتصادي: تؤدي المقاوالاتية دوراً محورياً في الرفع من نسب النمو القومي، بفضل مرونتها العالية وقدرتها السريعة على التكيف مع التحولات الاقتصادية المفاجئة، مما يجعلها صمام أمان للاقتصاد.

ب) على المستوى الاجتماعي:

تتعرض نجاحات المقاوالاتية مباشرة على بنية المجتمع من خلال:

- تحسين المستوى المعيشي: عبر الدور الجوهري الذي تلعبه في خلق فرص عمل جديدة ومستدامة، مما يساهم بشكل فعال في تقليل معدلات البطالة ورفع متوسط دخل الفرد، وبالتالي تحقيق الاستقرار

¹ بوطورة فضيلة، وزهية قراقمية، ونوفل إسماعيلي، "دار المقاوالاتية في الجامعة الجزائرية بين الضرورة والأهمية"، مجلة الإبداع 9، عدد 1، سنة 2019، ص 13.

- الحد من النزوح الريفي: تعمل المقاوالاتية كعنصر تثبيت للسكان عبر خلق فرص عمل محلية بعيداً عن ضغط المدن الكبرى والمؤسسات الضخمة، مما يحقق توازناً تنموياً في مختلف المناطق.
- تمكين المرأة: تفتح المقاوالاتية آفاقاً مهنية واسعة للمرأة، مما يسمح لها بإبراز قدراتها في مجال الريادة وتجاوز الأعمال التقليدية، وهو ما يدعم دورها الفعال في الاقتصاد الوطني.¹

4.2.1 أبعادها:

تتمحور المقاوالاتية حول ثلاثة أبعاد أساسية:

- بُعد تطبيقي: حيث تُعد المقاوالاتية ممارسة ميدانية قابلة للتطبيق في مجالات متنوعة (اقتصادية، اجتماعية، وسياسية).
- بُعد تعليمي: تبرز كـ "مادة تعليمية" تهدف إلى ترسيخ روح المبادرة وخلق المؤسسات لدى الطلبة بأسلوب منهجي وعقلاني.
- بُعد بحثي: تمثل مجالاً خصباً للدراسة والبحث العلمي، حيث تستقطب اهتمام الباحثين لتحليل ظواهرها وتطوراتها بشكل مستمر.²

2. المقاول

1.2 تعريف المقاول:

هو شخص يحمل رؤية ويريد القيام بمشروع ثم مؤسسة، فهو متفائل يؤمن السوق ويريد إحضار شيء جديد.³

2.2 خصائص المقاول:

يتميز المقاول بمجموعة من الخصائص الجوهرية التي تم تصنيفها ضمن مجموعتين رئيسيتين:

¹ بوطورة فضيلة، وزهية قراقمية، ونوفل إسماعيلي، المرجع نفسه، ص 18.

² المرجع نفسه، ص 19.

³ كمال العقاب، «دروس عبر الخط: مقاوالاتية»، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى ماستر تسيير عمومي، جامعة التكوين المتواصل، الجزائر، السنة الجامعية 2022 – 2023، ص 58.

أولاً: المهارات الشخصية

لابد لمن يرغب في دخول عالم المقاولاتية أن تتوفر فيه خصائص شخصية تميزه عن غيره، حيث يجب أن يمتلك الشجاعة والرغبة في التأسيس، والاندفاع والثقة للاستمرار بمرونة وتقاؤل رغم الصعوبات المستقبلية. ومن أهم هذه الخصائص:

- **الإبداع والابتكار:** القدرة على رؤية الأشياء بشكل مختلف والتفكير دون قيود. فالمقاول يرفض الضغط السلبي المحبط للأفكار الجديدة، ويسمح لنفسه بتحويل "الحلم" إلى دافع وممارسة مجسدة. وتعتبر هذه السمة محركاً لتحليل المشكلات وسعة الأفق والقدرة الدائمة على التجديد والتطوير.
- **تحمل المسؤولية:** الالتزام والتعهد الكامل بوضع نزاهته وكلمته على المحك؛ وهذا الشعور بالمسؤولية هو ما يجعله شريكاً موثقاً لمن حوله ويكسبه ثقة الآخرين.
- **القيادة:** تتجلى عندما تتحد "الرؤية" مع "العمل"، مما يلهم الآخرين للمشاركة بإيجابية تحقق رضا المجتمع.
- **الاستقلالية:** الرغبة القوية في استقلال القرار والقيادة والتحكم في مسار الحياة المهنية.
- **البصيرة:** التمتع بنظرة ثاقبة تمكنه من انتهاز الفرص المتاحة والبحث المستمر عن فرص جديدة.
- **الواقعية:** التمييز بين الطموح والأوهام، فهو يعلم كيف يكون واقعياً وعملياً في تنفيذ أفكاره.
- **المخاطرة:** عدم التردد في القيام بالأعمال التي تتطلب على مخاطرة (مالية أو معنوية) بشرط أن تكون مخاطرة مدروسة ومحسوبة.

ثانياً: المهارات العملية والتفاعلية

- تتكامل المهارات الشخصية مع مجموعة من القدرات الأدائية التي تضمن نجاح المؤسسة، وهي:
- **مهارات تفاعلية:** القدرة على بناء شبكة علاقات طيبة مع العاملين وبين العاملين وإداراتهم، وخلق بيئة عمل قائمة على التقدير، الاحترام، والمشاركة عبر قنوات اتصال سليمة.
 - **مهارات فكرية:** امتلاك المعارف العلمية والقدرة على التخطيط الاستراتيجي وصياغة أهداف علمية تخدم طموحاته وتوجهاته المستقبلية.

- **مهارات تكاملية:** القدرة على جعل المقاومة تعمل كـ "خلية نحل" متكاملة، تنسجم فيها الوحدات والأقسام مع بعضها البعض.
- **مهارات تحليلية:** القدرة على تفسير الظواهر المحيطة، وشرح المتغيرات، وإيجاد العلاقات المنطقية بين مختلف الأحداث التي تؤثر على نشاطه.
- **مهارات إدارية:** (توجيه ورقابة) القدرة على قيادة الموارد وتوجيهها ومراقبة الأداء لضمان السير الحسن للمشروع.
- **مهارات فنية:** وهي مختلف المهارات المرتبطة بالجانب التقني والعملية للمشروع، مثل تصميم المنتج، تركيب الأجزاء، والإلمام بكافة التفاصيل الفنية التي تساهم في تحسين الأداء العام.
- **مهارات تكنولوجية:** وتتمثل في قدرة المقاوم على اعتماد التقنيات الحديثة في إدارة أعماله، وبناء شبكة علاقات رقمية، والقدرة على قيادة فرق العمل عن بُعد أو من خلال الوسائط التكنولوجية المتطورة.
- **مهارات إنسانية:** وتتجلى في قدرته على احترام الذات الإنسانية والتعامل مع الأفراد بتقدير، من خلال مراعاة طاقاتهم ومشاعرهم وظروفهم، مما يبني بيئة عمل قائمة على الثقة.
- **تقدير الزمن:** يتميز المقاوم بحس عالٍ وقدرة كبيرة على إدارة الوقت وتقدير ما يتطلبه العمل من جهد زمني؛ فهو يدرك أن الزمن يحمل مفاجآت وفرصاً متغيرة (خاصة في مجالات العلم والتكنولوجيا)، لذا يسعى دائماً لاستغلال عامل الوقت لصالحه.¹

3. دار المقاوлатية

1.3 نشأة دار المقاوлатية في الجامعة:

تبنت الجزائر المنهج المقاوлатي من خلال إنشائها لـ "دار المقاوлатية" في المؤسسات الجامعية، وكانت البداية من جامعة قسنطينة سنة 2007، حيث تعد تجربة جامعة منتوري رائدة وطنياً في هذا المجال من خلال تفعيل الملتقيات والندوات وتدريب مقياس المقاوлатية، لتمتد التجربة لاحقاً إلى جامعات أخرى سنة 2013 قبل أن تُعمم وطنياً في عام 2014. وتستمد تسمية "دار" خصوصيتها من كونها تتجاوز المفاهيم الأكاديمية التقليدية المرتبطة بـ "المركز" أو "المعهد"، لتستحضر بنية ودية وتضامنية تحفز على تبادل الأفكار وتنمية

¹ المرجع نفسه، ص 62، 67.

روح المبادرة، مما يجعلها الأداة الأنسب لغرس القيم الريادية وتعريف الطلبة بالإجراءات اللازمة لتجسيد مشاريعهم ذات القيمة المضافة.

وتُعرف دار المقاوالاتية باعتبارها نقطة التقاء استراتيجية بين الجامعة والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تهدف أساساً إلى تنمية وتكريس الثقافة المقاوالاتية في الوسط الطلابي، والعمل على تحويل الأفكار الإبداعية إلى مشاريع مؤسساتية ناجحة تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن هذا المنطلق، تلتزم الجامعة من خلال هذه الدار بتزويد الطلاب بالوسائل الفكرية والمنهجية التي تؤهلهم لخوض مغامرة إنشاء المؤسسات، مما يجعلها عنصراً أساسياً في المنظومة المشجعة على روح المبادرة والوعي المقاوالاتي.¹

2.3 مهام وأهداف دار المقاوالاتية بالجامعة:

أولاً: مهام دار المقاوالاتية:

- المرافقة القبلية: تحفيز الوعي المقاوالاتي لدى الطلبة لتبني فكرة الاستثمار الذاتي كبديل استراتيجي عن الوظيفة العمومية.
- توليد الأفكار: تطوير القدرات الذهنية للطلبة لتجاوز الأفكار التقليدية نحو ابتكارات ريادية ذات طابع إبداعي.
- تجسيد المشاريع: تزويد الطلبة بالآليات الإجرائية لإنشاء المؤسسات وتدريبهم على مهارات إعداد مخططات الأعمال.
- الإدارة والتكوين: تأهيل الطلبة في التقنيات الحديثة للتسيير لضمان استدامة وفعالية المشاريع الناشئة.
- الدعم الميداني: مرافقة حاملي الأفكار ومتابعة مسار تحويل مشاريعهم إلى واقع اقتصادي بالتنسيق مع أجهزة الدعم.²

ثانياً: أهداف دار المقاوالاتية في الجامعة:

- ترسيخ المبادئ المقاوالاتية وتنمية الفكر الريادي في الأوساط الجامعية.
- تحفيز الطلبة على ولوج عالم الأعمال من خلال تشجيع الاستثمار في الأفكار الإبداعية.

¹ المرجع نفسه، ص 114.

² المرجع نفسه، ص ص 114-115.

- الربط المؤسساتي بين الجامعة وهيئات الدعم والاستثمار لتعريف الطلبة بفرص التمويل والمرافقة.
- تعزيز الانفتاح على المحيط الاقتصادي عبر تنظيم الأبواب المفتوحة والزيارات الميدانية للمؤسسات.
- تمكين الطلبة من ضبط الإجراءات القانونية لإنشاء المؤسسات وتوفير قواعد بيانات للمشاريع ذات القيمة المضافة.
- تقديم الدعم المنهجي والمعرفي للطلبة الباحثين في القضايا المرتبطة بالقطاع المقاولاتي.¹

4. التكوين البيداغوجي:

يعتبر تبني الثقافة المقاولاتية من طرف الطالب الجامعي أساس الانطلاقة الناجحة نحو خيار مستقبلي واستراتيجي سيكون حلاً لمشكلة البطالة بعد التخرج، ومن جهة ثانية يضع أساساً متيناً للتنمية الاقتصادية التي تحركها مؤسسات صغيرة ومتوسطة تعمل على خلق قيمة مضافة. ولقد كان سعي الجزائر نحو تشجيع الثقافة المقاولاتية واضحاً من خلال توجه الدولة نحو إدراجها ضمن مقررات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كمقياس على مستوى الماستر بالمؤسسات الجامعية، حيث تؤكد المرجعيات العلمية المتخصصة في التعليم المقاولاتي أنه يمثل أداة محورية لإعادة صياغة الوعي وتغيير التصورات الذهنية لدى الطالب. فاستناداً إلى **نظرية السلوك المخطط** لـ "إيزاك أجزين"، فإن النظرة الأولى لهذا المقياس تنقل الطالب من الشعور بتبعية الظروف الخارجية إلى الإيمان بأن النجاح المهني نابع من قراراته الحتمية.² وهذا ما أكد عليه "آلان فايول" بأنه ليس مجرد شحن معلومات، بل عملية تحول عميقة تتيح للطالب اكتشاف قدراته الكامنة ويغير مواقفهم الذهنية تجاه المبادرة الخاصة، إلى الانتقال من اللاوعي بالمقاولاتية إلى مرحلة الوعي المقصود، ويصبح الطالب مدركاً لفاعليته الشخصية وقدرته على صناعة الفرصة بدلاً من انتظارها.³

وكذلك يعمل المقياس في محطته الأولى على تعزيز مفهومي الرغبة والجدوى، محولاً المقاولاتية في ذهن الطالب من مجرد فكرة غامضة إلى خيار ممكن يمنحه أفق التخطيط الذاتي بعيداً عن قيود الوظيفة التقليدية. إن إدراج مقياس المقاولاتية ضمن المناهج الجامعية لم يكن مجرد إضافة مادة تعليمية عابرة، بل كان بمثابة إدخال "متغير معرفي" ساهم في خلخلة التمثلات الاجتماعية التي يحملها الطلبة حول النجاح المهني.

¹ المرجع نفسه، ص ص 115-116.

² سفيان رقام، سهام صيفي، "اختيار محددات النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين باستخدام نظرية السلوك المخطط لإيزاك أجزين"، مجلة الباحث للاقتصاد والتجارة 09، عدد 02، سنة 2021، ص 146.

³ ليلي زغاد، فتحي بن لدغم، "أثر التعليم المقاولاتي على تطوير المهارات والمواقف الذهنية للطلبة وفق المقاربة البيداغوجية لآلان فايول"، مجلة آفاق علمية للبحوث والدراسات، مجلد 15، عدد 01، سنة 2023، ص 215.

وفي هذا الصدد، ترى إحدى المبحوثات أن الرهبة من عالم المقاولاتية كانت مرتبطة بتمثّل طبقي يحصرها في أصحاب الثروات الكبيرة، وهو ما صرحت به المبحوثة (22 سنة، أنثى): **"كنت حاسبة المقاول حاجة كبيرة... وكنت حاسباته غير هداك لي يبني ويليق دارهم..."** حيث يُظهر هذا الخطاب تحولاً عميقاً في وعي وتصورات المبحوثين؛ فبعد أن كان الفعل المقاولاتي حكراً على أصحاب النفوذ المالي والقطاعات التقليدية كالعقار والمقاولات الكبرى، أصبح يُنظر إليه كخيار مهني متاح يركز بالدرجة الأولى على الاستثمار المعرفي، والابتكار، والإبداع الشخصي، متجاوزاً بذلك حتمية الرأسمال المادي الموروث.

وفي نفس السياق، تذكر مبحوثة أخرى (24 سنة، أنثى): **"كي قريناه قلت واقليل الجامعة درات ميزاجور مهة psq هاد مقاولين كنت غير نسمع بيهم انا"** يحيل هذا التعبير العفوي بوضوح على أن نموذج "المقاول" في المتخيّل السابق للطالبة كان يُمثّل نمطاً خارجياً بعيد المنال، أو فئة تقتصر على فضاءات اقتصادية نخبوية بعيدة عن محيطها الاجتماعي؛ غير أن احتكاكها بنص القرار الوزاري 1275 جعل هذا الخيار قريباً وواقعاً ممكناً يمكن أن يتبناه الطالب ليبدأ من خلاله مسيرته المهنية. وتضيف المبحوثة قائلة: **"ايا وكان كاين في راسي بروجي قلت والله نبروفيتي (أستغل) هاد القانون باش نخرج بـ 'Label' مؤسسة ناشئة حاجة كبيرة نشاله خير ما نضيع العام في ديبلوم كلاسيك"**. يُظهر تفضيل المبحوثة للمشروع الشخصي على حساب ما وصفته بـ "الديبلوم الكلاسيك" اصطدامها المبكر بمسارات الإدماج المهني التقليدية في الجزائر، حيث لم تعد الشهادة الجامعية النمطية كافية لتحقيق الاستقرار والأمان الوظيفي. هذا الوعي النقدي جعلها تعيد توجيه خياراتها عبر تبني استراتيجية عقلانية تتمثل في السعي لنيل وسم "مؤسسة ناشئة"؛ وهي خطوة ذكية تدمج من خلالها بين الرغبة في الاستقلال المادي وتقادي البطالة، وبين التطلع لبناء مكانة رمزية وموقع نخبوي يمنحها اعترافاً اجتماعياً متميزاً (Prestige). وبناءً على ذلك، لم يعد تمثّل النجاح في ذهن الطالب مرتبطاً بالحياة المجردة للشهادة، بقدر ما بات مشروطاً بمدى القدرة على تحويلها إلى مشروع اقتصادي وممارساتي ملموس في أرض الواقع. وهذا عينه ما لاحظته الباحثتان (بن ساهل وبن منصور، 2024) في دراستهما حول أثر التمكين التشريعي عبر القرار 1275 في توجيه الخيارات المقاولاتية للطلبة الجامعيين، حيث أكدا أن القرار 1275 وفر غطاءً تشريعياً ومؤسسياً حوّل النوايا المقاولاتية الراكدة لدى الطلبة إلى خيارات سلوكية فعلية، كبديل استراتيجي واعي لتجاوز شبح البطالة الأكاديمية والشهادات التقليدية. غير أن هذا الانتقال السلوكي ما كان ليتجسد في الواقع لولا وجود بيئة جامعية حاضنة، وأساتذة مكوّنين مفعمين بروح التوجيه؛ حيث ساهمت إرشادات الأساتذة المؤطرين بمحورية كبرى في تعديل "الهابيتوس" (Habitus) المهني للطلبة. فقد كان هؤلاء يقعون قبل ذلك تحت طائلة تمثّلات اجتماعية سلبية

ومحبة بيثها المحيط الخارجي، والتي تقنعهم بعدم جدوى شهاداتهم العلمية في سوق العمل الحالي وتدفعهم نحو الاستسلام والاتكال، وهو ما أشار إليه المبحوث (24 سنة، ذكر): **"في الأول كنت باغي nroni psq كانو يقولولي هذا الديبلوم مغاديش تخدم بيه بصح الاستاذ فهمني بلي دبلوم يقعد هو هو حنا نزيدوك تع مقاولاتية يعني تولي أحسن منهم"**.

إن هذا الخطاب يترجم بوضوح كيف تساهم "النظرة الخارجية المحبطة" في صياغة مواقف انهزامية وانسحابية تمليها أحكام المحيط غير المؤسس، لولا التدخل المعرفي والنفسي للأستاذ الذي أعاد صياغة الموقف ومنح الطالب شعوراً بالأفضلية التنافسية والتميز والقدرة على المواجهة. لتتحول البيئة الجامعية في نهاية المطاف إلى مصدر يضخ "رأسماً ثقافياً" ينمي "الفاعلية الذاتية"، وهو ما أكدته المبحوثة (23 سنة، أنثى): **"البروف يخليك تأمني بروحك وهاديك الهدرة تاعه على المقاول يخليك تدي طريق مشي داينه لوخرين"**.

تظهر من خلال حديثها رغبة جلية في الانعتاق من المسارات النمطية، معتبرة المقاولاتية وسيلة مثلى للتحرر المادي والتميز عن "الآخرين" الذين يسلكون الطرق التقليدية البيروقراطية. ويختصر هذا التوجه جوهر التحول السلوكي نحو الاستقلال المهني والمبادرة الفردية؛ حيث يبرز دور المرافقة البيداغوجية كمتغير حاسم في إعادة تشكيل الميولات الرمزية للطالب وصياغة «هابيتوس» (Habitus) مقاولاتي جديد. فمن خلال تفكيك بنية ثقافة الاتكال القديمة واستبدالها بمنظومة قيمية ترتكز على المخاطرة المحسوبة والتميز، تتحول الجامعة إلى وسيط ديناميكي يمنح الطالب الاستعداد الذهني للانفصال عن الخيارات الكلاسيكية. وتتقاطع هذه النتيجة نسقياً مع دراسة (صغير وغربي، 2024) التي أكدت أن الدعم التوجيهي داخل الحرم الجامعي هو المحرك الأساسي لنقل النوايا المقاولاتية لدى الطلبة الجزائريين من أطرها النظرية الصرفة إلى استعداد سلوكي فعلي لإنشاء مؤسسات ناشئة حقيقية.¹

لقد ساهم المقياس في كسر حالة "الغموض المفاهيمي" لدى الطلبة الذين لم يسبق لهم الاحتكاك بعالم المقاولاتية، حيث تحول في نظرهم من مجرد "عبء بيداغوجي" إلى "فرصة استثمارية" حقيقية. وفي هذا الصدد، تشير إحدى المبحوثات إلى انطباعها الأولي الذي كان يتسم بالاستخفاف بقيمة المادة، قبل أن يحدث التوجيه البيداغوجي تحولاً جذرياً في اهتمامها، وهو ما صرحت به المبحوثة (23 سنة، أنثى) بقولها: **"قريناه والصراحة في الأول كنت حاسباته غير زيادة... بصح كي يقعد يشرح البروف على كيفاش تنجم"**

¹ صغير رابح، أمينة غربي، "دور المرافقة البيداغوجية في تعزيز النوايا المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين في ظل القرار الوزاري 1275: دراسة ميدانية"، مجلة التنمية البشرية والتمكين الاستراتيجي، مجلد 08، عدد 02، سنة 2024، ص 155-157.

من فكرة تاعك تجيب دراهم لفتلي انتباهي وليت نتبع". يعكس هذا الخطاب نجاح المنهجية التعليمية المعتمدة في نقل الطلبة من التمثل التقليدي للمقاوالاتية باعتبارها مادةً نظرية عابرة، إلى إدراكهم لها كمنطلق استراتيجي لدخول عالم الأعمال. ويبرز هذا التحول قدرة المرافقة التوجيهية على ربط المعارف الجامعية بالطموحات المادية والعملية للطلاب، مما ساهم في إثارة دافعيته الذاتية وتعزيز رغبته في الانخراط الفعلي في هذا المسار الاستثماري. وتضيف المبحوثة مؤكدة دور الأستاذ: "مبعد الأستاذ كي شاف عندي *L'envie* وقاع هو لي شجعتني". يوضح هذا المؤشر الميداني أن وجود الدافع الذاتي لدى الطالبة لا يكفي وحده للانتقال إلى الممارسة المقاوالاتية الفعلية ما لم يقترن بدعم وتوجيه مؤسساتي من البيئة المحيطة. وهنا يبرز الدور الجديد للأستاذ الجامعي؛ إذ لم يعد مجرد مشرف أكاديمي كلاسيكي يقتصر دوره على التلقين ومنح العلامات، بل تحول إلى "مُحفّز للمبادرة" وموجه ميداني يُخرج الاستعداد النفسي والميل المقاوالاتي الفردي من حيز "النية السلوكية" المؤجلة، ليضعه في مسار الفعل والتنفيذ والتجسيد المادي.

إن هذا التكامل النسقي بين الدافع الذاتي والمرافقة البيداغوجية الفعّالة يُمثّل الحجر الأساس في بناء بيئة جامعية حاضنة، قادرة على تحويل الطاقات الكامنة لدى الطلبة إلى مشاريع استثمارية حقيقية. وفي هذا السياق، يتقاطع هذا التحليل بشكل وثيق مع ما توصلت إليه دراسة (مهدي وحامد، 2022) حول تأثير التكوين المقاوالاتي على النية المقاوالاتية لدى الطلبة؛ إذ أكدت نتائجها أن المنهجية التعليمية المتبعة تؤثر إيجاباً على الموقف الشخصي للطلاب، في حين يبرز الدعم والتوجيه الخارجي المتمثل في (البيئة والمشرف الأكاديمي) كعامل وسيط ومعدّل حاسم يساهم في تحويل هذه الرغبات والنوايا الرمزية إلى سلوك مقاوالاتي إجرائي في الميدان.¹

5. تنمية المهارات:

تعد تنمية المهارات المقاوالاتية الركيزة الأساسية التي يستند إليها الابتكار الاقتصادي في العصر الحديث؛ فهي ليست مجرد تحصيل معرفي عابر، بل هي سيرورة تراكمية تهدف إلى صقل قدرة الفرد على تحويل الأفكار المجردة إلى مشاريع ذات قيمة مضافة. إن الاستثمار في هذه المهارات يعني تمكين الفرد من الجمع بين المعارف النظرية والخبرات التطبيقية والسمات السلوكية، مما يخلق جيلاً من المقاولين القادرين على مواجهة تحديات السوق وتقلباته برؤية نافذة وإدارة حكيمة.

¹ مهدي دنيا، ومريم حامد، "تأثير التكوين المقاوالاتي على النية المقاوالاتية لدى الطلبة الجامعيين: دراسة حالة استكشافية على مستوى المركز الجامعي مغنية"، مذكرة ماستر، تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات، المركز الجامعي مغنية، 2021-2022، ص 61.

ولأن جوهر المقاوالاتية يتجسد في "المعرفة التي تتجلى عبر الممارسة"، فلا تنحصر مهارة الما قول في امتلاك فكرة مبتكرة فحسب، بل تمتد لتشمل القدرة على تطويعها وتحويلها إلى واقع ملموس، وهو ما يتطلب فهماً عميقاً للفرص وقدرة استثنائية على رصد الفجوات السوقية وتحديد المنتجات الكفيلة بسدها. ولتحقيق ذلك، تُقهم المهارة المقاوالاتية بوصفها مزيجاً متكاملًا يجمع بين المعارف النظرية، والممارسات الميدانية الناتجة عن الخبرة. وفي هذا السياق، تبرز الجامعة كبناء سوسيولوجي مر ن يسعى لتوسيع أدواره الوظيفية عبر الهياكل المستحدثة مثل 'دار المقاوالاتية' وال نوادي العلمية، والتي لا تأتي كبديل عن المهام الأكاديمية التقليدية، بل كدعامة مؤسسية تهدف إلى تطوير وتكييف مخرجات التكوين مع المتطلبات المتغيرة للمحيط السوسيو-اقتصادي. فمن خلال هذا الفضاء، يتم تعزيز الفعل المقاوالاتي لدى الطالب عبر جسر التفاعل الديناميكي بين المعرفة الجامعية والممارسة الميدانية، مما يسمح بتحويل الرصيد المعرفي إلى مشاريع اقتصادية مهيكلية. إن هذا الامتداد في دور الجامعة يجعلها فاعلاً استراتيجياً في توجيه المسارات المهنية للطلبة نحو الابتكار والاستقلالية.

تظهر الجدارة التقنية والقدرة على الاستشراف كركائز أساسية في تشكيل هذا التوجه الاستثماري، إذ تضطلع الجامعة بدور محوري في تحويل أنماط تفضيل الطالب من المقاربات العفوية القائمة على التخمين، إلى نماذج تسييرية منضبطة وقائمة على قواعد العلم الإداري. ويظهر هذا الانتقال المعرفي بوضوح عند تحليل تصورات المبحوثين حول تقنيات التخطيط، حيث صرح المبحوث (23 سنة، ذكر) بما يلي: **"تعلمت كيفاش ندير Business Model Canvas (BMC) ونعرف شكون هما الزبائن تاوعي"**.

يُظهر هذا القول نجاح الجامعة في تذويت مهارة التخطيط كآلية لتمكين الهوية المقاوالاتية لدى الطالب؛ فاستخدام نموذج العمل التجاري (Business Model Canvas) يمثل انتقالاً نوعياً من الفكر التجاري التقليدي إلى الفكر المقاوالاتي المنظم والممنهج. ويُعرف هذا النموذج أكاديمياً بأنه مخطط استراتيجي وإداري يتكون من تسعة أحجار بناء أساسية تشمل شرائح العملاء، والقيم المقترحة، والقنوات، والعلاقات مع العملاء، ومصادر الإيرادات، والأنشطة والموارد الشريكة؛ حيث يهدف إلى تقديم صورة بصرية شاملة وديناميكية لكيفية خلق المشروع للقيمة، وكيفية إيصالها وتحصيلها في السوق الفعلية.¹

¹ ألكسندر أوسترفالدر، إيف بينيور، "ابتكار نموذج العمل التجاري: دليل لرواد الأعمال والمغربين والمجربين"، ترجمة: مكتبة جرير، منشورات مكتبة جرير، سنة 2011، ص 14.

إن هذا يمثل انتقالاً نوعياً يحول التصورات الذهنية من مرحلة "العفوية الساذجة" إلى هيكل ملموس وقابل للقياس. هذا التحول التقني هو ما يفسر قدرة المبحوث على تحديد جمهوره المستهدف بدقة وتحليل السوق بعينٍ فاحصة، متجاوزاً بذلك عتبة الرؤية الذاتية المحدودة. وهنا تتقاطع هذه الممارسة الميدانية مع الأطروحة البوردبوية في تحليل الرأسمال؛ فالجامعة لا تكتفي بمنح الطالب "رأسماً ثقافياً" متمثلاً في المعارف والشهادات، بل إن النجاح في ترسيخ مهارة التخطيط لديه يعد بمثابة الرافعة التي تحول هذا الرأسمال الثقافي الكامن إلى "رأسمال رمزي" قائم على الثقة والاعتراف داخل الحقل الاقتصادي، مما يمهّد الطريق لامتلاك "رأسمال اقتصادي" مستدام.¹ وبذلك، يتحول المبحوث إلى فاعل يمتلك "هابيتوس" مقاوлатياً استبطن من خلاله قواعد اللعبة وأصبح قادراً على المناورة الواعية داخل الحقل. علاوة على ذلك، يبرز هذا الوعي المقاوлатي أيضاً من خلال تملك الطالب لميكانيزمات السيطرة العقلانية على الإمكانات المادية والبشرية المتاحة في محيطه. وهو المسار الذي تعمل دار المقاوлатية على هندسته عبر دوراتها التكوينية المكثفة، والتي تتجاوز بها المعرفة النظرية البسيطة ليدخل في نطاق "الاستعدادات العملية" التي تتيح للفاعل إمكانية التوظيف الأمثل للمدخلات لتحقيق أقصى المخرجات بأقل التكاليف، وهو ما أكدته المبحوثة (22 سنة، أنثى) بوضوح في قولها: **"عرفت كيفاش نجيري 'الريسورس' (الموارد) اللي عندي بلا تبذير، وكيفاش نواجه les Risks بخطط بديلة"**. إذ أن تمكّن المبحوثة من مهارات "إدارة الموارد" و"إدارة المخاطر" ليس مجرد اكتساب لتقنيات تسييرية، بل هو مؤشر على نضج هويتها المقاوлатية؛ بحيث تُعد القدرة على صياغة "خطط بديلة" جوهر نموذج الكفاءة الذي يستهدف معالجة المشكلات المعقدة ميدانياً. وفي هذا السياق، يمكن مقارنة إدارة المخاطر من منظور بوردبوي باعتبارها تجلياً لـ "حس اللعبة" (**Sens du jeu**)، أي تلك القدرة الحدسية والعملية التي تمكن الفاعل من استشراف القوى الضاغطة داخل الحقل، والتنبؤ بالتحويلات والمخاطر قبل حدوثها لاتخاذ قرارات عقلانية تحمي استثماراته.² أي إن الطالب هنا أصبح ذلك الفاعل العقلاني الذي يتجاوز المعرفة العامية، ليتبنى فعلاً هادفاً يسعى من خلاله إلى تحقيق أقصى قدر من المنافع وتجنب التكاليف. فالمؤسسة الأكاديمية لم تكن مجرد أداة لإعادة الإنتاج، بل وفرت لهذا الفرد نسقاً من الموارد والمعايير التي أتاح له ممارسة الاختيار الواعي. يعكس هذا التحول جوهر الفردانية المنهجية؛

¹ بيار بوردبوي، "الرمز والسلطة"، ترجمة: عبد السلام بنعيد العالي، ط3، دار توبقال للنشر، سنة 2007، ص 85.

² بيار بوردبوي، "أسباب عملية: إعادة النظر في الفلسفة"، ترجمة: باسم كنفاني، دار التنوير للطباعة والنشر، سنة 2004، ص 62.

حيث انتقل المبحوث من كونه نتاجاً لظروفه المحيطة إلى مبتكر لاستراتيجياته الخاصة، الذي يدرك تماماً العلاقة بين وسائله وغاياته، ويمتلك القدرة على اتخاذ قرارات منطقية لمواجهة وضعيات معقدة.¹

هذه المرافقة المقاولاتية عملت من جهة أخرى على ردم الفجوة المادية لدى الطالب، لا سيما في الأوساط ذات الدخل المحدود؛ أي إنه يُعاد تشكيل الهوية المهنية لتركز على "الذكاء التدبيري" كبديل استراتيجي عن "رأس المال الموروث". ويتجلى هذا بوضوح في خطاب المبحوثة (22 سنة، أنثى) حين صرحت: **"وليت نعرف كيفاش نحسبها بالدورو وكيفاش نسير مشروعي بأقل تكلفة ممكنة"**. يكشف هذا الخطاب عن نجاح الفضاء الجامعي في صقل "الملكة الحسابية" لدى المبحوثة وتحويلها إلى أداة للمقاومة الاقتصادية؛ فالتحديد الدقيق لكلمة "بالدورو" يعكس وعياً سوسيولوجياً واقعياً بآليات السوق المحلي. وبهذا انتقل الطالب عبر المسار التكويني إلى "نموذج الفاعل العقلاني"، حيث أصبحت المعرفة بالنسبة للمبحوثة هي الأداة الوحيدة لضمان نجاح مشروعها وتجاوز فقرها، وهذا ما تؤكد به إضافة: **"خاطر أنا ما عنديش الشكارة اللي تسندني"**. بفهي تدرك أن غياب الدعم المالي يجعل من "الذكاء في التسيير" ضرورة حتمية وليس مجرد خيار، فالخبرات والمهارات هنا هي التي تحميها من الفشل الاقتصادي. ويمكن تفسير هذا التحول سوسيولوجياً بأن الجامعة تمنح الطالب ما يسميه جاري بيكر بـ "رأس المال البشري"، وهو مجموع القدرات والمؤهلات التي ترفع من إنتاجية الفرد وتعوض نقص موارده الأولية. فالمبحوثة هنا تعتمد على "المعرفة التقنية" كأداة للارتقاء الاجتماعي ومواجهة إكراهات البيئة الضعيفة²، وهو ما يتماشى مع أطروحة ريمون بودون حول "الفاعل الاستراتيجي" الذي يعظم أرباحه بأقل التكاليف الممكنة بناءً على ما يتوفر لديه من معلومات.³ انطلاقاً من هذا التصور الذي وضعه ريمون بودون، يتبين أن الفرد لا يكتفي بحساب الربح المادي فحسب، بل يمتد منطق العقلاني ليشمل استثمار "الموارد الذاتية" كبديل استراتيجي عن الحرمان الاجتماعي. فالتحول من "الهيبيتوس" المقيد إلى "الفاعل الاستراتيجي" يقتضي امتلاك أدوات جديدة للمناورة، وهنا يبرز فن التواصل كـ "رأسمال تفاعلي" يسمح للطالب بإعادة إنتاج هويته بعيداً عن ضغوط الحاجة؛ وهذا ما لمسناه في قول أحد المبحوثين (23 سنة، أنثى): **"وليت نعرف نهدر قدام الناس بلا خوف، هندي الحاجة خلتنى نثق بلي راني قاد على شقاي"**. إن هذا التحول يشير إلى اكتساب المبحوثة لـ "الكفاية التفاعلية" التي مكنتها من تجاوز "عقدة النقص" المادية؛ فالقدرة على الحديث دون خوف هي في جوهرها

¹ ريمون بودون، "منطق الفعل الاجتماعي"، ترجمة: محمود عودة وإبراهيم عثمان، دار الشروق، سنة 1986، ص 45-62. (بتصرف في المفاهيم).

² جاري بيكر، "رأس المال البشري: تحليل نظري وتحريبي"، ترجمة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، سنة 1994، ص 88.

³ محمد الجوهري وآخرون، "النظرية السوسيولوجية المعاصرة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، سنة 2011، ص 240.

"سيادة ذاتية" تسمح للفرد بإعادة تقديم نفسه للمجتمع بناءً على مهاراته لا على خلفيته الاقتصادية. وتؤكد الدراسات السوسولوجية والنفسية أن امتلاك المهارات الشخصية (مثل التواصل والإقناع) يعمل كـ "درع نفسي" يعزز الثقة بالذات لدى الأفراد المنحدرين من بيئات محدودة الدخل، حيث يصبح "التمكن من اللغة والخطاب" بديلاً رمزياً عن "التمكن المالي".

ويتجلى هذا التحرر بشكل قاطع حين صرحت مبحوثة أخرى (22 سنة، أنثى): **"قبل كنت نحشم بحكم حنا معندناش نحشم ببزاف صوالح كيما لبسة، بصح تعلمت الـ Soft Skills وليت نعرف نهدر ونقنع الغاشي"**. ويُقصد بالـ Soft Skills أو المهارات الناعمة بأنها: مجموعة من الكفاءات الشخصية والسمات النفسية والاجتماعية التي تُمكن الفرد من التفاعل بفاعلية مع الآخرين، وتشمل التواصل، والتفاوض، والثقة بالذات، والقيادة؛ وهي مهارات غير تقنية لكنها أساسية في تحويل المعرفة العلمية إلى نجاح عملي ملموس في الحقل الاقتصادي.¹ يكشف هذا الخطاب عن نجاح البيئة الجامعية في استبدال "المكانة الموروثة" بـ "المكانة المكتسبة"؛ حيث لم تعد الطالبة تقيم نفسها من خلال هندامها أو فقرها، بل من خلال قدرتها على "الإقناع". وهو ما يثبت أيضاً أن الجامعة بتكويناتها تساهم في خلق "نخبوية مهارية" تتجاوز الفوارق المادية. ولا يتوقف دور الجامعة عند حدود بناء القناعات الذاتية، بل يمتد لتمكين الطالب من "تفكيك الشفرات الإدارية" والتعامل مع المحيط الرسمي بندية وكفاءة؛ فالمسألة هنا تتعلق بنقل المهارة من حيز "النظرية" إلى حيز "الممارسة الإجرائية" التي تتيح للطالب اختراق البنى المؤسسية. وهذا ما يبرز بوضوح في خطاب المبحوث (23 سنة، ذكر) الذي صرح: **"تعلمت كيفاش نيقوسي (مهارات التفاوض) مع المسؤولين مثلاً بذكاء"**. فالتفاوض "بذكاء" يعني استيعاباً عميقاً لقواعد اللعبة داخل المحيط الرسمي، والقدرة على إدارة العلاقات مع "الآخر" البيروقراطي. وهنا تبرز دار المقاولاتية كفاعل أساسي في تحويل الطالب من ذلك الفرد المستسلم للإجراءات المعقدة، إلى ذلك المفاوض الاستراتيجي الذي يمتلك تقنيات الإقناع كقوة ضاغطة. وتؤكد الأطروحات السوسولوجية أن هذا النوع من الذكاء التنظيمي هو الذي يحول الفرد إلى قوة فاعلة قادرة على انتزاع الموارد والانتزاع الرمزي للاعتراف؛ حيث يحل "الاقتدار في الحوار" محل النفوذ التقليدي

¹ وفاء بلخير، "المهارات الناعمة كآلية لتعزيز الكفاءة المهنية لدى الطلبة الجامعيين"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، مجلد 09، عدد 02، سنة 2021، ص 142.

أو الوساطة (المحسوبية).¹ وأضاف موضحاً أبعاداً أخرى للتسيير، هذا ما لمسناه في إجابته: **"وليت نحس بلي راهي عندي صفة القيادة الرشيدة وأنني راني نعرف كيفاش نظم وقتي"**.

تعتبر "القيادة الرشيدة" و"تنظيم الوقت" جوهر العمل المقاولاتي العقلاني؛ فالمبحوث هنا يطبق مبدأ "إدارة الذات" الذي ركز عليه بيتر دراكر (Peter Drucker)، حيث يصبح الفرد هو المتحكم في وقته ومساره بدلاً من الاستسلام لضغط الظروف الخارجية العشوائية.² هذا التوجه يعكس ما يسمى بـ "الكفاءة الذاتية" عند باندورا (Bandura)، وهي إيمان الشخص بقدرته على إدارة الصعاب بنفسه. وبدلاً من انتظار مساعدة الآخرين، يبرز هنا فكر استقلالي يميل إلى ابتكار الحلول، مما يجعل من هذه المهارات القيادية أداة عملية تضمن للفرد السيطرة الكاملة على نجاح مشروعه بعيداً عن الاتكالية.³ كما تُعد الملتقيات والأيام الدراسية الفضاء الأكاديمي والتفاعلي الأبرز الذي يجمع بين مختلف الفاعلين في المنظومة المقاولاتية؛ فهي تمثل منصة للالتقاء بين الأساتذة الباحثين، والمكونين المتخصصين، وأصحاب المشاريع الناجحة، بهدف تبادل الخبرات ونشر الثقافة المقاولاتية في الوسط الطلابي. وتكمن أهمية هذه التظاهرات في كونها أداة لكسر الحواجز بين النظرية والتطبيق، ومحاولة لتقريب الطالب من تجارب واقعية وتوجيهات مباشرة من أهل الاختصاص. إلا أنه وبالرغم من هذه الأهمية التنظيمية، يبرز قصور في تحويل هذه اللقاءات إلى "شبكات علائقية" مستدامة، إذ لا تتجاوز حدود قاعة المحاضرات؛ حيث نجحت هذه الفعاليات في تقديم التوجيهات لكنها أخفقت في توفير آليات "التشبيك الميداني" الفعال، وهو ما انتقدته المبحوثة (23 سنة، أنثى) بقولها: **"تعرفت على أصحاب لوزينات هنا في تموشنت.. بصح قالولي نعاونوك غير بلي les conseils ههه"**.

يكشف هذا النقد عن محدودية دور هذه اللقاءات في بناء "رأس مال اجتماعي" منتج؛ فالنصائح (Conseils) وحدها لا تكفي الطالب المقل، وإنما يحتاج إلى روابط نفعية متينة تساعد إذا ما واجه عائقاً بيروقراطياً مستقبلاً. وهذا ما صرح به مبحوث آخر (24 سنة، ذكر) بقوله: **"رجال الأعمال اللي شفتهم في الملتقيات، حسيتهم بعاد علينا، يعني تدي نيميرو بصح ماشي ساهل باه يدعك"**.

سوسيولوجياً، يتبين أن هذه الفعاليات تكتفي بتطوير "مهارات الفرد" وتتركه في حالة عزلة أمام المحيط الخارجي؛ فالفجوة القائمة بين الطالب ورجال الأعمال تشير إلى أن الجامعة تمنح الطالب "أرقام التواصل"

¹ عمار بوحوش، "الاتجاهات الحديثة في الإدارة العامة"، دار الغرب للنشر والتوزيع، سنة 2005، ص 156.

² عبد الحفيظ بن منصور، "المحددات السوسيو-ثقافية للمقاولاتية لدى الشباب الجامعي"، مجلة آفاق علمية، مجلد 12، عدد 02، سنة 2020، ص 48.

³ عثمان بوزيان، "دور الجامعة في تنمية الكفاءة الذاتية المقاولاتية لدى الطلبة"، مجلة دراسات اقتصادية، عدد 15، سنة 2019، ص 115.

لكنها لا تمنحه الدعم الفعلي، ولا تمنحه فرص التأثير التي قد يحتاجها مستقبلاً، مما يضع الطالب أمام حتمية الاعتماد على مجهوده الشخصي الصرف لمواجهة السوق. وهو ما ينسجم مع الطرح السوسيولوجي الذي يرى أن الفعل المقاولاتي، في البيئات التي تقتصر للتشبيك المؤسساتي الفعال، يتحول إلى "مخاطرة فردية" بحتة تقع مسؤوليتها الكاملة على عاتق الطالب.¹

6. الابتكار:

تتمحور أهمية دعم الجامعة الجزائرية للمقاولاتية والابتكار حول كونها الجسر الأساسي لتكثيف مخرجات التعليم العالي مع المتطلبات المتغيرة لسوق العمل؛ حيث تعمل كمدخل استراتيجي لتقليص الفجوة بين التكوين الأكاديمي والاحتياجات الفعلية للمجتمع عبر بناء رأس مال بشري مبدع ومنتج. وبناءً على نموذج "الحلزون الثلاثي" (Triple Helix) لـ إيتزكويتز (Etzkowitz)، يتجاوز دور الجامعة حدود التدريس والبحث العلمي ليشمل مهمة جوهرية ثالثة تتمثل في نقل المعرفة التطبيقية إلى الصناعة والمجتمع بالشراكة مع الهيئات الحكومية، مما يحولها إلى "جامعة مقاولاتية" فاعلة. ومن خلال تفعيل مراكز رعاية الابتكار وحاضنات الأعمال، تصبح الجامعة المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ومولداً حقيقياً للحلول العملية التي تساهم في التطور المعرفي والارتقاء بجودة الحياة في المجتمع.

وتعتبر النوادي العلمية المنصة التطبيقية المحورية في هذا المجال، والتي تدعم الابتكار من خلال توفير الموارد والأدوات اللازمة لتحويل الأفكار إلى مشاريع ملموسة؛ فهي تتيح للأعضاء فرصة ممارسة التفكير التصميمي والبحث العلمي خارج إطار المناهج الجامدة، مما ينمي لديهم القدرة على إيجاد حلول عملية للمشكلات الواقعية، ويوفر بيئة تعاونية تشجع على تبادل الخبرات التقنية الذي يؤدي في النهاية إلى رفع معدلات الاختراع وتطوير كفاءة العمليات الابتكارية. كما يخلق العمل داخل هذه النوادي نوعاً من التفاعل الاجتماعي الذي يكسر الحواجز النفسية تجاه ريادة الأعمال، وهو ما أكدته المبحوثة (23 سنة، أنثى) بقولها: **"كنت toujours نشوف حاجة déférence في النوادي"**. يشير هذا الخطاب إلى أن هذه النوادي تساهم في بناء "رأس مال ثقافي" غير رسمي لدى الطالب، مما ينمي لديه مرونة ذهنية تجاه الابتكار. وتضيف المبحوثة قائلة: **"أنا ديجا عضوة فيهم و ننصح الناس باه تنظم لينا"**. إن انتقال الطالبة من مجرد عضو مستهلك إلى فاعل مُقنع يحث الآخرين على الانخراط، يؤكد أن الاحتكاك بهذه الفضاءات يساهم في

¹ محمد بلخير، "الفردانية المنهجية في دراسة الفعل المقاولاتي لدى الشباب: دراسة استكشافية لاستراتيجيات النجاح الفردي"، مجلة الحكمة للدراسات السوسيولوجية، مجلد 09، عدد 02، سنة 2021، ص 142.

تفتت العوائق النفسية والمخاوف المرتبطة بالمبادرة، ليدرك الطالب أن الريادة ليست غاية مستحيلة بل ممارسة يومية ممكنة. فمن خلال العمل داخل النوادي العلمية -التي تمثل شبكة علاقات أولية ودعماً متبادلاً- يكتسب الطالب رأسماً اجتماعياً ضرورياً للنجاح مستقبلاً في السوق.

وعند تحليل المقابلة مع هذه المبحوثة، يُلاحظ استخدامها المكثف للمصطلحات باللغة الفرنسية (*toujours*, *déférence [différente]*، ديجا)، وهو مؤشر سوسيولوجي يعكس طبيعة هذه النوادي باعتبارها منطقة وسطى "برزخاً" يربط الحياة الجامعية الأكاديمية بالواقع المهني والاقتصادي المتأثر ببيئة الأعمال. وهذا ما يجعل من دعوتها للآخرين للانضمام مؤشراً حقيقياً على تغير منظورها وتمثلاتها الشخصية تجاه المستقبل الوظيفي. ويتفق هذا التحليل نسقياً مع أطروحات "إتيان فينجر" (*Etienne Wenger*) حول "مجتمعات الممارسة" (**Communities of Practice**)؛ حيث تتحول النوادي العلمية إلى مجتمعات ممارسة حية، يستطيع الطالب من خلالها المشاركة في أنشطة إنتاج المعرفة، وتطوير هويته المهنية والشخصية عبر التفاعل والممارسات المشتركة مع أقرانه.¹

تعتبر المحاكاة أيضاً محركاً أساسياً في تشكيل السلوك المقاولاتي وتغذية روح الابتكار؛ فهي تكسر حاجز الخوف من الفشل وتضع الطالب في مواجهة مباشرة مع تجارب ناجحة قابلة للتكرار والتطوير. وهذا ما جسده المبحوثة (22 سنة، أنثى) بقولها: "شفت بنات كيفي، بداو من والو وراهم يديروا في صوالح كبار، حفزني هاذ الشي". يبرز هذا التصريح كيف يتحول النادي العلمي إلى بيئة حاضنة لتوليد "رأس المال الاجتماعي"، حيث لا تقتصر المحاكاة هنا على مجرد تقليد النتائج المادية، بل تمتد لتشمل استبطان الجراءة الابتكارية، مما يجعل من نجاح الأقران منصة انطلاق فردية نحو الإبداع والمبادرة الذاتية. وتؤكد هذه النتيجة الميدانية ما ذهبت إليه نظرية التعلم الاجتماعي لألبرت باندورا (**Albert Bandura**)، من أن البيئة الاجتماعية تعد المتغير الأساسي في معادلة السلوك الإنساني من خلال آلية "النمذجة" أو التعلم بالملاحظة؛ فهي تشكل نسقاً متكاملًا يعمل على تحفيز الأفراد وإثارة دافعيتهم من جهة، وتلبية إشباعاتهم وحاجاتهم النفسية والمعرفية نحو التميز والاستقلالية من جهة أخرى.²

¹ سوداني لينة، بورعدة حسين، "دور جماعات الممارسة في توليد المعرفة: دراسة ميدانية على مستوى مؤسسة فرتيال عناية"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، مجلد 11، عدد 01، سنة 2022، ص 217.

² مطروني فيصل، بوعمامة نوال، "نظرية التعلم الاجتماعي عند جوليان. ب. روتر وألبرت باندورا"، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، مجلد 12، عدد 03، سنة 2024، ص 03.

وهذا الابتكار لا يتجلى كواقع ملموس إلا من خلال آليات إجرائية وأدوات رقمية تمنح الطالب القدرة على تطوير قدراته الذاتية، وتوجيه مهاراته الكامنة لتناسب متطلبات السوق المتقلبة؛ فمن خلال الملتقيات التحسيسية وحاضنات الأعمال، يتم تزويد الطلبة بأدوات رقمية تتيح لهم تجاوز المعوقات البيروقراطية والمادية التقليدية. ويتضح هذا الانتقال من الفكرة إلى الآلية في قول إحدى المبحوثات (23 سنة، أنثى): **"وراولنا كيفاش نسوقوا لمشاريعنا بلا ما نخسروا دراهم بزاف في الإشهار"**. يشير هذا التصريح إلى أن الدور الأساسي للجامعة اليوم يكمن في توفير بيئة اجتماعية محفزة تُشبع حاجات الطلبة المعرفية، وتوجههم نحو محاكاة النماذج التدبيرية الأكثر فاعلية وأقل تكلفة؛ فالطالب المقاول لم يعد يكتفي بالجانب النظري، بل يسعى إلى إكساب مشروعه خاصية التكيف مع الاقتصاد الحديث عبر رقمنة مهاراته، وهو ما صرحت به مبحوثة أخرى (23 سنة، أنثى) بقولها: **"تعرفت على آليات التحول الرقمي ومنصات التسوق الرقمي وأنا استعملتها شخصياً"**. تبرز التكنولوجيا هنا كـ "تمكين بنوي" وكقيمة مضافة يعيد من خلالها الطالب صياغة فعله المقاولاتي؛ فاستيعاب الطلبة للوسائط الرقمية لم يعد مجرد استهلاك تقني عابر، بل ارتقى ليصبح توظيفاً استراتيجياً يضيف على مشاريعهم سمة المرونة والقدرة التنافسية الضرورية لنقل الأفكار من حيز التصور الذهني إلى حيز التحقق المادي.

وفي ذات السياق، يبرز اكتساب مهارات تقنية متخصصة كآلية لتجاوز المعوقات المادية التقليدية، حيث اعتبر مبحوث آخر (ذكر) أن إتقان برمجيات التصميم والتواصل الافتراضي يمثل استثماراً مستقبلياً يتجاوز اللحظة الراهنة، بقوله: **"كي تعلمت Canva صاي، غادي يساعدني بزاف مستقبلاً"**. إن هذا الاستثمار الذاتي في الرقمنة يفتح آفاقاً واسعة لفهم العلاقة الجدلية بين التكنولوجيا وريادة الأعمال الابتكارية؛ حيث لم تعد التكنولوجيا مجرد وسيلة إسناد تقليدية، بل أصبحت بيئة مولدة للابتكار تتيح للفاعل المقاولاتي إعادة تصميم وتسويق منتجاته وفق رؤيته الذاتية وتماشياً مع الديناميكيات الاقتصادية المتغيرة.

يؤكد هذا النسق التحليلي العلاقة الوثيقة بين البيئة الجامعية الحاضنة، ونجاح الملتقيات والنادي العلمية في بناء رأسمال اجتماعي وثقافي يساهم في كسر حواجز المبادرة لدى الطالب، وتأهيله لتوظيف التكنولوجيا كأداة استراتيجية لتعزيز الابتكار والإبداع. وختاماً، فإن خلق التكنولوجيات الجديدة ليس بالضرورة من مهام المقاول المبتكر، بل إن استغلال الفرص التقنية المتاحة وإعادة توظيفها هو ما يميز الرياديين؛ فالمقاول المبتكر هو ذلك الرائد الذي يستبق غيره في الاستعمال الاستراتيجي للتقنية، مع تحمله الوعي للمخاطر المصاحبة للمشروع.

7. روح المسؤولية:

نجاح المشروع المقاولاتي لا يتوقف عند حدود امتلاك فكرة مبتكرة أو رأس مال ضخم، بل يكمن جوهره في "الروح المقاولاتية" التي تترجمها سمات المقاول الشخصية، وقدرته الفائقة على تحمل المسؤولية وصناعة القرار وسط مناخ يلفه عدم اليقين والمخاطر. فالمقاول الناجح يتميز بتبني "مركز التحكم الداخلي"، مما يعني أنه يرى نفسه المسؤول الأول والأخير عن مآلات مشروعه، ولا يلقي باللوم على التقلبات الاقتصادية أو الظروف الخارجية، بل يحول هذه المسؤولية إلى رصيد انتمائي يبني به جسور الثقة مع المستثمرين والعملاء والشركاء، مدمجاً أبعاد المسؤولية الاجتماعية والبيئية كجزء لا يتجزأ من ديمومة واستدامة مؤسسته.

وفي بيئة الأعمال المعاصرة التي تتسم بالديناميكية والغموض التام - حيث تغيب البيانات القاطعة وتحول المخاطر المحسوبة إلى معادلات صفرية - تظهر عبقرية المقاول الإدارية في قدرته على اتخاذ قرارات استراتيجية شجاعة تعتمد على "الحدس المهني الذكي" والمرونة الإدراكية العالية؛ فهو لا يتمسك بالفكرة الأولية تعصباً، بل يمتلك الشجاعة السياسية والتنفيذية لتعديل مسار السفينة فوراً بناءً على تغذية السوق الراجعة، مستنداً إلى مبدأ الخسارة المقبولة والإيمان بأن غياب المخاطرة يعني غياب النتيجة، وهذا ما عبرت عنه الباحثة (23 سنة، أنثى) ببراغماتية: *"Bien sur tant que كون ما نريشكيش ما يكونش كايين ربح وتحقيق أهداف"*. يوضح هذا الخطاب أن الاستعداد للمخاطرة هو قناعة ذاتية تتشكل لدى الفاعل المقاولاتي قبل الانخراط الفعلي في المشروع، حيث تعتبر المخاطرة لديها شرطاً أساسياً لتحقيق الأرباح والأهداف. وأضافت قائلة: *"Prof toujours فيه يقولنا هذا هو الوقت اللي تغططوا فيه"*. يعني هذا أن الجامعة لا تساهم في خلق هذه السمة الشخصية من عدم، بل تسعى إلى تطويرها وتوجيهها؛ فمن خلال تشجيع الأساتذة للطلبة على "الخطأ" كجزء من عملية التعلم، ساهمت الجامعة في كسر حاجز الخوف وتحويل المخاطرة من مجرد "تهور عشوائي" إلى فعل عقلاني مدروس. وبذلك، فإن الوعي بالمخاطرة يبدأ كاستعداد شخصي عند الفاعل، ثم تقوم الجامعة بصقله وتحويله إلى منهج عمل داخل مختبراتها التجريبية، مما يجعل الطالب أكثر ثقة في اتخاذ قراراته المستقبلية. وهو ما أكدته بحوث آخر (24 سنة، ذكر) في قوله: *"Obligé triski أول خطوة للنجاح هي المخاطرة والمؤطر يساعدك واه بصح يليق لنا ثاني تكون واثق من روحك"*. يُظهر هذا التصريح أن المخاطرة ضرورة حتمية للنجاح وليست مجرد عقبة عارضة؛ حيث يمنح المبحوث هنا الأولوية لـ "الاستعداد الذاتي" والثقة بالنفس، معتبراً أن القرار المقاولاتي ينبع من إرادة الفرد أولاً، أما دور الجامعة والأستاذ المؤطر فيؤخترل في الدعم والمرافقة والتحفيز. وهذا يعني أن

المحرك الحقيقي للفعل المقاوالاتي يكمن في المؤهلات الشخصية للطالب وقدرته الخاصة على مواجهة المجهول، وهو ما تؤكد الدراسات السوسولوجية والسيكولوجية من أن السمة الجوهرية التي تميز المقاتل هي قدرته العالية على قبول وضعيات "عدم اليقين" (Uncertainty)، والعمل بكفاءة داخل بيئات استثمارية غامضة وغير مستقرة تفنقر إلى أي ضمانات مسبقة للنجاح.¹ غير أن هذا الانخراط في المجهول لا ينبغي فهمه بوصفه مغامرة عفوية، بل هو في جوهره نتاج لسلسلة من القرارات الواعية التي تقع تحت عاتق المسؤولية الشخصية؛ حيث يجد الطالب نفسه ملزماً بتحويل الاحتمالات النظرية إلى أفعال واقعية يتحمل تبعاتها. وهذا ما يتبدى بوضوح في تحول طبيعة المسؤولية لديه من مسؤولية أكاديمية محدودة إلى مسؤولية آلية تفرضها عليه وضعيته الجديدة كمقاتل وهو ما صرح به أحد الباحثين: "كي تولي صاحب مشروع غادي تولي تتحمل المسؤولية automatique، كي تغامر صاي راك فيها" أي أن هذه القرارات الجريئة تجاه 'المجهول' ليست مجرد اندفاع عشوائي، بل هي استراتيجية واعية يملئها الواقع السوسيو-اقتصادي للطالب؛ حيث يتبنى الفرد هنا ما يمكن تسميته بـ 'العقلانية الاضطرارية' أو 'العدمية الإيجابية'. ففي ظل انعدام الضمانات التقليدية في سوق العمل، يصبح 'عدم اليقين' المقاوالاتي هو السبيل الوحيد المتاح للحراك الاجتماعي هنا حين تلنقي الإرادة الشخصية مع الفرصة المؤسساتية التي تجسدها الجامعة، لإنتاج فاعل جديد يرى في المسؤولية الشخصية والمخاطرة السبيل الوحيد لتحقيق الذات عقلنة أدائه القيادي في ظل واقع اقتصادي متقلب؛ حيث لم يعد الطالب يرى في "الآخر" (أعضاء المشروع) مجرد شركاء أكاديميين، بل يراهم موارد بشرية تتطلب مهارات تسييرية لإدارتها. يتجلى هذا النضج في قول الباحثة (22 سنة أنثى): "تعلمت نسير الفريق بالتحفيز، وتعلمت نتحمل مسؤولية القرارات الصعبة" فالمسؤولية هنا تتجاوز كونها مجرد نزعة ذاتية، لتتحول إلى كفاءة تقنية وإجرائية تتيح للطالب القدرة على إدارة الأزمات والتحكم في مسار المشروع الجماعي. حيث أشارت مبحوثة أخرى إلى نفس الفكرة و قالت "تعلمت وعرفت كيفية التعامل مع الفريق بشكل سليم، دورك les binômes تاوعي أنا راني نقسم عليهم في الخدمة et tout" هذا ما يشير إلى تبلور ملامح السلطة التسييرية الناشئة لدى الطالب المقاتل. فعملية "تقسيم العمل" التي تمارسها المبحوثة داخل الثنائي (Binôme) تتجاوز كونها تنظيمياً أكاديمياً لتصبح إسقاطاً عملياً لنموذج الإدارة المقاوالاتية؛ حيث تظهر المبحوثة هنا كـ "فاعل مركزي" يمتلك زمام المبادرة في توزيع المهام والتحكم في الموارد البشرية المتاحة. إن استخدام عبارة "أنا راني نقسم" يعكس ثقة عالية في السيادة القرارية واكتساب مهارة "التفويض

¹ بن سميحة عتيقة، "واقع وآفاق المقاوالاتية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية والتسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، سنة 2022، ص 18.

العقلاني"، وهي مهارة جوهرية في بناء المؤسسات الناشئة. ويتقاطع هذا الطرح مع برادغم 'سوسيولوجيا الفاعل' عند آلان تورين Alain Tourain الذي يؤكد أن الفرد في المجتمعات الحديثة لم يعد مجرد كائن خاضع للنظم البنيوية، بل أصبح 'فاعلاً' قادراً على إنتاج ممارساته الاجتماعية من خلال فعل الاستقلال والسيطرة على مساره المهني.¹ هذا يثبت أن الجامعة نجحت في نقل المسؤولية من إطارها النظري إلى ممارسة ميدانية تضمن للطلاب القدرة على هيكلة العمل الجماعي وإدارة التفاعلات المهنية بشكل سليم وفعال.

8. المحيط الاجتماعي:

يعد دعم المحيط الاجتماعي للمقاوлатية ركيزة أساسية في نشر وتعزيز الثقافة المقاوлатية، حيث يساهم بشكل مباشر في دفع الأفراد، لا سيما الشباب والطلبة، نحو تبني الفكر المقاوлатي وتجسيد مشاريعهم على أرض الواقع. يتجاوز هذا الدعم الأبعاد المؤسساتية ليتجذر في العمق الاجتماعي والثقافي، حيث تشكل الأسرة النواة الأولى للدعم وقاعدة الإسناد المحورية التي ترافق الفرد في مساره المقاولاتي؛ فهي لا تكتفي بكونها حاضنة نفسية، بل تمثل شبكة أمان تعزز قدرته على المبادرة وتدفع به نحو الاستقلالية. ويتقاطع هذا الدور الأسري بشكل وثيق مع المستوى المعيشي والوضع الاقتصادي للعائلة، والذي يلعب دوراً مزدوجاً في توجيه السلوك المقاولاتي؛ فالمستوى المعيشي المستقر يمنح الشاب شبكة أمان معنوية واجتماعية تحميه من التردد، وتخفف عنه وطأة الخوف من مخاطر الفشل وخسارة المكانة الاجتماعية. وفي المقابل، قد يتحول تدني المستوى المعيشي والحاجة الاقتصادية إلى دافع اجتماعي قوي وعامل تحفيز ذاتي يدفع بالشباب نحو المقاوлатية كآلية حتمية للارتقاء الاجتماعي، وتحسين ظروفهم المعيشية، وتحقيق التمكين الذاتي؛ وهذا ما صرح به مبحوث (23 سنة، ذكر) في قوله: "بغيت نكون باطرون، على لاخطرش توجور عندي كان *des rêves* ودارنا موفرهمليش الله غالب راكي تعرفي..."، وهو ما يعبر عن تقاطع حاد بين العجز المادي للأسرة وطموح الفرد غير المحدود، حيث يتحول الحرمان الاقتصادي العائلي إلى طاقة نفسية دافعة لتغيير الواقع المعيش وتجاوز عقباته. وتوضح العبارة العفوية (توجور عندي كان *des rêves*) وجود فجوة حتمية بين سقف التوقعات الذاتية للشباب والقدرة الاستيعابية للمحيط الأسري المحدود مادياً، والتي تم التعبير عنها بـ(الله غالب) كإقرار بالواقع الاجتماعي المفروض. من الناحية السوسيولوجية، فإن الرغبة في أن

¹ عبد الغني عماد، "سوسيولوجيا الفاعل عند آلان تورين: من نقد الحداثة إلى البحث عن الذات"، مجلة إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)، عدد 17، سنة 2012، ص 49.

يصبح الشاب "باطرون" (مديراً لنفسه) لا تعني فقط السعي وراء الثروة، بل هي إعلان عن الرغبة في امتلاك سلطة القرار والتحرر من القيود الهيكلية التي فرضتها عليه طبقته الاجتماعية؛ وهنا، يتوقف الفقر عن كونه عامل إحباط أو استسلام، ليتشكل سيكولوجياً كـ"ميكانيزم دفاعي" ومحفز إيجابي يدفع بالشباب نحو المخاطرة وريادة الأعمال، فالابتكار في هذه الحالة يولد من رحم الحاجة لإشباع الرغبات المؤجلة وبناء مكانة اجتماعية جديدة تعوض النقص المتوارث. ويتطابق هذا المنحى التحرري بشكل واضح مع شهادة مبحوثة ثانية (22 سنة، أنثى) حين قالت: **"بغيت نرفد عائلتي ختي *parce que* حنا معندناش هندي هي.. وراكي عارفا الخدمة بالعرف، وإذا خدمتي برا وما يعطوكش حتا باه يكفيك شهر.. أيا بغيت نكون مستقلة ويكون عندي مدخول متين"**، أي يمكن أن يتحول تدني المستوى المعيشي وغياب تكافؤ الفرص إلى دافع أساسي لولوج عالم المقاولاتية؛ حيث يتشكل وعي يمزج بين الرغبة في الاستقلال الفردي وبين المسؤولية التضامنية تجاه العائلة (نرفد عائلتي). ويتعزز هذا التوجه نتيجة لتشكل "قناعة سلبية" تجاه سوق العمل الكلاسيكي، الذي تصفه المبحوثة بأنه بات محكوماً بالمحسوبية (العرف) والمصلحة الشخصية على حساب معايير الكفاءة؛ هذا الواقع الإقصائي -المتزامن مع تدني الأجور- جعل من الوظيفة التقليدية خياراً غير مجد مادياً ونفسياً، ومن هنا، يتحول العمل الحر من مجرد طموح مهني إلى "آلية دفاعية" حتمية تضمن للفرد تحقيق استقلاليتته والحصول على مدخول مستدام بعيداً عن كواليس الولاءات الشخصية، وبذلك، يُعاد تدوير الفقر والحاجة في هذا السياق ليتحوّل إلى طاقة إنتاجية وقوة دفع تمكّن الشباب من تجاوز العقبات وتحقيق الأمان الاقتصادي لأنفسهم ولعائلاتهم في آن واحد. وعلى نقيض المبحوثين الذين تدفعهم الحاجة المادية كعامل اضطراري، يوجد هناك طلبة في هذا المجال يمتلكون الإمكانيات المادية المسبقة، لكنهم يتخذون من المقاولاتية مساراً لتعظيم رأس المال العائلي وتطوير الذات، وقد صرح بذلك مبحوث آخر (24 سنة، ذكر) بقوله: **"أنا راني باغي نظور من روجي ونكبر رزق العاليلة"**، وبهذا تبرز المقاولاتية كـ"خيار استراتيجي" يهدف من خلاله المبحوث إلى استثمار المعرفة الجامعية لتحقيق الرقي الاجتماعي وضمان البقاء في السلم الاجتماعي الصاعد؛ فالمشروع بالنسبة له ليس مجرد زيادة "للرزق"، بل هو آلية لتعزيز مكانة الأسرة وتأمين استمراريته في مواقع طباقية متقدمة، مما يحول "رأس المال المادي" إلى مكانة رمزية تضمن له صعوداً مستداماً ومبنياً على الكفاءة. وتُفسر مسارات هؤلاء المبحوثين جميعاً بوصفها "أفعالاً عقلانية" تهدف لتحقيق الحراك الاجتماعي الصاعد؛ فالمقاولاتية هنا هي خيار استراتيجي، سواء للتحرر من الفقر أو لتعزيز الرقي الاجتماعي وضمان البقاء في السلم الطبقي، ويتمشى هذا مع طرح السوسيولوجي ريمون بودون بأن الفرد يختار المسار الذي يمنحه أعلى فرصة للحراك بناءً على الموارد المتاحة، حيث

يؤكد أن الحراك الاجتماعي هو المحصلة النهائية لقرارات فردية عقلانية تسعى لتجاوز الإكراهات الهيكلية وتفكيكها ميدانياً.¹ إلا أن هذه القرارات العقلانية تظل دائماً محكومة بمدى القبول أو الممانعة التي يبديها النسق الأسري؛ فبقدر ما تُمثل الأسرة دافعاً (عبر الحاجة المادية)، قد تتحول في الوقت ذاته إلى عائق ثقافي أو سند معنوي يحدد مصير هذه الاستقلالية المنشودة. ومن هنا، يبرز الدعم الأسري كمتغير محوري يتراوح بين التأييد المطلق والتحفيز الحذر بناءً على تمثيلات الوالدين لمفهوم الأمان؛ ففي الوقت الذي يسعى فيه الشاب للتحرر من "القيود الهيكلية"، نجد أن بعض الآباء لا يزالون حبيسي نموذج "الرجل البيروقراطي" الذي يرى في الوظيفة العمومية الملاذ الآمن الوحيد، وهو ما صرح به مبحوث (24 سنة، ذكر) بقوله: **"الوالدة مسكينة تدعيني، بصح الوالد ديما يقول يا ولدي روح حوس على حاجة تاع الدولة psq الوالد يخدم غير هنا ولهيه"**، إذ يظهر جلياً أن الوضعية السوسيو-مهنية للأولياء تشكل طبيعة الدعم المقدم ونوعيته، فالأب الذي قضى حياته المهنية في أعمال غير مستقرة (يخدم غير هنا ولهيه) يعكس مخاوفه الذاتية عبر توجيه ابنه نحو استقرار القطاع العام، بينما لو كان الأب "إطاراً" أو يمتلك رأسمالاً اقتصادياً لكان أكثر دراية بآليات السوق وأقل توجساً من الفكر المقاولاتي، ولذلك فإن غياب الخبرة بهذا المجال لدى الأسر محدودة الدخل يحولها -بدافع الخوف الاجتماعي والعاطفة الأبوية- من "سند" إلى "كابح ثقافي" يعزز التردد. وفي المقابل، نجد أن الأسرة تبرز كـ"حاضنة استثمارية" متكاملة لدى الطلبة الذين تمتلك عائلاتهم وعياً مقاولاتياً أو فائضاً مادياً، وهو ما جسده قول مبحوث آخر (ذكر) باقتضاب: **"الدعم طوطال قالولي هنا نمولوك"**، حيث يتجاوز الدعم هنا بعده الوجداني ليصبح "تمويلًا فعلياً" ومرافقة اقتصادية مستمرة تمنح الطالب ثقة مضاعفة وتزيل عنه عبء البحث عن مصادر تمويل خارجية معقدة. وفي ذات السياق التمكيني، عبرت مبحوثة أخرى (23 سنة، أنثى) عن الدعم المعنوي المستمر قائلة: **"mama w papa toujours يستسوني وين راكي واصله وقاع ويقولولي غادي توصلني نشاله"**، وهو ما يعكس تحول الأسرة إلى بيئة مرجعية داعمة تمنح مشروع الطالبة شرعية واعترافاً عائلياً؛ حيث تتجاوز المتابعة الوالدية مجرد الاطمئنان العابر لتصبح آلية للتحفيز الميداني والمواكبة اليومية (يستسوني وين راكي واصله) تمد المبحوثة بالحصانة النفسية اللازمة لمواجهة عقبات البيئة الخارجية، إن هذا الاهتمام بتفاصيل الإنجاز يخلق لدى الطالبة شعوراً بأن مسارها المقاولاتي يحظى بتقدير الجماعة المرجعية الأولى (الأسرة)، مما يعزز من مرونتها النفسية وصمودها واستمراريتها في تجسيد فكرتها الاستثمارية ونقلها إلى حيز التحقق الواقعي.

¹ ريمون بودون، "إعادة التفكير في الحراك الاجتماعي: الفرد والاستراتيجية في مواجهة الهياكل"، المجلة العربية لعلوم النخبة، مجلد 04، عدد 12، سنة 2011، ص 85.

ونستنتج من ذلك أن الدعم الأسري هو انعكاس مباشر لحجم رأس المال الثقافي والمادي للأسرة؛ فبينما يجد بعض الطلبة في خلفيتهم العائلية قوة دفع مادية ومعرفية تسهل انطلاقهم، يضطر آخرون لخوض معركة مزدوجة لإثبات نجاعة "الفكر المقاوالاتي" أمام موروث ثقافة "الوظيفة الآمنة" المستقر لدى الأولياء. وإذا كانت الأسرة هي المحرك الأول الذي يمنح الدعم الكلي للمغامرة المقاوالاتية أو يضع الحواجز أمامها، فإن للمحيط الاجتماعي الأوسع دوراً لا يقل محورية في تثبيت هذا المسار أو زعزحته؛ إذ يجد الطالب نفسه في مواجهة مباشرة مع أحكام الأصدقاء وتوقعات الجماعة المرجعية، مما يفرض عليه إما مقاومة ضغوط الإحباط الاجتماعي أو الانغماس في تيار المحاكاة الإيجابية، وهو ما أشارت إليه إحدى المبحوثات (23 سنة، أنثى) في تصريحها بقولها: **"كاين اللي يشوفها مغامرة وكاين اللي يشجع، بصح تعلمت بلي الهدرة السلبية هي لي تخليني نكمل فيها"**. يشير هذا الخطاب إلى أن للمحيط الاجتماعي دوراً فعالاً في توجيه السلوك المقاوالاتي للطلاب عبر آلية التحدي؛ فالامبحوثة تعكس نضجاً متقدماً في الاستقلالية الذاتية والتحرر من التمثلات الاجتماعية السائدة، حيث لم يعد الخطاب المحبط (*الهدرة السلبية*) يشكل عائقاً بنيوياً أمامها، بل تحول سيكولوجياً وفعلت ميكانيزماته كقوة دفع عكسية تحفزها على الاستمرار لإثبات ذاتها وجداره خيارها. ومن خلال صيرورة التعلم الميداني، استطاع الطالب المقاول تجاوز نظرة المحيط الضيقة التي تحصر المقاوالاتية في خانة "المغامرة غير المحسوبة"، ليبني تقييماً عقلانياً يجعل من التشكيك الخارجي دافعاً لصقل كفاءته، مما يؤكد أن المحيط الاجتماعي يساهم فعلياً في تشكيل وتعديل "الهابيتوس المقاوالاتي" (*Habitus*) لدى الطالب، سواء عبر خلق تحديات تعزز من إصراره، أو عبر الدعم المباشر المتمثل في الأصدقاء الذين يشكلون بيئة تعزيزية قائمة على المنافسة الميدانية وتناقل الخبرات المتبادلة. هذا التفاعل يحول البيئة الاجتماعية من مجرد إطار استاتيكي للعلاقات العادية إلى رأسمال اجتماعي نشط يقلل من مخاطر الفشل ويسرع من عملية الاندماج في عالم الأعمال، وهو ما أكدته مبحوث آخر (24 سنة، ذكر) بقوله: **"صحابي خوتي و l'entourage تاعي قاع بنزس، يعني الدعم ديما كاين وكاين هذيك l'émulation"**. يوضح هذا التصريح أن وجود الفرد ضمن شبكة علاقات من الأقران والمحيط القريب (*l'entourage*) الذين يمارسون العمل المقاوالاتي والتجاري فعلياً (*قاع بنزس*)، يساهم بشكل مباشر في تذويب شعوره بالاغتراب عن السوق؛ ليتحول التفاعل اليومي داخل هذه الجماعة المرجعية إلى آلية سوسيولوجية يرسخ من خلالها الطالب هويته المقاوالاتية، مستفيداً من الدعم المتبادل والمنافسة الإيجابية والمحفزة (*l'émulation*) كركائز أساسية تضمن استمرارية مشروعه وتطوره في بيئة مهنية ملموسة. ويتطابق هذا التحليل مع أطروحات السوسيولوجي **بيير بورديو** الذي يرى أن الرأسمال الاجتماعي ليس مجرد شبكة علاقات عابرة، بل هو شبكة

مستدامة وممأسسة من علاقات التعارف والاعتراف المتبادل التي توفر للفرد "مؤهلات" اجتماعية واعترافاً رمزياً يمنحه القوة والقدرة على المنافسة والتموقع بفاعلية داخل حقل استثماري معين.¹

ونخلص مما سبق إلى أن المسار المقاولاتي للطلبة يتبلور كفعل عقلاني محكوم بحجم الرساميل المادية والرمزية الموروثة عن المحيط الاجتماعي والأسرة؛ وهي الرساميل التي تحدد طبيعة الدعم الأسري والاجتماعي وتموقعه بين "حاضنة استثمارية" محفزة وممكنة، أو "عائق ثقافي" متوجس وحذر، مما يفرض على الطالب إعادة تدوير هذه المدخلات وتفعيلها كميكانيزمات دفاعية تصقل هويته المقاولاتية، وتؤهله لمواجهة إكراهات الواقع السوسيو-اقتصادي وتحقيق الحراك الاجتماعي المنشود.

9. الفاعلية:

لم تعد الوظيفة التنموية للمؤسسات الجامعية المعاصرة تنحصر في أدوارها الكلاسيكية القائمة على التدريس ومنح الشهادات الأكاديمية، بل تجاوزت ذلك لتشمل دوراً ريادياً ثانياً يهدف إلى تطوير الابتكار المقاولاتي وتأسيس فكر المبادرة لدى الطلبة إلى جانب تحصيلهم المعرفي. بناءً على ذلك، فإن قياس فاعلية الجامعة اليوم لم يعد يقتصر على رصد المخرجات الكمية لعدد الخريجين، بل يمتد ليشمل تقييم مدى جاهزيتهم وقدرتهم على اقتحام عالم الأعمال قبل التخرج. وهذا القياس يستدعي بالضرورة تحليلاً عميقاً للميكانيزمات الداخلية والعقبات التنظيمية التي قد تعيق تحقيق هذا الهدف؛ مما يتطلب بدوره فحص مدى مرونة المناهج التعليمية، وتقييم دور حواضن الأعمال بالجامعة في ربط الدروس النظرية بالواقع العملي والتجاري.

حيث يظهر أن الأثر الفعلي للتكوين الجامعي يتراوح بين مكانة التأسيس النظري والقصور التطبيقي، وهو ما يفسر عدم اكمل فاعلية المنظومة في صناعة مقال جاهز قبل التخرج. إذ يتضح هذا التباين بدءاً من إجابة المبحوث الأول (24 سنة، ذكر) الذي صرح بقوله: **"الجامعة رتبت لي أفكاراً وعلمتني صوالح بزاف، سما نقدر نقول بلي شاركت بنسبة مليحة"**؛ أي أن الجامعة نجحت في بناء القاعدة المعرفية وتزويد الطلبة بالأساليب والبرامج العلمية والملتقيات وغيرها من النماذج المقاولاتية التي تمنحهم خريطة طريق أولية لكيفية التعامل مع السوق. لكن هذا الأثر الإيجابي يظل مشروطاً دائماً بمدى اقترانه بالممارسة، وهو ما أكدت عليه المبحوثة الثانية (22 سنة، أنثى) بنبرة نقدية حين صرحت بأن: **"لأفك كان عندها دور توجيهي وتعليمي مليح بزاف، ولكن مازال خصها شوي جانب ميداني"**. هذا ما يعني أن الجامعة تعيش حالة من

¹ موسى شودار، "المقاربة النظرية لرأس المال الاجتماعي عند بير يورديو وتطبيقاتها في السوسولوجيا المعاصرة"، مجلة الذاكرة للمصادر والبحوث والتشريع، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، المجلد 09، العدد 02، ديسمبر 2021، ص 113.

الاغتراب بين المحتوى البيداغوجي ومتطلبات الميدان الفعلية؛ إذ تتقاطع الإجابتان في نقطة واحدة وهي محدودية النجاعة التطبيقية للمناهج المعتمدة، حيث لا تزال الممارسة الميدانية غير كافية لتحويل المكتسبات النظرية إلى كفاءة إجرائية متكاملة. ويشير ذلك إلى وجود خلل تناسبي بين كثافة التكوين المعرفي وحجم التدريب الميداني، مما يحصر مهارات المبحوثين في مستوى التأهيل النظري دون بلوغ مرحلة الأداء المقاولاتي الفعلي. ويقودنا هذا القصور الإجرائي مباشرة إلى تحليل "الفاعلية البيئية" وفهم سوسيولوجيا العراقيل والمحيط المثبط الذي يفسر استمرار هذا الاغتراب؛ حيث يتضح وجود تعارض دائم بين "الخطاب الرسمي" المروج لريادة الأعمال و"الواقع السوسيو-تنظيمي" المعيق لها على الأرض. ويتجلى هذا التناقض البنيوي بداية في البيروقراطية كقاتل للفاعلية، والتي عبّرت عنها المبحوثة ذاتها (22 سنة، أنثى) صراحة عند سؤالها عن العراقيل بقولها: **"وأيضاً البيروقراطية بزاف"**. من الناحية التنظيمية، يعكس هذا المؤشر اللفظي القصير والعميق أن النسق الإداري للجامعة، بآلياته التقليدية القائمة على التعقيد والتراتبية الصلبة، يتناقض جذرياً مع جوهر وفلسفة الفكر المقاولاتي الذي يقوم أساساً على السرعة، المرونة، والابتكار. والبيروقراطية هنا لا تمثل مجرد أوراق إدارية زائدة، بل هي عائق بنيوي يخلق حالة من الانفصام داخل المحيط الجامعي؛ إذ يشعر الطالب بأن المنظومة تدفعه نحو المقاولاتية "لفظياً" في المنابر الرسمية، لكنها تكبله "إجرائياً" في الواقع الميداني، مما يجهض المبادرات الناشئة في مهدها.

ويتزامن هذا العائق الإداري مباشرة مع غياب المرافقة المادية الفعلية للمشاريع، وهو ما وضعته مبحوثة أخرى (23 سنة، أنثى) كإشكال ثانٍ بقولها: **"الدعم المالي فقط يتكلمون عنه"**. يُظهر هذا التصريح أزمة ثقة حادة لدى الطلبة تجاه السياسات الجامعية المعتمدة (مثل القرار الوزاري 1275)؛ حيث يؤدي التباين بين الشعارات السياسية الشفهية التي تعد بالتمويل وبين الواقع المادي الخالي من آليات الدعم والاحتضان الفعلي إلى ظهور ما يُعرف بـ"الاغتراب المقاولاتي". في هذه الحالة، يتولد لدى الطالب انطباع بأن التزام الجامعة لا يتجاوز الاستهلاك الإعلامي والمؤسساتي، مما يضعف دافعيتهم للانخراط الجدي ويحصر أفكارهم الاستثمارية في إطار التجريد اللغوي دون مخرجات تجارية حقيقية.

إن هذا الفراغ الإجرائي الذي تتركه المؤسسة لا يظل محايداً، بل يفسح المجال لتغلغل منظومة من المقاومة الثقافية داخل الحرم الجامعي، حيث يتحول غياب الدعم المادي إلى عامل تعزيز لنمو تمثلات اجتماعية سلبية تحاصر الفعل المقاولاتي وتصمه بالفشل، وهو ما أكدته مبحوث بنبرة تحمل الكثير من المقاومة السيكلوجية والاجتماعية والتشكيك في وعود الدعم الإداري (24 سنة، ذكر) بقوله: **"في الجامعة ينتشر"**

كلام عن المقاولاتية بأنها ضياعة وقت ومنا وما غاديش يملونا، هادي حاجة قتلك كانت غادي تخليني منديش هاد المسار". يوحى هذا الخطاب بوجود أزمة وعي جمعي مشحون بعدم اليقين والارتياح تجاه جدية المؤسسات الحاضنة؛ وهذا المناخ الثقافي التثبيطي يمارس ضغطاً معيارياً جمعياً قوياً على الطلبة المقبلين على المجال المقاولاتي أو حاملي المشاريع، ولذلك أضاف المبحوث قائلاً: "يجب التكلم على هذه النقطة في الأيام الملتقيات ويكثرو منهم". إذ يتضح بأن الجامعة كفضاء لم تنجح في خلق "بيئة محمية" أو حاضنة ثقافية تقى الطالب المقاول من هذه التمثلات الخارجية المحبطة وشكوك زملائه، بل تركته في مواجهة مباشرة مع خطاب الفشل، وهو ما يفسر دعوته لتكثيف التوعية بهذا المجال كآلية لعدم الخوف، وهي محاولة واعية لتأسيس شبكة دعم اجتماعي (*Social Support*) داخل الجامعة، تهدف إلى إحداث توازن موضوعي ضد ضغط المحيط السلبي، وتثبيت يقين الطلبة، وتصحيح الوعي الجمعي لديهم.

ويتماشى هذا الواقع مع ما أشارت إليه دراسة نبيل خليل بأن الفشل لا يكون مادياً فقط، بل هو "فشل مؤسساتي" (*Institutional Failure*) يحدث عندما يشعر المقاول بأن الوعود الرسمية لا تترجم إلى واقع ملموس، مما يولد لديه حالة من الاغتراب الحاد عن النظام العام وعزوفاً عن المبادرة مهنياً.¹

وهذا ما يثبت في المحصلة أن نجاعة التوجه المقاولاتي داخل الجامعة مرهونة بتجاوز الفجوة الوظيفية بين التحفيز النظري والمعوقات الميدانية؛ فالإشكالية البنيوية لا تكمن في صياغة البرامج والمقررات، بل في غياب بيئة حاضنة وحصينة تحمي الطالب من البيروقراطية الإدارية والضغوط الثقافية التقليدية المكرسة للوظيفة النمطية.

¹ نبيل خليل، "الأوجه المتعددة للفشل المقاولاتي: تصورات مستمدة من تصنيف تجريبي"، مجلة Journal of Business Venturing، المجلد 31، العدد 1، سنة 2016، ص 75.

الخلاصة:

من خلال ما سبق والمقابلات الميدانية، استخلصنا أن للجامعة دوراً حاسماً في ترسيخ ثقافة المقاولاتية لدى الطلبة، حيث شكّل القرار 1275 الركيزة الأساسية لدخول عالم الأعمال. وقد تجسد هذا الدور في تطوير المهارات المقاولاتية عبر النوادي الابتكارية ومراكز المقاولاتية، بدعم مباشر من الأساتذة، مما ساهم في تحويل الفكر الأكاديمي إلى واقع مهني ملموس.

الفصل الثالث:

الممارسات التوجيهية للأساتذة في تنمية الفكر
المقاولاتي

تمهيد:

لقد شهدت المنظومة الجامعية تحولات جذرية في السنوات الأخيرة، باعتبارها المحرك الأساسي لعملية التنمية، مما جعلها بيئة تهدف إلى تعزيز روح المبادرة والابتكار لدى الطلبة من خلال مختلف الآليات البيداغوجية، وبالأخص الممارسات التوجيهية للأساتذة؛ لما لها من أساليب واستراتيجيات متنوعة تشجع على تنمية الفكر المقاولاتي والميول نحو المشاريع الخاصة، والتي سنكتشفها من خلال هذا الفصل.

1. التعليم المقاولاتي:

1.1 تعريف التعليم المقاولاتي:

هو مقارنة تربوية شاملة تهدف إلى تعزيز الثقة بالنفس والتقدير الذاتي لدى المتعلمين، من خلال استكشاف وتنمية مواهبهم وإبداعاتهم الفردية. ولا يتوقف هذا التعليم عند حدود المعرفة النظرية، بل يمتد لبناء منظومة من القيم والمهارات التي تساعد الدارسين على توسيع آفاقهم الأكاديمية والمهنية؛ وذلك عبر اعتماد أنشطة تركز على تطوير الجوانب السلوكية، والاتجاهات القيادية، والقدرة على التخطيط الاستراتيجي للمسار المهني المستقبلي.¹

2.1 أهمية التعليم المقاولاتي:

- يسمح التعليم المقاولاتي للمتخصص باستغلال معارفه الأكاديمية في تأسيس نشاطه الخاص، مما يمنحه القدرة على إدارة المؤسسات وتنمية مهاراته الريادية بدلاً من الاكتفاء بالجانب النظري.
- يساهم في توجيه الخريجين نحو ابتكار مشاريع ذات طابع تكنولوجي، وهو ما يعزز التوجه نحو بناء "مجتمع المعرفة" ويقلل من حدة البطالة عبر خلق فرص عمل ذاتية.
- يرسخ القناعة بأن المقاولاتية هي مجال قائم بحد ذاته يخضع للتعليم والتأهيل المنهجي، وليست مجرد ممارسة عشوائية.
- يعمل على تزويد الأفراد بالحد الأدنى من السمات والمهارات الضرورية التي تضمن نجاحهم كفاعلين في الميدان، رغم صعوبة الإحاطة بكل تفاصيل الواقع المقاولاتي داخل قاعات التدريس.²

3.1 التعليم و التدريب الموجه نحو المقاولاتية:

- يهدف التكوين الجامعي لتحويل الطالب إلى باحث مقاول عبر تزويده بالمهارات السلوكية والأساسية اللازمة لبناء مشروعه.

¹ بوطورة فضيلة، وزهية قراقمية، ونوفل إسماعيلي، "المرجع سبق ذكره"، ص 183.

² المرجع نفسه، ص 184.

- تُكتسب الخبرة المقاولاتية من خلال دمج الطلبة في الأنشطة والجمعيات الطلابية كفضاء للتطبيق العملي خارج المناهج.
- تركز المقاولاتية على ربط الإبداع الأكاديمي بسوق العمل عبر تحويل المعرفة والملكية الفكرية إلى مشاريع تجارية ناجحة.
- يتم دعم الفكر المقاولاتي بتطوير المناهج الدراسية وتكثيف الدورات التدريبية التي تتبنى المشاريع الابتكارية للطلبة.
- يساهم تدريس استراتيجيات المقاولاتية في بناء قدرات الخريجين وتحفيزهم على خوض تجربة إنشاء المشاريع الخاصة.
- يهدف التعليم المقاولاتي إلى ترسيخ ثقافة المبادرة لدى الطلاب وتدريبهم على كيفية إدارة المخاطر ومواجهتها.
- يعمل التدريب المقاولاتي على تزويد الطلبة بالأدوات اللازمة لاستغلال الموارد والوقت بفعالية، مما يقلل من فرص الفشل.
- تعتبر قلة الخبرة المهنية لدى الطلاب من أبرز التحديات التي تعيق قدرتهم على تأسيس شركاتهم ومشاريعهم المستقلة.
- يساهم تطوير التعليم المقاولاتي في بناء نسيج مؤسساتي متين يضمن استدامة ونجاح المشاريع الناشئة في المجتمع.¹

4.1 استراتيجيات التعليم المقاولاتي:

- نموذج العرض (التقليدي): يركز على نقل المعرفة من المعلم (كمصدر) إلى الطالب (كمستقبل) عبر المحاضرات والعروض السمعية البصرية.
- نموذج الطلب (التفاعلي): يقوم فيه المعلم بدور المسهل، بينما ينشط الطالب في البحث، المناقشة، التجارب الميدانية، والعمل المخبري.
- نموذج الكفاءة (التطبيقي): يهدف لتطوير قدرة الطالب على حل المشكلات المعقدة من خلال التفاعل مع المعلم كمدرّب، وبناء المعرفة ذاتياً لمواجهة تحديات الحياة المهنية.

¹ المرجع نفسه، ص 185/186.

- **المحاكاة والألعاب:** استخدام بيئات افتراضية لاتخاذ قرارات تسييرية، مما ينمي المرونة والقدرة على مواجهة الفشل وتوقع المخاطر.
- **أشرطة الفيديو:** عرض قصص واقعية لمقاولين وخبراء لتحليل السلوكيات تسييرية وفتح باب النقاش حول تجارب حقيقية.
- **قصص الحياة:** الاستفادة من السير الذاتية للمقاولين كأداة تعليمية لإدراك متطلبات المهنة وتحدياتها.
- **دراسة الحالة:** تحليل مواقف إدارية حقيقية (مكتوبة أو رقمية) لتشخيص المشكلات واقتراح الحلول واتخاذ القرارات.
- **التعليم بالتجربة والممارسة:** وضع الطلاب في بيئة عمل حقيقية (مصانع أو شركات) لاكتساب خبرة ميدانية مباشرة قبل التخرج.
- **التعليم التعاوني:** العمل في مجموعات (أدوار: منسق، قائد، متحدث) لتعزيز مهارات الحوار ووضع خطط العمل الجماعية.
- **العروض التقديمية:** تدريب الطلاب على تسويق أفكارهم، منتجاتهم، أو مشاريعهم المستقبلية أمام جمهور.
- **حل المشكلات بإبداع:** منهج منظم للبحث عن حلول لمشكلات واقعية تهم الطالب، بعيدا عن أسلوب الحفظ للامتحان.
- **لعب الأدوار:** تمثيل مواقف اجتماعية ومهنية افتراضية لتطوير مهارات الاستماع والارتجال.¹

5.1 متطلبات التعليم المقاولاتي:

تستند عملية إرساء التعليم المقاولاتي إلى مجموعة من المرتكزات الأساسية التي تضمن فعاليتها، وهي كالتالي:

¹ زارع رباب، وإيمان كشود، "استراتيجيات وبرامج التعليم المقاولاتي لتعزيز روح المقاولاتية"، مجلة ريادة الأعمال، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد 01، سنة 2018، ص 97-99.

أ - **البنية التحتية:** تتمثل في توفير البيئة المادية والتقنية المناسبة، وتجهيز المؤسسات التعليمية بالأدوات والوسائل اللازمة التي تدعم التفكير المقاولاتي وتسمح للطلبة بتجسيد أفكارهم.

ب - **الموارد البشرية (القيادة الإدارية):** تعتبر الكفاءات البشرية هي المحرك الأساسي، من خلال:

- تبني قيادات إدارية تدعم الإبداع والمبادرة.

- استخدام استراتيجيات وأساليب تدريسية حديثة ومتقدمة تبتعد عن التلقين.

ج - **البيئة (المحيط والمجتمع):** خلق بيئة إيجابية داعمة تتجاوز أسوار المؤسسة التعليمية، وتعمل على:

- مواءمة برامج التعليم مع أهداف التنمية الاقتصادية.

- إشراك كافة الأطراف الفاعلة (خبراء تربويين، أكاديميين، صناع قرار، والمجتمع المدني).

- توفير جو من التعاون والدعم العام لإنجاح مبادرات التعليم المقاولاتي.

د - **التجارب السابقة:** الاستفادة من النماذج والخبرات العالمية الناجحة في هذا المجال، والعمل على ملائمتها وإسقاطها على البيئة المحلية والمنظومة التربوية والتعليمية الوطنية.

هـ - **التكيف (المرونة الاستراتيجية):** القدرة على الاستجابة للتحديات والضغوطات الكبيرة التي تفرضها طبيعة هذا النوع من التعليم، مما يتطلب مرونة عالية في التسيير وقدرة على مواكبة المتغيرات السريعة في عالم المقاولاتية.¹

2. المرافقة المقاولاتية:

تمثل المرافقة المقاولاتية الرابط الديناميكي بين فكرة المقاول وتجسيدها الاستثماري الفعلي. يتخطى دورها التوجيه الإجرائي البسيط، لتصبح شريكا استراتيجيا يساهم في بلورة الرؤية الاستثمارية، وتطوير الأفكار، ومتابعة تنفيذها ميدانيا.

¹ هدى مدار، وحياة بوشارب، "المقاولاتية والفكر المقاولاتي: الضرورة الحتمية للتقليل من حدة البطالة في الجزائر"، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف، العدد 02، سنة 2021، ص 125-126.

1.2 أشكال المرافقة المقاوالاتية:

أ) المرافقة المعنوية والنفسية:

- بناء الثقة: تعد حجر الأساس للمقاوالاتي في مرحلة الانطلاق لكسر حاجز الخوف من الفشل.
- تثبيت الرؤية: تقديم النصائح والإرشاد النفسي والمهني لتأكيد مدى واقعية الفكرة الاستثمارية وقابليتها للنجاح.
- الحصانة الذاتية: تمكين المقاوالاتي من مواجهة ضغوطات السوق الأولية ومقاومة الإحباط.

ب) المرافقة عبر التكوين والتدريب:

- الاستدامة المعرفية: عملية تكوين مستمرة موازية لدورة حياة المؤسسة، تهدف لخلق اقتصاد مبني على الكفاءة.
- قنوات الدعم: تتم عبر مراكز تكوين متخصصة، أو تنظيم ندوات وملتقيات علمية، ودعم اقتناء المراجع البحثية.
- تطوير المهارات: نقل المقاوالاتي من مرحلة "صاحب الفكرة" إلى مرحلة "المسير المحترف" القادر على إدارة الأزمات.

ت) المرافقة الفنية: دراسات الجدوى، تحديد موقع المشروع، هندسة الإنتاج، وتطوير الأنظمة المعلوماتية.

ث) المرافقة الإدارية: تبسيط وثائق التراخيص والتسجيل عبر آلية الشباك الوحيد وتسهيل تملك العقار.

ج) المرافقة المالية: تسهيلات التمويل، ضمان القروض، الإعفاءات الضريبية والجمركية المؤقتة، والمنح المباشرة.

ح) المرافقة التكنولوجية: تزويد وتوجيه المؤسسات نحو استخدام البنية التحتية التكنولوجية والرقمنة.¹

¹ رمضاني كمال، وعبد القادر قطيب، "واقع المرافقة المقاوالاتية في الجامعات الجزائرية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 16، العدد 01، سنة 2023، ص 78.

3. التوجه المقاوالاتي:

1.3 تعريف التوجه المقاوالاتي:

هو حالة ذهنية، سلوك، وميول فردي نحو اكتشاف الفرص، الإبداع، وتحمل المخاطر لإنشاء مشاريع جديدة أو تطوير مؤسسات قائمة. يمثل التوجه المقاوالاتي "النية" السابقة لقرار دخول عالم الأعمال (المقاولة)، بهدف تحقيق استقلالية مالية أو قيمة اقتصادية مضافة.¹

2.3 محددات التوجه المقاوالاتي:

(أ) الاتجاهات (Attitudes):

- تتكون من ثلاثة أبعاد: (معرفي، عاطفي، وسلوكي).
- تعبر عن مدى ميل الفرد الإيجابي أو السلبي نحو فكرة المقاوالاتية بناء على خبراته السابقة وقناعاته الشخصية.

(ب) المعايير الذاتية (Subjective Norms):

- هي "الضغط الاجتماعي" الذي يمارسه الأشخاص المهمون في حياة الفرد (عائلة، أصدقاء، قدوة).
- تعكس مدى موافقة أو رفض البيئة المحيطة لفكرة خوض مغامرة المقاوالاتية.

(ت) الروح المقاوالاتية (Entrepreneurial Spirit):

- مجموعة قيم تشمل: المبادرة، الإبداع، تحمل المسؤولية، والرغبة في التغيير.
- هي المحرك الذي يدفع الفرد لتحويل الفرص إلى مشاريع ومؤسسات قائمة.

(ث) التعليم المقاوالاتي (Entrepreneurial Education):

- مدخل يقوم على غرس الفكر المقاوالاتي في سن مبكرة.

¹ عابي وليد، "قياس التوجهات المقاوالاتية لدى طلبة الجامعة: دراسة ميدانية في جامعة العربي التبسي - تبسة"، مجلة أبحاث اقتصادية وقانونية، جامعة العربي التبسي، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، سنة 2018، ص 12-15.

– يهدف إلى تعزيز طموحات الأفراد ورفع دافعتهم نحو الإنجاز والعمل الحر.

ج) النية نحو التوجه المقاولاتي (Entrepreneurial Intentions):

– هي المحرك المباشر للسلوك، حيث تمثل عملية اختيار المقاولاتية كبديل مهني من بين خيارات أخرى (النية تسبق الفعل).¹

3.3 تعزيز علاقة التعليم بالتوجه المقاولاتي:

لتقوية العلاقة بين ما يدرس والتوجه الفعلي للطلبة نحو المقاولاتية، يجب التركيز على:²

- **الاستهداف العمري:** التركيز على الفئات من (12-17 سنة) لغرس الاستعداد المهني مبكراً، بالإضافة إلى طلبة الجامعات والدراسات العليا.
- **إضفاء الصفة الرسمية:** إدراج المقاولاتية كجزء أساسي ورسمي في الخطط الدراسية والمناهج التعليمية.
- **تأهيل الكوادر:** تدريب المعلمين والمدرّبين وتطوير مهاراتهم ليكونوا قادرين على نقل الفكر المقاولاتي بفعالية.
- **اعتماد طرق تدريس حديثة:** الانتقال من التلقين إلى (التعلم التجريبي، حل المشكلات، التعلم التعاوني، والعمل بالمشاريع).
- **التقييم والدعم:**
 - التقييم المستمر للبرامج من قبل القادة التربويين.
 - جلب الدعم المالي من المقاولين الناجحين والرعاة الرسميين لربط الجامعة بالبيئة الاقتصادية.

¹ لعماري ابتسام، "دور التكوين المقاولاتي في تفعيل التوجه المقاولاتي لدى الطلبة الجامعيين: دراسة حالة لعينة من طلبة المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف"، مذكرة ماستر، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بميلة، الجزائر، سنة 2021، ص 74-75.

² المرجع السابق.

4. الكفاءة:

تلعب الكفاءة المقاولاتية دورا محوريا وحاسما في إرساء وتطوير أسس الفكر المقاولاتي داخل المنظومة التعليمية، حيث يتجاوز دور الأستاذ في الجامعة الحديثة الحدود التقليدية القائمة على التلقين النظري ونقل المعارف الجامدة، ليتحول إلى فاعل استراتيجي، وموجه ملهم، ومحفز أساسي يقود قاطرة التغيير الفكري والسلوكي لدى الطلبة. تبدأ هذه المساهمة الجوهرية من خلال إحداث تحول جذري في العقلية والذهنية الطلابية، حيث يعمل الأستاذ بصفة مستمرة على تفكيك الثقافة الاستهلاكية القائمة على انتظار الوظائف الحكومية أو الكلاسيكية، ويستبدلها بثقافة إنتاجية تعتمد على المبادرة، والابتكار، والمخاطرة المحسوبة، مما يساهم في إعداد جيل من الطلبة قادر على خلق فرص العمل بدلا من البحث عنها.

ويتجسد هذا الدور ميدانيا من خلال تكثيف الأنشطة البيداغوجية والعلمية، عبر تصميم وتقديم برامج تعليمية متطورة، وتنظيم دورات تدريبية متخصصة، وأيام دراسية، وملتقيات علمية تركز على بناء القدرات المقاولاتية، وتزويد الطلبة بالمهارات التسييرية والتقنية اللازمة لإدارة المشاريع. ولا يتوقف هذا العطاء عند حدود قاعات التدريس، بل يمتد إلى آليات الدعم والمرافقة الميدانية، حيث يشرف الأساتذة بشكل مباشر على الأفكار الابتكارية للطلبة داخل حاضنات الأعمال الجامعية ومراكز تطوير المقاولاتية (CDE)، وهو ما برز بشكل جلي وملحوس في الساحة الأكاديمية الجزائرية عقب تفعيل القرار الوزاري رقم 1275 الخاص بآلية "شهادة-مؤسسة ناشئة / شهادة-براءة اختراع"؛ إذ تحول الأستاذ هنا إلى مستشار ومرافق تقني يوجه الطالب في خطواته الأولى نحو صياغة نماذج الأعمال وتأمين الملكية الفكرية.

ومع ذلك، فإن تجسيد هذا الدور الميداني للأستاذ يصطدم بمقاربة بيداغوجية قاصرة تختزل هذا التحول الإدراكي في إدراج مقياس سداسي واحد للمقاولاتية في طور الماستر. تصنف الأدبيات الاقتصادية والتربوية الحديثة هذا التوجه كآلية عاجزة عن بناء منظومة سلوكية مقاولاتية مستدامة؛ ذلك أن "العقلية المقاولاتية" (Entrepreneurial Mindset) ليست حزمة معارف نظرية تلقن في نهاية المسار الجامعي، بل هي سلوك، ثقافة، وأسلوب حياة يتطلب مسارا زمنيا طويلا يتشكل عبر التنشئة التعليمية

المبكرة (الابتدائية، المتوسطة، والثانوية)، ويظهر هذا جليا في المنظومة التعليمية الفنلندية (Finland's National Core Curriculum).¹ وكذا الإطار الأوروبي لتقرير لكفاءة المقاوлатية (EntreComp)²

حيث يتم التعامل مع المقاوлатية كمهارة عرضية (Transversal Skill) تدمج في جميع المواد الدراسية منذ المراحل الأساسية لتنمية المبادرة الذاتية والقدرة على تحويل الأفكار إلى فعل. بناء على هذه النماذج العلمية، وهذا ما وضعه المبحوث (أستاذ. ع.ع): **"بالتأكيد لا؛ فالثقافة المقاوлатية هي تراكم فكري وليست مجرد 'معلومات'. تخصيص سداسي واحد في نهاية المشوار الدراسي يجعل المقاوлатية تبدو كـ 'خيار أخير' أو مادة تكميلية..."** هذا ما يدل على النقد الإستمولوجي والهيكل الموجه لواقع تموقع المادة المقاوлатية في المسار الأكاديمي. حيث انطلق من فرضية فارقة تفصل بين تلقين المعارف وتشكيل السلوك، مؤصلا لرؤية مفادها أن الفكر المقاولاتي ليس مجرد "حقيبة معلومات" أو كبسولة معرفية جافة تفرغ في عقل الطالب طمعا في نجاح أكاديمي لحظي، بل هو سيرورة تنشئة بيداغوجية مستدامة تتطلب مدى زمنيا وتراكما طويلا لتفكيك الرواسب الذهنية الكلاسيكية. بناء على ذلك، فإن حصر هذا التكوين الحرج في سداسي واحد معزول بنهاية المشوار الدراسي (السنة الثانية ماستر) ينتج ما يمكن تسميته بـ "الهندسة البيداغوجية العكسية"، والتي تفرغ السلوك المقاولاتي من أبعاده الحقيقية القائمة على الحس النقدي والمبادرة؛ إذ إن وصف المبحوث للمقياس بـ **"الخيار الأخير"** أو **"المادة التكميلية"** يكشف بدقة عن حجم التمثلات الذهنية السلبية التي تتشكل لدى الطالب، حيث يرسل هذا التموقع المتأخر إشارات ضمنية خاطئة تجعل من الابتكار والمقاولة مجرد **"خطة بديلة"** أو **"طوق نجاة اضطراري"** يلجأ إليه في حال الفشل في دخول سوق العمل الكلاسيكي، بدلا من أن يكون **"هوية أكاديمية أصيلة"** ومحركا أساسيا للعملية التعليمية منذ بدايتها. هذا ما توصل إليه الباحثان **"علي أحمد وبوقرة رابح"** في دراستهما (آليات غرس الفكر المقاولاتي في المنظومات التعليمية الحديثة)، أن السن المبكرة هي الفترة الذهبية والبيئة الخصبة لغرس وتجذير الفعل المقاولاتي كسلوك مستدام. هذا المنهج يحول التعليم العالي لاحقا إلى منصة لتطوير المهارات التقنية والتجارية فقط، بدلا من إهدار الجهد البيداغوجي في محاولة تغيير عقلية استهلاكية تكرست عبر سنوات

¹ الوكالة الوطنية الفنلندية للتعليم، **"المنهج الدراسي الوطني الأساسي للتعليم الأساسي في فنلندا"**، مسترجع من الموقع الرسمي للوكالة: oph.fi، تاريخ الاطلاع: 2 ماي 2026.

² المفوضية الأوروبية، مركز البحوث المشترك، **"إطار الكفاءة المقاوлатية الأوروبي (EntreComp): بناء ثقافة المبادرة والابتكار"**، منشورات الاتحاد الأوروبي، مسترجع من الموقع الرسمي للمفوضية الأوروبية: europa.eu، تاريخ الاطلاع: 2 ماي 2026.

طويلة من التلقين.¹ أيضا ذكر المبحوث (أ.ب.ط) في قوله: "لا غير كاف. حيث يجب على المقاول أن تكون لديه الروح المقاولاتية... ولكن من بين الطلبة قد نجد فئة تحتاج إلى دعم يتناسب مع هذه المادة لتتولد لديه ثقافة مقاولاتية"، أي أنه نجده يتفق تماما مع الطرح الرفض لسطحية المدة الزمنية، لكنه ينقل زاوية التحليل البيداغوجي من الأبعاد الهيكلية للبرامج إلى أبعاد سيكولوجية وفردية ترتبط ببنية الطالب النفسية؛ هذا ما يحيلنا لمفهوم "الفروق الفردية" والـ "هابيتوس" المقاولاتي المتفاوت بين الطلبة؛ فالأستاذ المكون يدرك من واقع ممارسته داخل دار المقاولاتية أن الطلبة لا يمتلكون استعدادا نفسيا أو ذهنيا موحدا نحو العمل الحر، بل ينقسمون إلى فئات متعددة بناء على خلفياتهم الاجتماعية والثقافية الذاتية. بناء على هذا، فإن "فعالية" المرافقة البيداغوجية لا يمكن أن تتحقق عبر "محاضرة جماعية نمطية" تلقى على الجميع في حيز زمني ضيق، بل تتطلب نمطا من الدعم المخصص الذي يتناسب مع احتياجات كل فئة، خصوصا تلك الفئات التي تفتقر للمبادرة الذاتية وتحتاج إلى توجيه بيداغوجي مكثف لتوليد الروح المقاولاتية لديها. لهذا فالواقع التعليمي يصطدم بضيق التوقيت الرسمي الذي لا يسمح بمرافقة كافية، خاصة وأن تغيير الفئات المترسخة لدى الطالب وتوجيهه نحو المقاولاتية هي عملية معقدة وتحتاج لزمان طويل، مما يفرض التوجه نحو الاستراتيجيات النشطة والآليات الديناميكية التي يعتمد عليها المكونون في دار المقاولاتية كحلول لتعزيز الاحتكاك الميداني وتفعيل الفكر المقاولاتي لدى الطلبة؛ هذا ما لاحظناه في إجابة المبحوث (أ.ت.ل): "تعتمد استراتيجية التعلم بالممارسة (*Learning by Doing*) من خلال نقل المحاضرات التطبيقية إلى مقر دار المقاولاتية لكسر الحاجز النفسي لدى الطالب والإزام الطلبة بحضور ورشات العمل واللقاءات مع مقاولين ناجحين". إذن، فاعلية هذا المؤطر تتجلى في تنبيه لمنظور "الهندسة البيئية للتعلم"، حيث يرى أن تفعيل الثقافة المقاولاتية لا يمكن أن يتم داخل الجدران التقليدية للمدرجات التي توحى بالنظرية الصرفة. لذا، تظهر قوته التأسيسية في إحداث "قطيعة مكانية وبيداغوجية" من خلال نقل المحاضرات التطبيقية إلى مقر دار المقاولاتية؛ وهو إجراء يهدف إلى استغلال "سيكولوجية الفضاء" لتحويل الطالب من مجرد متلق سلبي إلى ممارس منغمس في بيئة العمل. هذه الفاعلية لا تتوقف عند الجانب المكاني، بل تمتد لتشمل "التأطير النفسي" عبر كسر الحاجز الرهيب بين الطالب وعالم الأعمال، مما يقلل من مخاوف الفشل المهني. علاوة على ذلك، أضاف قائلا: "ربط تقييم المقياس بمدى تقدم الطالب في صياغة نموذج (*Business Model*) أولي بالتعاون مع مستشاري الدار"، وهذا ما يثبت كفاءة الأستاذ في هذا الدور

¹ علي أحمد، رابح بوقرة، "آليات غرس الفكر المقاولاتي في المنظومات التعليمية الحديثة"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 09، العدد 02، سنة 2022، ص 145.

لأن الفائدة المباشرة هنا هي جعل الطالب محور العملية التعليمية؛ فالتقييم لا يعود مبنيا على ورقة امتحان نهائية، بل على "مدى التقدم" والتطور المستمر في صياغة نموذج عمل تجاري. هذا الأسلوب يضمن إسقاط المعارف النظرية مباشرة على مشروع واقعي، ويعزز لدى الطالب عقلية ريادة الأعمال، مما يخرجها من نمط التعليم التقليدي ويؤهلها مباشرة لمواجهة متطلبات سوق العمل وتأسيس المشاريع الناشئة. وهو ما توصلت إليه الدراسات والأدبيات السوسيوبيداغوجية المعاصرة، ولا سيما تلك التي بحثت في "أثر المقاربات التفاعلية على النية المقاولاتية"؛ حيث خلصت هذه الدراسات إلى أن بناء الشخصية المقاولاتية لدى الطالب يركز على مسارين متوازيين: الأول هو "التمكين النفسي" الذي يتحقق عبر كسر حواجز الخوف والتردد من خلال الاحتكاك المباشر ببيئة العمل وممارسة المهام الريادية في فضاءات حقيقية، والثاني هو "التعزيز الوجداني" القائم على استراتيجيات التحفيز والنمذجة السلوكية التي ترفع من مستوى الطموح.¹ ولقد صرح المبحوث (أ.ع ف) في نفس السياق: "تقوم بالأيام التحسيسية في كل موسم جامعي، سرد تجارب النجاح للطلبة، المسابقات التحفيزية للاهتمام بأنشطة الحاضنات والمركز" من هنا نرى أن الرغبة المقاولاتية هي المحرك الأساسي للفعل؛ حيث يظهر الأستاذ مهارة عالية في استخدام "التحفيز الرمزي" كأداة بيداغوجية؛ فبدلاً من تقديم نظريات جافة حول النجاح، يعتمد إلى تقريب الواقع عبر سرد تجارب "الطلبة المقاولين". هذه الاستراتيجية فعالة جداً لأنها تخلق نوعاً من "المحاكاة الاجتماعية" (Social Modeling)؛ حيث يرى الطالب في زميله الناجح نموذجاً ممكناً وليس مستحيلاً، مما يرفع من مستوى "الكفاءة الذاتية المدركة" لديه. وتتوسع فاعلية الأستاذ لتشمل خلق بيئة تنافسية من خلال المسابقات والأيام التحسيسية، والتي لا تعتبر مجرد أنشطة عابرة، بل هي منصات لاستثارة الفضول واكتشاف المواهب الكامنة. إن فاعلية هذا الأسلوب تكمن في قدرته على تحويل "التردد النفسي" إلى "اندفاع عملي"، حيث ينجح الأستاذ في إخراج الطالب من منطقة الراحة (Comfort Zone) إلى دائرة التنافس والحاضنات، معتمداً في ذلك على "قوة الإلهام" وتجسيد النماذج الناجحة، مما يجعل الثقافة المقاولاتية لديه ثقافة معيشة وليست مجرد دروس مسموعة. تتفق هذه الاستراتيجية المتبعة من الأستاذ مع أطروحات ماكس فيبر في "نظرية الفعل الاجتماعي"، وتحديدًا في نمط الفعل العقلاني القيمي؛ حيث يركز الأستاذ على شحن "المعنى" لدى الطالب

¹ بخوش مريم، يوسف بومدين، "أثر التعليم المقاولاتي في تعزيز التمكين النفسي لدى طلبة الجامعة: دراسة ميدانية"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة وهران 2، الجزائر، المجلد 12، العدد 02، سنة 2021، ص 145.

عبر التحفيز الرمزي وسرد قصص النجاح. ويهدف هذا الأسلوب إلى تحويل السلوك من التردد إلى الفعل الميداني، من خلال صناعة "نظام دوافع" يدفع الطالب لتبني الفكر المقاولاتي كقيمة وسلوك.¹

أيضا يتجسد هذا الدور المهم للمؤطر من خلال تبنيه أسلوب مرافقة مرن يرتكز على العفوية في التعامل مع الطالب المقاول وليس فقط بتطوير الفضاء التعليمي والخروج من نمطية المدرجات؛ إذ يرى المبحوثون أن مرافقة "مشروع" حقيقي تفرض حتما بناء علاقة ثقة تتجاوز الرسميات الأكاديمية، وقد برر المبحوث (أ.ع ف) ذلك بأن "المقاولاتية تنطوي على مخاطر وإحباطات شخصية؛ فالطالب يحتاج إلى *Mentor* يشاركه تجاربه وفشله قبل نجاحه، وليس فقط إلى أستاذ يصحح الأوراق". حيث يرتبط إنجاز المشاريع بارتفاع مستوى الضغط والتردد لدى الطلبة، مما يجعل الدعم النفسي وبناء الثقة بالذات ركيزة أساسية لحمايتهم من التراجع عند ظهور أولى عقبات التنفيذ؛ حيث يتم ذلك عمليا عبر تخصيص جلسات للاستماع، ومشاركة تجارب الإخفاق السابقة، وتقديم تحفيز مستمر يرفع من دافعتهم. وبناء على ذلك، يتغير دور المشرف ليتجاوز الوظيفة الإشرافية المعتادة، ويتحول إلى موجه يساهم في تبسيط خطوات العمل، ويقدم حولا عملية مستمدة من خبرته لتجنيب الطالب الهدر المعرفي والزمني. وتعتبر علاقة الثقة في هذه المرحلة تحديا ضمانة أساسية تجعل الطالب صريحا في عرض الصعوبات ونقاط الضعف التي يواجهها دون خوف من الأحكام، مما يسمح بمعالجة المشكلات وفهمها، وتعديل خطة المشروع وتطويرها في بيئة آمنة تضمن استمرارية الفكرة ونضجها قبل تجسيدها الفعلي؛ وتتأكد فاعلية الأستاذ هنا بمؤشرات واضحة كزيادة معدل تقدم الطالب، ومبادرته الذاتية بالاستشارة، وتجاوزه السريع للإحباط عند تعثر النتائج، ليكون هذا الانسجام العملي هو المحرك الفعلي لتحويل الفكرة من مجرد تصور إلى واقع ملموس. ومع ذلك، لا تأتي هذه العفوية كنهج تعميمي، بل تبرز لدى مبحوث آخر كسمة أو استحقاق شخصي، وهو ما عبر عنه حين قال "نحاول أن تكون المرافقة مبنية على الثقة لأن هناك من الطلبة لديه إصرار وحماس فلا بد أن تتعامل معه بهذه الطريقة أما بقية الطلبة المعاملة تتسم بالرسميات فعلا". هذا ما يظهر أن المؤطر يلتزم بالمعاملة الرسمية مع الطلبة، ولكنه يراعي في مرافقتهم مؤشرات الجدية ومستوى العمل، حيث يتشكل أسلوبه بناء على طبيعة استجابة الطالب. فحين يلمس لدى الطلبة شغفا حقيقيا يترجمه التقدم الفعلي في مشاريعهم، يحرص على التعامل معهم بأسلوب مفتوح، بهدف بناء ثقة متبادلة تسمح للطالب بمشاركة مخاوفه وتحدياته الميدانية بكل

¹ خليل حمدي، "المقاربة السوسبولوجية للفعل المقاولاتي: قراءة في المرجعية الفيبيرية"، مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي تامنغست، الجزائر،

أريحية. وتعمل هذه الثقة كجسر داعم يرفع من معنويات الطالب، ويمنحه اليقين بأن أفكاره وجهوده محل تقدير واهتمام حقيقي، مما يوفر له بيئة مريحة وأمانا نفسيا يحفز على الابتكار والمخاطرة ومواصلة تطوير أعماله. ويتسق هذا التفسير لبناء الأمان النفسي والدعم الوجداني كركيزة أساسية للمرافقة مع الطرح الفردي لنظرية التفاعل الرمزي لـ (جورج هيربرت ميد) في كتابه (العقل والذات والمجتمع)؛ حيث يؤكد أن تشكل هوية الفرد وقدرته على المبادرة المستقلة ينبثقان مباشرة من عملية "الاعتراف المتبادل" و"تبني مواقف الآخرين الإيجابية تجاه الذات" خلال التفاعل وجها لوجه؛ إذ يساهم هذا التقدير العلائقي المباشر من قبل المؤطر في تحرير الأنا الفاعلة والمبتكرة لدى الطالب، ويمنحه الشرعية النفسية لاتخاذ القرارات الميدانية.¹

إن هذا التحفيز النفسي والرمزي لا يتحقق غايته إلا إذا اعتمد التعليم المقاولاتي على نقل المفاهيم من مجرد تصنيفات نظرية إلى أدوات إجرائية قابلة للتطبيق في البيئة العملية؛ لأن الاكتفاء بالبناء المفاهيمي والتحفيز الذهني للطالب يظل ناقصا ما لم يتم ربطه بروتوكولات عمل واضحة يختبرها الطالب في الميدان، وتكمن الفاعلية هنا في قدرة المؤطر على تجاوز النظام المغلق للمقررات النمطية، والعمل كممارس تقني يقوم بتقديم وسائل تحليلية ضرورية لمعالجة البيانات والوقائع الميدانية، والهدف هنا هو تحويل هذه المعارف المتاحة إلى آليات تشغيلية تمكن الطالب من اتخاذ قرارات تقنية دقيقة بناء على معطيات الواقع، وليس بناء على قوالب جاهزة، وهذا ما ذكره المبحوث (أ.ع ع) في قوله: "تسعى لتكون أدوات عمل حقيقية (Canvas، Lean Start-up) ... لأنني كمقاول استخدم هذه الأدوات يوميا لإدارة مشروعي"، أي أن الأستاذ يحاول نقل الطالب من مربع المعرفة النظرية إلى مربع "الأداء المقاولاتي"، حيث يربط نجاح التكوين بمدى واقعية الأدوات الملقنة (مثل Canvas و Lean Start-up)، وبذلك تتأسس هذه الفاعلية على "المصادقية المهنية" للأستاذ الذي يمارس المقاولاتية فعليا، ثم ذكر قائلا: "إذا ظلت مجرد نظريات للحفظ سنخرج باحثين في المقاولاتية لا مقاولين حقيقيين لذا أركز على الأدوات التي تمكن الطالب من قياس جدوى فكرته في السوق"، وهذا ما يوضح دور المؤطر هنا والذي يركز على منح الطالب القدرة على فرز الأدوات ذات النفعية المباشرة التي تستخدم في إدارة المشاريع الحقيقية وقياس جدواها في السوق، بعيدا عن حشو الذاكرة بنظريات الجرد الأكاديمي؛ فالفاعلية هنا تقاس بالحصيلة النهائية للتكوين، والمقصد ليس تخريج باحثين يمتلكون ترف التنظير للمقاولاتية، بل مقاولين يمتلكون مهارات "اتخاذ القرار" والقدرة على مواجهة

¹ بوزيد مصطفى، "المقاربات الفردانية في السوسيولوجيا المعاصرة: دراسة تحليلية لآليات التفاعل وبناء الهوية الذاتية من خلال أطروحات جورج هيربرت ميد"، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 2 "أبو القاسم سعد الله"، الجزائر، سنة 2023، ص 89.

تحديات الميدان، مما يجعل التكوين صمام أمان يحمي الطالب من الوقوع في فخ "الأكاديمية الجافة" التي لا تخدم متطلبات السوق. لكن، حتى وإن قدم الأستاذ برامج وورشات عمل هو مقتنع بها شخصيا كأدوات فعالة، فإنه سيصطدم بتحديات واقعية أخرى تعيق هذا الطموح وتحد من فاعلية التكوين؛ إذ غالبا ما تقف "المنظومة الإدارية والزمنية" حائلا أمام تعميق الممارسة، فالبنية التقليدية للمدرجات وكثافة المناهج النظرية لا تترك مساحة كافية للمحاكاة الطويلة أو النزول الميداني المتكرر الذي تتطلبه المقاولاتية، وهذا ما صرح به المبحوث (أ.م ت) في قوله: **"البرامج هي مستوحاة من واقع المؤسسة فعلا... ولكن تمنح للطالب بشكل سطحي قليلا نظرا لاختلاف تخصصات الطلبة وضيق الوقت..."**، يعني أن فاعلية التكوين تتأثر مباشرة بخصائص الطلبة وخلفياتهم، وليس فقط بمحتوى البرنامج، فبالرغم من واقعية المناهج، إلا أن الأستاذ يواجه صعوبة في التنفيذ بسبب تباين مستويات الوعي المقاولاتي بين الطلاب واختلاف تخصصاتهم الدراسية، بالإضافة إلى الفوارق في مستواهم المعيشي التي تؤثر بشكل مباشر على طموح الطالب وقدرته على المخاطرة بمشروع حقيقي، وهذا ما يستدعي ضرورة تبسيط المادة العلمية لضمان حد أدنى من الاستيعاب الجماعي، وهو ما يؤدي إلى تراجع القيمة التطبيقية للأدوات الملقنة، وبناء عليه، تتطلب الفاعلية الميدانية توفير الوقت الكافي الذي يسمح للأستاذ بمراعاة هذه الفروقات الفردية وتوجيه كل طالب حسب خصوصية تخصصه وظروفه، وهو ما خلصت إليه دراسة (غطاس وبوجلal، 2019) التي أكدت أن عدم تجانس الخلفيات العلمية للطلبة وتباين وعيهم بالمقاولاتية يفرض على الأستاذ تبسيط المحتوى التعليمي، مما يؤدي إلى تراجع فاعلية الأدوات الملقنة.¹ ولكن من جهة أخرى، يظل تحفيز الطلبة من خلال تجسيد المشاريع شرطا جوهريا لضمان الاستمرارية؛ إذ يكمن نجاح هذه المشاريع وعبورها نحو الواقع الميداني في مدى كفاءة الأستاذ المكون في الإشراف عليها ومتابعتها وتوجيهها، حيث ينتقل التعليم عبر هذا الربط المباشر من نمطه التقليدي القائم على تلقين المعلومات واستهلاكها إلى منصة إنتاجية تولد قيمة مضافة تخدم البيئة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها. وفي هذا السياق، يتجاوز دور الأستاذ الشرح الأكاديمي المجرد ليتولى توجيه الطلاب نحو بناء حلول تطبيقية ومشاريع ناشئة تعالج مشكلات السوق الفعلية، مما يضمن نقل الأبحاث والدراسات من رفوف المكتبات إلى منتجات وخدمات حقيقية، وتتأكد ريادة الجامعة في هذا الصدد عندما تتحول كمؤسسة من مجرد جهة تمنح شهادات علمية إلى بيئة حاضنة وملهمة للابتكار؛ إذ تنجح في تحقيق دورها الوظيفي والتموي كاملا حين تخرج إلى المجتمع طلابا يحملون

¹ غطاس عبد الله، وسامي بوجلal، "واقع ومعوقات تعليم المقاولاتية في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة والطلبة"، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، جامعة البليدة 2، المجلد 13، العدد 24، ديسمبر 2019، ص 375.

مشروعات استثمارية جاهزة للتنفيذ الميداني، وهذا ما صرح به المبحوث (أ.ب.ط) قائلا: **"نعم وتجسدت فجامعة عين تموشنت لديها مؤسستين حصلت على شهادة مؤسسة ناشئة لابل (سياحتي - راحة البال)... وعلى حسب تقديري هما مشروعين بالنسبة للحاضنة اما مركز المقاولاتية 4 مشاريع تمارس نشاطها فعلا"**. وهذا ما يثبت وجود أثر ملموس للمرافقة البيداغوجية داخل جامعة عين تموشنت، حيث انتقل دور المكون إلى تحقيق التجسيد الفعلي للمشاريع، ويظهر ذلك بوضوح من خلال استشهاده بنماذج حقيقية لمؤسسات حصلت على علامة "مؤسسة ناشئة" (لابل) مثل مشروع "سياحتي" و"راحة البال"، وهو ما يعد برهانا ميدانيا على نجاح الحاضنة ودار المقاولاتية في تجاوز العقبات الإدارية والتقنية. كما يشير أيضا إلى أن الفاعلية هنا تتميز بالديمومة والاستشراق؛ فوجود 4 مشاريع تمارس نشاطها فعليا، لأنه أضاف قائلا: **"إلى جانب 9 مشاريع أخرى هي في مرحلة التمويل لتدخل الى السوق وهذا خلال فترة (2023-2025)"**. تتجاوز هذه المؤشرات الرقمية (4 مشاريع ناشطة و 9 في طور التمويل) مجرد التقييم الكمي، لتكشف عن مأسسة الفكر المقاولاتي داخل الجامعة خلال الفترة (2023-2025)، وهذا التتابع في جاهزية المشاريع يبرهن على وجود حاضنة أعمال ديناميكية تعمل وفق استراتيجية التدفق المستمر (Pipeline Effect)، كما يفسر أيضا مدى جودة التكوين والتدريب، وهو ما وضعه مبحوث آخر (أ.ت.م) في تصريحه: **"هناك حالات نجاح بدأت تظهر فعليا، خاصة مع القرار الوزاري 1275... لكنها لا تزال تحتاج إلى ما بعد التخرج، أي ربط الطالب بمسرعات الأعمال والتمويل الخارجي..."**. من هنا نرى أن تفعيل القرار الوزاري رقم 1275، والذي يوفر بيئة تشريعية ومؤسسية محفزة داخل الجامعة، يمنح المشاريع حماية بيداغوجية وتسهل الحصول على براءات الاختراع والوسم الابتكاري (Label)، مع إتاحة إمكانية مناقشة مذكرات التخرج كمؤسسات ناشئة. ومع ذلك، يربط المبحوث نجاح هذه المزايا بمعالجة العوائق المالية الحادة التي تعيق الطلبة وتمنع التجسيد الميداني الفعلي لأفكارهم بعد التخرج؛ وتتمثل هذه الصعوبات المالية في **"الفجوة التمويلية"** الناتجة عن رفض البنوك التجارية تقديم القروض لارتفاع مؤشر المخاطرة وانعدام الضمانات العينية كالعقارات أو الأصول الثابتة لدى المقاولين الشباب، بالإضافة إلى التعقيدات الإدارية وطول فترات الانتظار في صناديق الدعم الحكومية التي تسبب تجميد المشاريع وإبطال جدواها الاقتصادية نتيجة التقلب السريع في مؤشرات السوق. ويتعاضد هذا القيد المالي بسبب غياب شبكات رأس المال المخاطر (Venture Capital) محليا، وانقطاع الغطاء المؤسسي والمالي للجامعة فور التخرج، مما يدخل المشاريع في مرحلة جمود مالي حرج يعرف بـ **"وادي الموت" (Valley of Death)** نتيجة نقص السيولة التشغيلية اللازمة لتطوير النماذج الصناعية النهائية، وهو ما يهدد بتعثر تلك المخرجات المعرفية قبل القدرة على الاندماج

الفعلي في السوق الاقتصادية. وتتقاطع هذه النتيجة الميدانية مع ما توصلت إليه دراسة (بومعزة وبن منصور، 2024) حول واقع التكوين المقاوлатي في الجزائر؛ حيث أكدت نتائجها الإحصائية وجود قبول وتكوين حقيقي فعال للأفكار المقاوлатية واستعداد عال لدى الطلبة لإنشاء مشاريعهم، إلا أن الدراسة خلصت بدقة إلى ذات النتيجة النقدية التي تفيد بأن "غياب الدعم المالي المرن" وصعوبة الوصول إلى مصادر التمويل الخارجي يظلان العائق الجوهرية الدائم الذي يحرم هذه الكفاءات المكونة من تجسيد أصولها المعرفية في السوق الفعلية.¹

5. الواقع المقاوлатي:

يشهد الواقع المقاوлатي في الجامعة الجزائرية تحولا جذريا مدفوعا بالتفعيل الميداني لأحكام القرار الوزاري رقم 1275 (آلية شهادة-مؤسسة ناشئة/شهادة-براءة اختراع)؛ هذا المسعى التشريعي أحدث إعادة هيكلة شاملة للمنظومة الأكاديمية، حيث أصبحت الحاضنات الجامعية، ومراكز التدريب، ودور المقاوлатية بمثابة الركائز والمحفزات الجوهرية التي توجه المشاريع المبتكرة نحو التجسيد الاقتصادي. ومع ذلك، فإن هذا الاندفاع الهيكلي المتسارع يفرز مواقف متباينة بين الطلبة تحركها غايتان مختلفتان؛ فمن جهة أولى، نجح هذا القانون في إحداث وثبة نوعية تمثلت في النشر الواسع للحس المقاوлатي والابتكاري في الوسط الجامعي، وتحفيز الطلبة على التفكير الخلاق وتحويل أفكارهم إلى مشاريع حقيقية، ومن جهة ثانية، يواكب هذا الوعي الناشئ نوع من الاستجابة البراغمية المؤقتة للحوافز والمزايا المادية والتمويلية التي تمنحها الدولة، مما يجعل الانخراط أحيانا خاضعا لمنطق حسابات الفرص المتاحة. هذا التباين بين الشغف الابتكاري الأصلي والاستغلال النفعي للمناخ الحالي يفرز واقعا ميدانيا مركبا، وهو ما أكدته المبحوث (أ.ب.ط) في قوله: "نحن نعيش مزيجا بين الأمرين. هناك جزء من الطلبة يركب الموجة بسبب الحوافز والمزايا التي تقدمها الدولة حاليا للـ *Start-up*"، أي أن ديناميكية "ركوب الموجة" (*Trending*) تمثل استجابة عقلانية من الطلبة لسياسة الحوافز والامتيازات التي أقرتها الدولة عبر القرار 1275، وأضاف قائلا: "كن، التوضيح يكمن في أن هذه 'الموجة' خلقت وعيا لم يكن موجودا من قبل؛ فمجرد حديث الطالب عن 'حل مشكلة' بدلا من 'البحث عن وظيفة' هو تحول حقيقي في العقلية بدأ يتبلور، حتى وإن تعثرت بعض المشاريع لاحقا".

¹ بومعزة نسيم، أسماء بن منصور، "واقع التكوين المقاوлатي في الجامعة الجزائرية ودوره في توجيه الطلبة نحو ريادة الأعمال"، مجلة الدراسات المقاوлатية والتنمية، المجلد 12، العدد 02، سنة 2024، ص 145-162.

وهذا ما يفسر أن اتباع هذه الموجة كان بمثابة بوابة عبور إلزامية ومحفزاً أولياً لولوج عالم الأعمال بدلاً من كونها مجرد تقليد عابر؛ إذ يرتبط هذا المسار بإحداث تحول في البنية الإدراكية للطلاب، متمثلاً في الانتقال اللغوي والفكري من سيكولوجية الاتكال القائمة على ثقافة البحث عن وظيفة وانتظار الرعاية الحكومية، إلى براداييم حل المشكلات القائم على المبادرة والتفكير النقدي، وهو ما يعكس نجاحاً حقيقياً للتعليم المقاولاتي في زحزحة القناعات الكلاسيكية المتوارثة حول الأمان الوظيفي. وحتى وإن اتسم دافع الطالب الأولي بالبراغماتية والنفعية، فإن الاحتكاك اليومي ببيئة الحاضنات وتطوير نماذج الأعمال ومواجهة السوق يخلق آلية "تنشئة مقاولاتية غير مباشرة" وتراكمية، تضمن تزويد الطالب بمهارات قيادية وتسييرية تظل راسخة في شخصيته المهنية، ويتكامل هذا الطرح مع تبني أطروحة "الفشل الإيجابي" كأداة للتعليم، حيث يساهم هذا المنظور في كسر "تابو" الفشل وتحويله إلى منحني تعليمي (Learning Curve) وخبرة ميدانية تؤهل الطالب لإعادة المحاولة مستقبلاً، وهو ما وضحه أيضاً المبحوث (أ.ع.ع) قائلاً: **"الثقافة المقاولاتية تحتاج إلى وقت وهذا الوقت يكون قصير بالنسبة للطلاب مقارنة بعامة الناس. لذلك نجد فئة من الطلبة يركبون الموجة"**. وهذا ما يحيلنا مباشرة إلى أن ظاهرة "ركوب الموجة" هي نتاج مباشر لبرمجة مقياس المقاولاتية في سداسي واحد متأخر في طور الماستر، بدلاً من تدريسه في الأطوار التعليمية الأولى، فهذا النقص في المدة الزمنية يحرم الطالب من الوقت الكافي لتغيير عقليته الوظيفية التقليدية، وتحت ضغط التخرج، يتحول اهتمام فئة من الطلاب إلى اهتمام نفعي مؤقت، يهدف إلى استغلال الامتيازات المادية، والتمويلية، والإعفاءات، والوجاهة الاجتماعية التي يوفرها القرار الوزاري 1275، عبر تقديم مشاريع مكررة لتأمين النجاح الأكاديمي، بينما أشار أيضاً في قوله: **"وهناك طلبة لديهم ميول نحو إنتاج شيء جديد ليناقش به كمذكرة تخرج وأيضاً ادخاله إلى السوق"**؛ إذ يكمن الجانب الإيجابي في قدرة الطالب على استيعاب المفاهيم بسرعة نتيجة امتلاكه سمات شخصية ودوافع فكرية متميزة كالمخاطرة، وصفات القيادة، والذكاء، والإبداع، والذين يتميزون بالقدرة على ابتكار حلول جديدة، حيث لا يرى هؤلاء الطلبة في الامتيازات غاية، بل يستخدمونها كوسيلة مساعدة لتحويل مذكرات تخرجهم إلى نماذج أولية قابلة للتسويق. فالمبتكر الحقيقي يتميز باليقظة المقاولاتية، فهو يدرك أن القرار 1275 ليس مجرد منحة أو تسهيل إداري، بل هو رافعة استراتيجية يستخدمها الطالب لتطوير فكرته وضمان نجاحها واستدامتها؛ وفي هذا الصدد يرى جوزيف

شومبيتر "الأب الروحي" لمفهوم الابتكار في المقاوالاتية، أن المقاوول ليس مجرد صاحب مشروع، بل هو "المبتكر" الذي يقود عملية "التدمير الخلاق" (Creative Destruction).¹

وفي نفس السياق صرح المبحوث (أ.ت.م) قائلا: "نعم مقتنعون الجامعة تصنع المقاوول ولكن ليس على كل الطلبة وإنما نسبة منهم قد تكون 1% فمثلا لدينا بالجامعة 11000 طالب لو تحققت هذه النسبة 1% فنجد 110 طالب قد يكون مهتم منتظر الدعم والمرافقة"؛ حيث يعكس هذا التوجه تبني الجامعة لـ "مقاربة الاستهداف الموجه" في تطوير الفكر المقاولاتي، وهو خيار يستند إلى الأدبيات الاقتصادية التي تؤكد أن السلوك المقاوالاتي يرتبط بخصائص سلوكية ونفسية محددة لا تتوفر لدى المجتمع الطلابي بأكمله.²

وبناء على ذلك، تركز الجامعة اهتمامها وجهود المرافقة على هذه الفئة المستهدفة لضمان الفعالية التكوينية وتوفير الدعم اللازم لتطوير مشاريعهم. من الناحية الاقتصادية، يسهم هذا الاهتمام الأكاديمي المخصص في تحقيق أثر المضاعف، حيث تتحول هذه النخبة المدعومة مستقبلا إلى جهات توظيف قادرة على خلق الثروة والمساهمة الفعالة في تنمية المحيط الاقتصادي، حيث أشارت إلى هذه النقطة إحدى الطالبات المبحوثات عند سؤالها عن دعم الأستاذ وقالت إن هذا الدعم مشروط بجدية الطالب؛ مؤكدة أن الأستاذ يبدي استعدادا كبيرا للمساعدة والتحفيز بمجرد التماسه رغبة حقيقية واهتماما ملموسا من قبل الطالب. لكن هذه السمات الذاتية لا تعمل بمعزل عن البيئة المحيطة، بل تتطلب وجود حواضن مؤسساتية قادرة على تحويل الطاقات الكامنة إلى ممارسات استثمارية منضبطة دون معيقات تحد من هذا الدور، وهو ما أكدته المبحوث (أ.ع.ع) في قوله: "نعم، لأن الجامعة تمتلك المادة الرمادية والمخابر والحاضنات، لكن صناعة مقاوول حقيقي تتطلب بيئة 'مرنة' تقلل من البيروقراطية الأكاديمية وتسمح بالانفتاح الأكبر على القطاع الاقتصادي". يوضح هذا امتلاك الجامعة للنواة الصلبة لمنظومة الابتكار، ويعني عمليا وجود جاهزية عالية لتحويل المعرفة إلى عائد اقتصادي ملموس عبر الاستثمار الفعال في العنصر البشري المتمثل في النخب التدريسية والطلبة المبدعين، مما يضمن تدفقا مستمرا للأفكار الريادية؛ كما يثبت هذا الكلام أن الربط العضوي بين المختبر العلمي وحاضنة الأعمال يمثل الآلية التنفيذية والعمود الفقري الذي يضمن نقل المشاريع من طورها النظري إلى مرحلة النمذجة والتجريب في بيئة معزولة وآمنة تحاكي الواقع الصناعي. ويشير ذلك مباشرة إلى نجاح الجامعة في بناء بنية تحتية تكنولوجية متكاملة داخل الحرم الجامعي تعمل

¹ بركان يوسف، "الابتكار التسويقي كخيارات استراتيجية لتحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الجزائرية"، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة المسيلة، المجلد 10، العدد 01، السنة 2020، ص 260.

² بن عيسى ليلي، والزهرة ناصري، "التعليم المقاوالاتي وأثره على التوجه المقاوالاتي لدى الطلبة: دراسة استطلاعية لآراء طلبة المقاوالاتية بجامعة بيسكرة"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، العدد 02، سنة 2019، ص 235.

كمنصة لتثمين مخرجات البحوث وضمان قابليتها للتسويق، مما يقلل الفجوة التقليدية بين منظومة التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الفعلي، ويؤكد أيضا أن الانتقال المدروس للمشاريع الناشئة يساهم في تقليل نسب الفشل الاستثماري عبر توفير الدعم التقني والاستشاري، مما يحول الأطروحات من مجرد وثائق مكتوبة إلى منتجات تكنولوجية وخدمات ذات قيمة مضافة تدعم الاقتصاد الوطني. وعلى الرغم من هذه البيئة التنظيمية المتاحة، يشدد المبحوث (أ.ب.ط) على ضرورة الانتقال من التمكين العلمي إلى التمكين الميداني، مؤكدا أن الاستدامة مرهونة بمدى الاحتكاك المباشر بالمحيط الاقتصادي في قوله: **"نحن في الطريق الصحيح، لكننا نحتاج لتعميق الشراكة مع السوق ليكون الطالب على دراية بالواقع التجاري والقانوني أثناء دراسته"**. ما يعني في الواقع العملي أن هذه الديناميكية تصطدم بعقبة البيروقراطية الأكاديمية، إذ لا تزال الهياكل الجامعية محكومة بقوالب إدارية جامدة ومواقف زمنية كلاسيكية لا تواكب بأي حال من الأحوال السرعة الفائقة والتحويلات المتسارعة التي تميز عالم الأعمال والمقاولاتية المعاصر. وبناء على هذه المعطيات، تبرز الحاجة الملحة لتأسيس بيئة مرنة ومستدامة تستند إلى ضرورة بناء عقلية مقاولاتية متكاملة لدى الطالب، تتجاوز حدود امتلاك فكرة ابتكارية إلى استيعاب آليات استدامتها ونموها داخل بيئة اقتصادية معقدة ومتغيرة؛ ويتأتى ذلك من خلال تسليح الطالب بمعرفة مزدوجة تمنحه مرونة عالية في رصد الفرص الاستثمارية في السوق وتطوير نماذج أعمال ربحية، بالتوازي مع فهم دقيق للأطر التشريعية المنظمة لها؛ حيث إن الإدراك الاستباقي للقوانين الخاصة بتأسيس الشركات، الالتزامات الضريبية، وحقوق الملكية الفكرية يحمي رائد الأعمال المستقبلي من العشوائية والمخاطر القانونية أو الغرامات التي قد تعصف بمشروعه الناشئ نتيجة الجهل بالتشريعات. ومن ثم، فإن دمج الطالب مبكرا في بيئة الأعمال الحقيقية عبر محاكاة التحديات التجارية يمثل آلية **تحصين مهني** تضمن تخرجه بشبكة علاقات أولية وفهم ناضج للسوق، مما يجنبه صدمة الواقع العملي ويسهل انتقاله الآمن من مقاعد الدراسة إلى ميدان الاستثمار الفعلي، وهو ما يفرض على الجامعة التزاما أكاديميا بالتعمق في هذا التوجه وتجسيده عبر برامجها التدريبية وشراكاتها الاقتصادية؛ وهو ما تثبته دراسة (زغيب ومسعودي، 2022) حول "التعليم المقاولاتي كآلية لتحقيق التقارب بين الجامعة والمحيط الاقتصادي"، حيث خلصت إلى أن تبني صيغة الطالب المقاول يفرض على الجامعة إعادة هندسة علاقتها بالقطاع الاقتصادي، وتوصي الدراسة بوجوب **دمج الطلاب داخل الشركات الفعلية في السوق ليتعلموا آليات التنافسية وإدارة الأداء**، وتجاوز الفجوة بين الأفكار المبتكرة والواقع.¹

¹ زغيب مليكة، زكية مسعودي، "التعليم المقاولاتي كآلية لتحقيق التقارب بين الجامعة والمحيط الاقتصادي"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 12، العدد 02، سنة 2022، ص 78-95.

الخلاصة:

تساهم الممارسات التوجيهية للأساتذة في تنمية الفكر المقاولاتي لدى الطلبة، من خلال اعتماد أساليب بيداغوجية قائمة على التحفيز، والتعلم بالممارسة، والمرافقة الميدانية داخل الحاضنات الجامعية، مما يساعد على تحويل عقلية الطالب من البحث عن الوظيفة إلى ثقافة المبادرة والابتكار. كما ساهم تفعيل القرار الوزاري 1275 في نشر الوعي المقاولاتي داخل الوسط الجامعي، رغم اختلاف دوافع الطلبة بين الشغف الحقيقي بالمقاولاتية والاستفادة من الامتيازات والحوافز التي توفرها الدولة. ولكن مع ذلك، لا تزال فعالية هذا التوجه تصطدم بعدة تحديات؛ أبرزها ضيق التكوين الزمني، والبيروقراطية، وضعف التمويل، مما يحد من تجسيد المشاريع واستمراريتها في الواقع الاقتصادي.

الفصل الرابع:

نتائج واستنتاجات الدراسة

تمهيد:

يخصص هذا الفصل لعرض ومناقشة النتائج العامة المتوصل إليها في الدراسة الميدانية بجامعة بلحاج بوشعيب - عين تموشنت، وذلك بهدف اختبار مدى تحقق الفرضيات المطروحة في الجانب المنهجي، من خلال قراءة وتفسير البيانات المستخلصة من الميدان والوقوف على أبعادها السوسيولوجية والبيداغوجية، وصولاً إلى ضبط الاستنتاجات العامة للدراسة.

1. نتائج على ضوء الفرضيات

نستعرض في الآتي النتائج العامة للدراسة بالاعتماد على الفرضيات المسطرة في الجانب المنهجي:

أولاً- نتائج على ضوء الفرضية الأولى:

من خلال دراستنا توصلنا إلى النتائج التالية:

- ساهم القرار 1275 في تغيير تمثيلات الطلبة حول المقاولاتية من نشاط للنخبة إلى فكرة قابلة للاستثمار لكل صاحب ابتكار.
- ارتبط تحويل الأفكار إلى مشاريع ملموسة لدى الطلبة بالرغبة في الاستقلالية وتحقيق المكانة الاجتماعية.
- نجحت البيئة الجامعية، وخاصة الأستاذ، في تفعيل القوانين ميدانياً مع الطلبة ذوي الشغف الحقيقي.
- ساهمت برامج دار المقاولاتية بعين تموشنت في بناء الهوية المقاولاتية للطلّاب من خلال تقنية (Business Model).
- أدى التدريب بدار المقاولاتية إلى تعزيز ثقة الطالب بنفسه وقدرته على التواصل والقيادة.
- نجحت الجامعة في استبدال النقص المالي بـ "رأسمال ثقافي" من خلال تعليم الطلبة فنون التفاوض لبيع الفكرة.
- ساهمت النوادي العلمية في تفعيل الابتكار عبر محاكاة نماذج الذكاء الاصطناعي وتجارب ريادية ناجحة بالجامعة.
- طورت الجامعة ميزة المسؤولية لدى الطالب وحولت "الخطر غير المدروس" إلى "خطر مدروس" تحت إشراف المؤطرين.
- لعب المحيط الأسري دوراً محفزاً؛ فالمستوى المعيشي الضعيف شكل دافعاً للتحرر، والمستوى الجيد وفر الدعم والاستمرار.

- مكنت المرافقة بمركز المقاولاتية الطلبة من بناء مناعة ضد الانتقادات السلبية للأصدقاء والمحيط الاجتماعي.
- واجهت الجامعة صعوبة في بناء شبكة علائقية قوية للطلبة مع سوق الشغل والشركات في ولاية عين تموشنت.
- اصطدمت فاعلية الجامعة بالعقبات البيروقراطية والوعود المالية الإدارية غير المجسدة ميدانيا.
- مما سبق، يتضح أن تجسيد الجامعة للقانون الجديد عبر النوادي العلمية وبرامج مركز المقاولاتية نجح في صناعة وعي مقاولاتي كفاء؛ وبذلك تحققت فرضية أن "المرافقة الجامعية لها دور في تنمية الفكر المقاولاتي لدى الطلبة"، رغم العقبات الإدارية والمالية.

ثانيا - نتائج على ضوء الفرضية الثانية:

- انطلاقا من النتائج المتوصل إليها، نؤكد أن الفرضية الثانية قد تحققت، حيث أظهرت الدراسة النتائج التالية:
- يعد مقياس المقاولاتية في طور الماستر غير كافٍ لترسيخ الفكر المقاولاتي بشكل تام بسبب ضيق الحيز الزمني.
 - يساهم المقياس في تطوير الشغف المقاولاتي فقط لدى الطلبة الذين لديهم رغبة حقيقية واستعداد مسبق.
 - نجح الأستاذ في تعويض النقص البيداغوجي باستراتيجيات محكمة تعتمد على "التعلم بالممارسة" (Learning by Doing).

- ساهم استخدام أدوات واقعية مثل (Canvas) في تقريب المفاهيم المقاولاتية وتحويلها إلى ممارسات إجرائية لدى الطلبة.
- مكن بناء علاقة ثقة بين الأستاذ والطالب الأخير من التقدم نفسيا وإنتاج أفضل ما لديه في مساره المقاولاتي.
- تبنى الطلبة وعيا مقاولاتيا واقعيا بفضل البرامج المستوحاة من التجارب الشخصية والميدانية للأساتذة المؤطرين.

- نجحت جامعة عين تموشنت في تجسيد مشاريع ميدانية واقعية، منها ما دخل حيز الخدمة ومنها ما هو في طور الإنجاز.
- أدت امتيازات القرار 1275 إلى دخول فئة من الطلبة لعالم المقاولاتية بهدف "ركوب الموجة" والاستفادة من المحفزات.
- تمتلك الجامعة النواة الحقيقية لصناعة المقاول، لكنها تفتقر لآليات ربط الجامعة بالسوق الحقيقي بعيدا عن البيروقراطية.
- مما سبق، تبيّنت كفاءة الأستاذ من خلال فاعلية البرامج والأساليب الموجهة للطلبة، والتي انعكست في تزايد النشاط المقاولاتي داخل الجامعة وتطوير قدرات المبحوثين، رغم بقاء التحديات المالية كعقبة ميدانية.

2. الاستنتاجات العامة:

- من خلال دراستنا لموضوع "دور الجامعة في ترسيخ ثقافة المقاولاتية: دراسة ميدانية بجامعة بلحاج بوشعيب - عين تموشنت"، تبلورت لدينا أهم مؤشرات الفرضيات وأبرز الاستنتاجات ممثلة في:
- ساهمت الجامعة، عبر القرار الوزاري 1275، في تغيير تمثلات الطلبة حول مجال ريادة الأعمال، وتجاوز التصور التقليدي الذي يحصر المقاولاتية في أصحاب الرساميل، العقارات، أو النخب الإدارية، وتحويلها إلى ممارسة ترتكز على الابتكار والمعرفة.
 - نجحت البيئة الجامعية، من خلال الدعم والمرافقة البيداغوجية للأساتذة، في تحفيز الطلبة حاملي الأفكار وتوجيههم نحو اقتحام مجال ريادة الأعمال لإنشاء مشاريعهم المستقلة.
 - ساهم التكوين المقاولاتي في تنمية مجموعة من المهارات لدى الطلبة، أهمها: القيادة، التواصل، التفاوض، العمل الجماعي، التسيير، التخطيط، واتخاذ القرار، وهي مهارات اكتسبها الطلبة من خلال الاحتكاك بورشات العمل والمشاريع التطبيقية داخل مركز المقاولاتية.
 - نجحت الجامعة في تحويل النوادي العلمية إلى مجتمعات ممارسة لتوليد المعرفة، تفتتت العوائق النفسية، وبناء رأسمال ثقافي واجتماعي غير رسمي، مما حوّل الفعل المقاولاتي لدى الطلبة من غاية مستحيلة إلى ممارسة يومية ممكنة.

- نجحت الجامعة في تفعيل آلية المحاكاة الاجتماعية كقوة دفع ومحفز للجرأة الابتكارية، من خلال إتاحة الفرصة لاحتكاك الطلبة بنماذج شبابية ناجحة انطلقت من انعدام الموارد، مما كسر حواجز الخوف وغذى روح المبادرة الفردية.
- لعبت الجامعة دوراً محورياً في تحفيز الابتكار لدى الطلاب من خلال تمكينهم من دمج الآليات الرقمية وتقنيات الذكاء الاصطناعي في مشاريعهم التطبيقية.
- ساهمت المرافقة البيداغوجية والتطبيقية في تعزيز قدرة الطلبة على إدارة الفرق، تقسيم الأدوار، التعامل مع الأزمات، واتخاذ القرارات الصعبة داخل المشاريع الجماعية، مما ساهم في بناء شخصية قيادية أكثر نضجاً واستقلالية.
- تطور وعي الطلبة بالمسؤولية من مجرد مسؤولية أكاديمية إلى مسؤولية مهنية وتسييرية مرتبطة بإدارة الفريق، اتخاذ القرارات، توزيع المهام، وتحمل نتائج المشروع الجماعي.
- ساهمت الجامعة والمؤطرون في تحويل المخاطرة من سلوك عشوائي إلى ممارسة مدروسة، من خلال تشجيع الطلبة على التجربة، التعلم من الأخطاء، وكسر الخوف من الفشل.
- ساهمت الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للأسرة في تشكيل الدوافع المقاولاتية لدى الطلبة، حيث تحول الحرمان والحاجة الاقتصادية لدى البعض إلى قوة دافعة نحو تحقيق الاستقلالية والحراك الاجتماعي.
- ارتبط موقف الأسرة من المقاولاتية بحجم رأس مالها الثقافي والاقتصادي؛ فكلما امتلكت الأسرة وعياً اقتصادياً أو تجربة مهنية أوسع، ازدادت قابليتها لدعم المشروع المقاولاتي للطالب.
- ساهمت شبكات الأصدقاء والمحيط الاجتماعي في تعزيز الهوية المقاولاتية للطلبة، من خلال توفير بيئة قائمة على الدعم المتبادل، المنافسة الإيجابية، وتبادل الخبرات المهنية.
- تحول الخطاب السلبي والتشكيك الاجتماعي لدى بعض الطلبة إلى قوة تحفيزية مضادة، ساهمت في تعزيز الإصرار والرغبة في إثبات الذات والنجاح المقاولاتي، وذلك بفضل اكتساب المهارات من التكوين المقاولاتي في الجامعة.

- بينت الدراسة أن فاعلية الجامعة لا تقاس بحجم الخطابات التحفيزية أو البرامج الرسمية، بل بمدى قدرتها على تحويل المقاولاتية من خطاب مؤسساتي إلى ممارسة ميدانية قابلة للتجسيد.
- أنتجت البيئة الجامعية غير المحصنة ثقافياً تمثلات سلبية حول المقاولاتية، من خلال انتشار خطاب يشكك في جدوى المشاريع ويضعف ثقة الطلبة في المسار المقاولاتي.
- أدى تأثير ضيق الوقت، اختلاف تخصصات الطلبة، وتباين خلفياتهم الاجتماعية والمعرفية إلى الحد من فعالية التكوين المقاولاتي وتبسيط المحتوى على حساب عمقه التطبيقي.
- يعد قصور إدراج مقياس المقاولاتية في سداسي واحد بمرحلة الماستر عائقاً أمام بناء عقلية مقاولاتية مستدامة، باعتبار أن الفكر المقاولاتي يمثل مساراً تربوياً وسلوكياً تراكمياً يتطلب تنشئة مبكرة ومستمرة.
- تجسدت الكفاءة المقاولاتية للأساتذة في تنويع الأنشطة البيداغوجية والورشات التطبيقية، خاصة باستخدام نموذج "Canvas" لنقل الطلبة من المعرفة النظرية إلى الأداء المقاولاتي القائم على تحليل السوق واتخاذ القرار.
- ساهمت استراتيجيات التعلم بالممارسة (**Learning by Doing**) في تفعيل الفكر المقاولاتي، عبر نقل المحاضرات التطبيقية إلى فضاءات الحاضنات ومركز المقاولاتية، وربط الطلبة مباشرة ببيئة الأعمال الواقعية.
- اعتمد الأساتذة على التحفيز الرمزي وسرد قصص النجاح كآلية لبناء الكفاءة الذاتية المدركة لدى الطلبة، وتحويل التردد النفسي إلى دافعية نحو الإنجاز المقاولاتي.
- ساهمت المسابقات والأيام التحسيسية في خلق بيئة تنافسية محفزة تساعد على اكتشاف المواهب المقاولاتية وتشجيع الطلبة على الانخراط في أنشطة الحاضنات الجامعية.
- ارتبطت مصداقية التكوين المقاولاتي بامتلاك الأستاذ لتجربة ميدانية فعلية في المقاولاتية، مما يسمح بنقل خبرات عملية وأدوات واقعية مرتبطة بمتطلبات السوق.

- تحولت علاقة الأستاذ بالطالب المقلول من علاقة أكاديمية رسمية إلى علاقة مرافقة قائمة على الثقة والتفاعل المباشر، بما يسمح للطالب بمشاركة الصعوبات والتحديات المرتبطة بمشروعه دون خوف من الأحكام الأكاديمية.
- تجسدت فاعلية المرافقة البيداغوجية من خلال ظهور مشاريع ناشئة حصلت على علامة "مؤسسة ناشئة" ومشاريع أخرى دخلت مرحلة النشاط والتمويل الفعلي داخل الجامعة.
- ساهم القرار 1275 بفعالية في نشر الوعي المقاوالاتي وتشكيل ثقافة المبادرة لدى الطلبة، رغم الخلفية البراغمانية لانخراط بعضهم طمعاً في الامتيازات.
- تستمر العوائق التمويلية والإدارية كأحد أبرز التحديات التي تعيق انتقال المشاريع الجامعية من مرحلة التكوين إلى التجسيد الفعلي في السوق الاقتصادية.
- يرتبط نجاح التعليم المقاوالاتي بقدرة الجامعة على بناء شراكات فعلية مع المحيط الاقتصادي، تسمح للطلبة بفهم الواقع التجاري والقانوني أثناء مساهمهم الدراسي.
- تتوقف استدامة المشاريع المقاوالاتية على ضرورة توفير آليات "ما بعد التخرج"، من خلال ربط الطلبة بمسرعات الأعمال وشبكات التمويل والاستثمار الخارجي.

الخلاصة:

نخلص في ختام هذا الفصل إلى أن المعطيات الميدانية قدمت إجابات واضحة ومثبتة حول واقع ترسيخ الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة، حيث أكدت المؤشرات الميدانية نجاح برامج المرافقة وأساليب التعليم بالممارسة في تطوير مهارات المبحوثين وتوجيههم نحو الابتكار، مع بقاء التحديات المالية والبيروقراطية كعوائق فعلية تتطلب حلولاً تنسيقية مع المحيط الاقتصادي.

خاتمة

خاتمة:

تأسيساً على ما أسفرت عنه دراستنا لدور الجامعة في ترسيخ الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين، وفي ظل تفكيكنا لأهم الآليات البيداغوجية والتوجيهية المعتمدة، مع الوقوف على الاستراتيجيات المستعملة من طرف المؤطرين لتوجيه هذا الفعل، وصولاً إلى رصد أهم التأثيرات التي أحدثتها القرار الوزاري 1275 داخل الوسط الجامعي؛ نخلص إلى أن الجامعة الجزائرية أصبحت تعيش توجهاً جديداً يسعى إلى نشر ثقافة المبادرة والابتكار وربط الطالب بعالم المقاولاتية. ففي السنوات السابقة، كان التصور السائد لدى أغلب الطلبة يتمحور حول البحث عن وظيفة تقليدية بعد التخرج، إلى أن بدأت الجامعة في إدراج المقاولاتية ضمن برامجها التعليمية، والعمل على تطوير الحاضنات الجامعية ودور المقاولاتية ومراكز الدعم، مما جعل الفكر المقاولاتي ينتشر بشكل متزايد داخل الأوساط الطلابية، وأصبح يُنظر إليه كخيار مهني حقيقي يمكن من خلاله تحقيق الاستقلالية المهنية والمساهمة في التنمية الاقتصادية.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها، اتضح أن التكوين البيداغوجي والمرافقة التوجيهية لعبا دوراً مهماً في تعزيز روح المبادرة لدى الطلبة، حيث ساهمت الورشات التطبيقية، والأنشطة العلمية، والحاضنات الجامعية في تطوير قدراتهم على التخطيط، والتسيير، والتواصل، واتخاذ القرار، والتفاوض، إضافة إلى تنمية روح الابتكار من خلال تفعيل الآليات التكنولوجية داخل النوادي العلمية، وتشجيع الطلبة على توظيف تطبيقات التحول الرقمي في مشاريعهم. كما ساهمت استراتيجيات المؤطرين القائمة على التعلم بالممارسة، وربط الطلبة بالواقع الميداني، والاحتكاك بالمقاولين، ومحاكاة التجارب الناجحة، في كسر الخوف المرتبط بالفشل وتعزيز ثقتهم بقدراتهم الذاتية. ولم يقتصر هذا التأثير على الجامعة فقط، بل امتد أيضاً إلى المحيط الاجتماعي، حيث لعبت الأسرة والأصدقاء دوراً مهماً، سواء من خلال الدعم والتشجيع أو حتى من خلال الرفض والخوف من العمل الحر، الأمر الذي شكّل لدى العديد من الطلبة دافعاً لإثبات الذات والسعي نحو تحقيق الاستقلالية والنجاح من خلال المشاريع المقاولاتية. إلا أننا وجدنا في المقابل أن هذا التوجه لا يزال يواجه عدة صعوبات؛ أبرزها ضيق الفترة الزمنية المخصصة لتعليم المقاولاتية، وهيمنة الطابع النظري على بعض البرامج، إضافة إلى ضعف التشبيك الحقيقي مع المحيط الاقتصادي، واستمرار العراقيل الإدارية والمالية التي تحد من قدرة الطلبة على تجسيد مشاريعهم بعد التخرج.

إننا اليوم نعيش واقعاً أصبحت فيه المقاولاتية من أهم التوجهات التي تسعى الجامعة الجزائرية إلى ترسيخها داخل الوسط الطلابي، حيث أصبح الاهتمام بالحاضنات الجامعية والمؤسسات الناشئة والابتكار في تزايد مستمر، غير أن نجاح هذا التوجه يبقى مرتبطاً بضرورة تعميق الثقافة المقاولاتية منذ المراحل التعليمية الأولى، وتعزيز الشراكة مع المحيط الاقتصادي، وتوفير بيئة أكثر مرونة ودعماً تسمح للطلاب بتحويل أفكاره ومشاريعه إلى مؤسسات حقيقية تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الملاحق

الملاحق:

أسئلة المقابلة: حول دور الجامعة في ترسيخ الثقافة المقاولاتية

المحور الأول: البيانات الشخصية

- السن:
- الجنس:
- المستوى التعليمي:
- المستوى المعيشي:

المحور الثاني: الآليات الجامعية في تشكيل الهوية المقاولاتية

- هل درست مقياس المقاولاتية في تخصصك، وكيف كان انطباعك عنه؟
- هل ضم هذا المقياس التعريف بالقانون (1275) حول تعويض مذكرة التخرج بمشروع "مؤسسة ناشئة" (Start-up)؟
- إذا كان الجواب نعم، كيف أثر ذلك عليك لاختيار مذكرة (مؤسسة ناشئة) كمسار لتخرجك؟
- ماهي الدوافع والأسباب التي أدت بك إلى التوجه نحو العمل الحر؟
- كيف ساهمت البيئة الجامعية وتوجيهات الأساتذة في تطوير هذا الوعي المقاولاتي؟
- إذاً ما هي آليات العمل التي اكتسبتها من هذه الدورات لمواجهة صعوبات الواقع مستقبلاً؟
- وما هي الكفاءات (المعرفية والشخصية) التي اكتسبتها من دار المقاولاتية لتعزيز ثقتك بذاتك؟
- وهل ترى أنها كافية لمواجهة تحديات الواقع مستقبلاً أم فقط تبدو شكلية؟ ولماذا؟
- وهل وفرت لك هذه التكوينات رأس مال اجتماعي (شبكة علاقات) تدعم مشروعك مستقبلاً؟ وكيف؟
- كيف ساهم احتكاكك بالنوادي العلمية الخاصة بالحاملين للمشاريع في تعزيز روح الابتكار؟
- هل توفر لك الملتقيات الجامعية آليات تكنولوجية لربط مشروعك بالنماذج المقاولاتية الرائدة عالمياً؟
- كيف ذلك؟ أعطني مثلاً عن برامج أو منصات استخدمتموها.

- هل ساهمت هذه الملتقيات في تغيير مفاهيمك السابقة حول تحديات المحيط المقاوالاتي؟ أم أنها مجرد كلام يتكرر؟
- هل لديك روح المخاطرة والمغامرة في تبني مشروع؟
- هل ساهم الأساتذة المؤطرون والمكونون في تعزيز روح المخاطرة لديك؟
- هل تملك مسؤولية تحمل عواقب مشروعك؟
- هل عززت هذه الملتقيات قدرتك على قيادة فريق عمل؟
- هل وجدت دعماً من طرف محيطك الاجتماعي لتجسيد أفكارك وإبداعاتك ضمن مشروع حر؟
- هل تلقيت السند من طرف أسرتك؟
- هل عززت هذه الملتقيات قدرتك على قيادة فريق عمل وتحمل مسؤولية نجاح أو فشل مشروعك؟ وكيف؟
- باختصار، هل ترى أن الجامعة هي التي صنعت منك "مقاولاً" قبل أن تخرج للحياة العملية؟ أم مازالت لم تصل إلى ذلك الحد؟
- وفي نظرك ما هي العراقيل التي تضعف نشر الثقافة المقاوالاتية في الجامعة؟

المحور الثالث: رؤية المؤطرين لفاعلية التعليم المقاوالاتي

- برأيكم، هل تفعيل مقياس واحد في سنة ثانية ماستر كافٍ لبناء ثقافة مقاوالاتية حقيقية لدى الطالب وتأهيله للابتكار؟
- ما هي الاستراتيجيات التي تعتمدها لتفعيل احتكاك الطلبة بدار المقاوالاتية لتعزيز هذه الثقافة؟
- هل تلمس تحولاً حقيقياً في عقلية الطالب نحو الاستثمار الخاص، أم نحن أمام "موجة" (Trending) لمفهوم الـ Start-up التي يركبها الطلبة حالياً؟ وضح لي؟
- هل الآليات التي تدرسونها للطلبة هي أدوات عمل حقيقية مقتنعون بجودتها، أم أنها مجرد معارف أكاديمية تفرضها البرامج؟ ولماذا؟
- ميدانياً، هل تجسدت مشاريع الطلبة في شكل مؤسسات ناشئة، وهل حظيت بمرافقة فعلية من الجامعة لتحقيق ذلك؟

- هل تلتزم بالعلاقة الرسمية مع الطالب، أم أن مرافقة "مشروع" تفرض عليك بناء علاقة ثقة خارج الرسمية؟ وضح لي لماذا؟
- في الأخير، هل أنتم مقتنعون شخصياً بأن البيئة الجامعية الحالية قادرة فعلاً على صناعة مقاولين حقيقيين؟ إذا كان نعم لماذا، أو لا لماذا؟

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب

1. ألكسندر أوسترفالدر، إيف بينيور، "ابتكار نموذج العمل التجاري: دليل لرواد الأعمال والمغيرين والمجربين"، ترجمة: مكتبة جرير، منشورات مكتبة جرير، سنة 2011.
2. ابن منظور، لسان العرب، المجلد الرابع، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1414هـ.
3. بيار بورديو، "أسباب عملية: إعادة النظر في الفلسفة"، ترجمة: باسم كنفاني، دار التتوير للطباعة والنشر، سنة 2004.
4. بيار بورديو، "الرمز والسلطة"، ترجمة: عبد السلام بنعبد العالي، ط3، دار توبقال للنشر، سنة 2007.
5. بيار بورديو، منطق الممارسة، ترجمة: عبد الجليل الكور، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، سنة 2010.
6. جاري بيكر، "رأس المال البشري: تحليل نظري وتجريبي"، ترجمة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، سنة 1994.
7. ذوقان عبيدات، عبد الرحمن عدس، وكايد عبد الحق، مناهج البحث العلمي: التصميم والادوات والأساليب، عمان، دار الفكر، سنة 2014.
8. ريمون بودون، "منطق الفعل الاجتماعي"، ترجمة: محمود عودة وإبراهيم عثمان، دار الشروق، سنة 1986.
9. عمار بوحوش، "الاتجاهات الحديثة في الإدارة العامة"، دار الغرب للنشر والتوزيع، سنة 2005.
10. محمد الجوهري وآخرون، "النظرية السوسيولوجية المعاصرة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، سنة 2011.
11. محمد منير مرسي، التعليم الجامعي والبحث العلمي في العالم العربي، عالم الكتب، القاهرة، 2005.
12. ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.

ثانياً: المجلات العلمية

1. بخوش مريم، يوسف بومدين، "أثر التعليم المقاولاتي في تعزيز التمكين النفسي لدى طلبة الجامعة: دراسة ميدانية"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة وهران 2، الجزائر، المجلد 12، العدد 02، سنة 2021.
2. بركان يوسف، "الابتكار التسويقي كخيارات استراتيجية لتحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الجزائرية"، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة المسيلة، المجلد 10، العدد 01، السنة 2020.
3. بركان يوسف، "الابتكار التسويقي كخيارات استراتيجية لتحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الجزائرية"، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 10، العدد 17، جامعة المسيلة.
4. بن عروس محمد لمين، الدور والمكانة الاجتماعية في المجتمع، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد السادس، العدد الرابع، ديسمبر 2021.
5. بن عيسى ليلي، والزهرة نصري، "التعليم المقاولاتي وأثره على التوجه المقاولاتي لدى الطلبة: دراسة استطلاعية لآراء طلبة المقاولاتية بجامعة بسكرة"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، العدد 02، سنة 2019.
6. بوطورة فضيلة، وزهية قراقمية، ونوفل إسماعيلي، "دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية بين الضرورة والأهمية"، مجلة الإبداع 9، عدد 1، سنة 2019.
7. بومعزة نسيم، أسماء بن منصور، "واقع التكوين المقاولاتي في الجامعة الجزائرية ودوره في توجيه الطلبة نحو ريادة الأعمال"، مجلة الدراسات المقاولاتية والتنمية، المجلد 12، العدد 02، سنة 2024.
8. حياة بوردوسن ومحمود قريز، "القرار الوزاري رقم 1275 شهادة مؤسسة ناشئة/ شهادة براءة اختراع ودوره في تعزيز قيم المواطنة لدى الطالب الجامعي"، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، جامعة خنشلة، المجلد 08، العدد 01، أفريل 2023.
9. خليل حمدي، "المقاربة السوسيولوجية للفعل المقاولاتي: قراءة في المرجعية الفيبيرية"، مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي تامنغست، الجزائر، المجلد 14، العدد 01، سنة 2022.
10. دريوش راضية، مفهوم المنهج العلمي وحدوده في العلوم الاجتماعية، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، جامعة مولود معمري بتيزي وزو، الجزائر، المجلد 8، العدد 3، سنة 2020.

11. ريمون بودون، "إعادة التفكير في الحراك الاجتماعي: الفرد والاستراتيجية في مواجهة الهياكل"، المجلة العربية لعلوم النخبة، مجلد 04، عدد 12، سنة 2011.
12. زارع رباب، وإيمان كشرود، "استراتيجيات وبرامج التعليم المقاولاتي لتعزيز روح المقاولاتية"، مجلة ريادة للأعمال، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد 01، سنة 2018.
13. زغيب مليكة، زكية مسعودي، "التعليم المقاولاتي كآلية لتحقيق التقارب بين الجامعة والمحيط الاقتصادي"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 12، العدد 02، سنة 2022.
14. سفيان رقام، سهام صيفي، "اختبار محددات النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين باستخدام نظرية السلوك المخطط لإليك أجزين"، مجلة الباحث للاقتصاد والتجارة 09، عدد 02، سنة 2021.
15. سوداني لينة، بورغدة حسين، "دور جماعات الممارسة في توليد المعرفة: دراسة ميدانية على مستوى مؤسسة فرتيال عناية"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، مجلد 11، عدد 01، سنة 2022.
16. صغير رابح، أمينة غربي، "دور المرافقة البيداغوجية في تعزيز النوايا المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين في ظل القرار الوزاري 1275: دراسة ميدانية"، مجلة التنمية البشرية والتمكين الاستراتيجي، مجلد 08، عدد 02، سنة 2024.
17. عابي وليد، "قياس التوجهات المقاولاتية لدى طلبة الجامعة: دراسة ميدانية في جامعة العربي التبسي - تبسة"، مجلة أبحاث اقتصادية وقانونية، جامعة العربي التبسي، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، سنة 2018.
18. عبد الحفيظ بن منصور، "المحددات السوسيو-ثقافية للمقاولاتية لدى الشباب الجامعي"، مجلة آفاق علمية، مجلد 12، عدد 02، سنة 2020.
19. عبد الغني عماد، "سوسيولوجيا الفاعل عند آلان تورين: من نقد الحداثة إلى البحث عن الذات"، مجلة إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)، عدد 17، سنة 2012.
20. عثمان بوزيان، "دور الجامعة في تنمية الكفاءة الذاتية المقاولاتية لدى الطلبة"، مجلة دراسات اقتصادية، عدد 15، سنة 2019.
21. علي أحمد، رابح بوقرة، "آليات غرس الفكر المقاولاتي في المنظومات التعليمية الحديثة"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 09، العدد 02، سنة 2022.

22. غطاس عبد الله، وسامي بوجلل، "واقع ومعوقات تعليم المقاولاتية في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة والطلبة"، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، جامعة البليدة 2، المجلد 13، العدد 24، ديسمبر 2019.
23. غواطني مليكة، المقابلة كأداة من أدوات جمع المعطيات، مجلة العلوم الإنسانية (المركز الجامعي علي كافي، تندوف)، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، ديسمبر 2021.
24. ليلي زغاد، فتحي بن لدغم، "أثر التعليم المقاولاتي على تطوير المهارات والمواقف الذهنية للطلبة وفق المقاربة البيداغوجية لآلان فايول"، مجلة آفاق علمية للبحوث والدراسات، مجلد 15، عدد 01، سنة 2023.
25. محسن بلقسم، المنهج الكيفي والكمي في الدراسات الاجتماعية: النظرية والممارسة، مجلة التكامل في بحوث العلوم الاجتماعية والرياضية، جامعة مولاي إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المغرب، المجلد 7، العدد 1، جوان 2023.
26. محمد بلخير، "الفردانية المنهجية في دراسة الفعل المقاولاتي لدى الشباب: دراسة استكشافية لاستراتيجيات النجاح الفردي"، مجلة الحكمة للدراسات السوسولوجية، مجلد 09، عدد 02، سنة 2021.
27. مسعودي امحمد، العينات في البحث الوصفي، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، جامعة الجلفة، المجلد 4، العدد 8.
28. مطروني فيصل، بوعمامة نوال، "نظرية التعلم الاجتماعي عند جوليان. ب. روتر وألبرت باندورا"، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، مجلد 12، عدد 03، سنة 2024.
29. موسى شودار، "المقاربة النظرية لرأس المال الاجتماعي عند بيير بورديو وتطبيقاتها في السوسولوجيا المعاصرة"، مجلة الذاكرة للمصادر والبحوث والتشريع، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، المجلد 09، العدد 02، ديسمبر 2021.
30. نبيل خليل، "الأوجه المتعددة للفشل المقاولاتي: تصورات مستمدة من تصنيف تجريبي"، مجلة Journal of Business Venturing، المجلد 31، العدد 1، سنة 2016.

31. هدى مدار، وحياء بوشارب، "المقاولاتية والفكر المقاولاتي ضرورة الحتمية للتقليل من حدة البطالة في الجزائر"، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف، العدد 02، سنة 2021.
32. وفاء بلخير، "المهارات الناعمة كآلية لتعزيز الكفاءة المهنية لدى الطلبة الجامعيين"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، مجلد 09، عدد 02، سنة 2021.
33. رمضان كمال، وعبد القادر قطيب، "واقع المرافقة المقاولاتية في الجامعات الجزائرية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 16، العدد 01، سنة 2023.

ثالثاً: الرسائل العلمية والمطبوعات الجامعية

1. إزيان كوثر، مطامر عفاف، دار المقاولاتية والفكر المقاولاتي لدى طلبة الجامعة "دراسة حالة جامعة الجيلالي بونعامة"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير (تخصص إدارة الموارد البشرية)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، الجزائر، السنة الجامعية 2021-2022.
2. بن سميحة عتيقة، "واقع وآفاق المقاولاتية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية والتسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، سنة 2022.
3. بوزيد مصطفى، "المقاربات الفردانية في السوسيولوجيا المعاصرة: دراسة تحليلية لآليات التفاعل وبناء الهوية الذاتية من خلال أطروحات جورج هربرت ميد"، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 2 "أبو القاسم سعد الله"، الجزائر، سنة 2023.
4. الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي "دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015.
5. زيتوني هوارية، "مطبوعة بيداغوجية في مادة المقاولاتية"، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر (تخصص اقتصاديات العمل)، الجزائر: جامعة ابن خلدون تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2021-2022.

6. طلحة الياس، نظام المعاينة في البحوث الاجتماعية والإعلامية، جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة، الجزائر، جوان 2017.
7. كمال العقاب، مقاولاتية، دروس عبر الخط: مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة أولى ماستر تسيير عمومي، جامعة التكوين المتواصل، الجزائر، السنة الجامعية 2022-2023.
8. لعماري ابتسام، "دور التكوين المقاولاتي في تفعيل التوجه المقاولاتي لدى الطلبة الجامعيين: دراسة حالة لعينة من طلبة المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف"، مذكرة ماستر، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بميلة، الجزائر، سنة 2021.
9. مهدي دنيا، ومريم حامد، "تأثير التكوين المقاولاتي على النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين: دراسة حالة استكشافية على مستوى المركز الجامعي مغنية"، مذكرة ماستر، تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات، المركز الجامعي مغنية، 2021-2022.

رابعاً: المواقع الإلكترونية والتقارير الدولية

1. المفوضية الأوروبية، مركز البحوث المشترك، "إطار الكفاءة المقاولاتية الأوروبي (EntreComp): بناء ثقافة المبادرة والابتكار"، منشورات الاتحاد الأوروبي، مسترجع من الموقع الرسمي للمفوضية الأوروبية: europa.eu، تاريخ الاطلاع: 2 ماي 2026.
2. الوكالة الوطنية الفنلندية للتعليم، "المنهج الدراسي الوطني الأساسي للتعليم الأساسي في فنلندا"، مسترجع من الموقع الرسمي للوكالة: oph.fi، تاريخ الاطلاع: 2 ماي 2026.

الفهرس

الفهرس:

.....	الشكر والتقدير
.....	الاهداء
1.....	مقدمة:
3.....	الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة
4.....	تمهيد:
5.....	أولا-الدراسات السابقة:
11.....	ثانيا - الإشكالية:
15.....	ثالثا - فرضيات الدراسة:
15.....	رابعا - مفاهيم الدراسة:
15.....	1. الدور:
16.....	2. دور الجامعة:
16.....	3. المقاولاتية:
17.....	4. الثقافة المقاولاتية :
17.....	5. دار المقاولاتية:
18.....	خامسا - منهج وأدوات الدراسة:
19.....	سادسا - أهمية وأهداف الدراسة:
20.....	سابعا - أسباب اختيار الموضوع:
20.....	ثامنا - صعوبات البحث:
20.....	تاسعا - مجالات الدراسة:
24.....	الخلاصة :
25.....	الفصل الثاني: مساهمة الجامعة في بناء الفكر المقاولاتي لدى الطلبة
26.....	تمهيد:

1. المقاولاتية:	27
1.1 نشأة المقاولاتية:	27
2.1 تعريف القرار الوزاري رقم 1275:	28
3.1 تعريف المقاولاتية:	28
4.1 أدوار وأبعاد المقاولاتية:	29
2. المقاول:	30
1.2 تعريف المقاول:	30
2.2 خصائص المقاول:	30
3. دار المقاولاتية:	32
1.3 نشأة دار المقاولاتية في الجامعة:	32
2.3 مهام وأهداف دار المقاولاتية بالجامعة:	33
4. التكوين البيداغوجي:	34
5. تنمية المهارات:	37
6. الابتكار:	43
7. روح المسؤولية:	46
8. المحيط الإجتماعي:	48
9. الفاعلية:	52
الخلاصة:	55
الفصل الثالث: الممارسات التوجيهية للأساتذة في تنمية الفكر المقاولاتي	56
تمهيد:	57
1. التعليم المقاولاتي:	58
1.1 تعريف التعليم المقاولاتي:	58
2.1 أهمية التعليم المقاولاتي:	58

58	3.1 التعليم و التدريب الموجه نحو المقاولاتية:
59	4.1 استراتيجيات التعليم المقاولاتي:
60	5.1 متطلبات التعليم المقاولاتي:
61	2. المرافقة المقاولاتية:
62	1.2 أشكال المرافقة المقاولاتية:
63	3. التوجه المقاولاتي:
63	1.3 تعريف التوجه المقاولاتي:
63	2.3 محددات التوجه المقاولاتي:
64	3.3 تعزيز علاقة التعليم بالتوجه المقاولاتي:
65	4. الكفاءة:
73	5. الواقع المقاولاتي:
77	الخلاصة:
78	الفصل الرابع: نتائج واستنتاجات الدراسة
79	تمهيد:
80	1. نتائج على ضوء الفرضيات
82	2. الاستنتاجات العامة:
86	الخلاصة:
87	خاتمة
90	الملاحق
94	المصادر والمراجع
101	الفهرس
105	ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

عرف موضوع المقاولة اهتماماً متزايداً في ظل التحديات الاقتصادية وتقلبات أسواق النفط، مما دفع الدولة الجزائرية إلى تبني إصلاحات تهدف إلى تعزيز الفكر المقاوَلاتي لدى الشباب، خاصة الطلبة الجامعيين باعتبارهم الفئة الأكثر قدرة على المساهمة في التنمية الاقتصادية. وفي هذا الإطار تبرز الجامعة كفاعل أساسي في ترسيخ الثقافة المقاوَلاتية وتنمية المهارات المرتبطة بها، كروح المبادرة، والاستقلالية، والثقة بالنفس.

وقد استهدفت هذه الدراسة تسليط الضوء على واقع الثقافة المقاوَلاتية في جامعة "بلحاج بوشعيب" بعين تموشنت، من خلال التركيز على آليات المرافقة البيداغوجية، وتقييم الاستراتيجيات التعليمية والتكوينية التي يتبناها الأساتذة المؤطرون لترسيخ هذا الفكر لدى الطلبة. ولتحقيق هذا الهدف، تم الاعتماد على المنهج الكيفي باستعمال المقابلة نصف الموجهة كأداة لجمع البيانات من عينة قصدية شملت الطلبة المقبلين على التخرج والأساتذة الناشطين في الفضاءات المقاوَلاتية بالجامعة. وقد خلصت الدراسة إلى أن الجامعة تلعب دوراً فعالاً في تعزيز التوجه المقاوَلاتي وتنمية مهارات التخطيط، والمبادرة الفردية، والابتكار، عبر الورشات التطبيقية وآليات التعلم بالممارسة، رغم وجود بعض التحديات كالعراقيل البيروقراطية، وضعف التمويل، وضيق وقت التكوين.

الكلمات مفتاحية: دور الجامعة، المقاوَلاتية، دار المقاوَلاتية، الثقافة المقاوَلاتية، المقرر الوزاري رقم 1275.

Abstract:

The subject of entrepreneurship has garnered increasing attention in light of economic challenges and oil market fluctuations, prompting the Algerian state to adopt reforms aimed at fostering entrepreneurial thought among youth, particularly university students, as they represent the group most capable of contributing to economic development. Within this framework, the university emerges as a key actor in instilling an entrepreneurial culture and developing its associated skills, such as initiative, independence, and self-confidence.

This study aimed to shed light on the reality of entrepreneurial culture at "Belhadj Bouchaib" University in Ain Temouchent, focusing on pedagogical accompaniment mechanisms and evaluating the educational and training strategies adopted by supervising professors to consolidate this mindset among students. To achieve this objective, a qualitative approach was employed, using semi-structured interviews as a tool for data collection from a purposive sample that included graduating students and professors active in entrepreneurial spaces within the university. The study concluded that the university plays an effective role in enhancing entrepreneurial orientation and developing planning skills, individual initiative, and innovation through practical workshops and learning-by-doing mechanisms, despite the existence of certain challenges, such as bureaucratic hurdles, weak funding, and limited training time.

Keywords: The role of the university, Entrepreneurship, Entrepreneurship house, Entrepreneurship culture, Ministerial decree No. 1275.